الصندوق

مجلة فصلية تصدر عن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العدد (68) أبريل - يونيو 2013

الكويت تستضيف القمة العربية المقبله

افتتاح مجمع مدارس صباح الاحمد في لبنان تدعيماً للتعليم ووفاء للكويت

المتفوقون زاروا مشروعات الصندوق في تركيا وسريلانكا

30 مليون دينار إجمالي مساهمة الصندوق الكويتي في طريق فاس - وجدة

بان كي مون هنأ الكويت بمرور ٥٠ سنة على انضمامها إليها

جابر الأحمد ترأس أول وفد كويتي للأمم المتحدة.. بعد الاستقلال

هنأ الأمين العام بان كي مون دولة الكويت بالذكرى الخمسين لانضمامها إلى الأمم المتحدة وبمرور نصف قرن من العمل والتعاون المثمر بين المنظمة الدولية والكويت.

وقال في كلمة له في حفل استقبال أقيم بالمناسبة إن الكويت قد واجهت تحديات كبيرة يتذكرها الجميع، وأن الأمم المتحدة كان لها وقفة حاسمة إلى جانب سيادة واستقلال وسلامة أراضي الكويت، وواصلت على مدى سنوات مساعدة البلاد على التعافي.

وأشاد الأمين العام بدعم الكويت السخي لعمليات الاغاثة الانسانية التي تقوم بها كما اثنى على عمل المنظمات غير الحكومية وجمعيات الهلال الأحمر الكويتية، مضيفاً ان الكويت قد انشأت واحداً من أكبر صناديق التنمية السيادية في العالم، وهو الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

– أما الصورة المنشورة فهي صورة لأول وفد كويتي يتم ايفاده إلى الأمم المتحدة بعد الاستقلال عام ١٩٦٢ ، برئاسة سمو الشيخ جابر الأحمد وزير المالية آنذاك، ويبدو فيها الشيخ سالم الصباح وخليفة الغنيم وعبداللطيف الحمد، وكان لهذا الوفد دور كبير في وضع بدايات التعاون بين الكويت والأمم المتحدة.

حددها خطاب الامير وتوجهاته ... وعكستها كلمات الخالد والراشد والشمالي

الكويت تستضيف القمة العربية المقبلة لوضع استراتيجيات تعزز جهود التنمية

استمراراً لحرص دولة الكويت علي دفع جهود العمل العربي المشترك، تجلى في اكثر من محفل ومناسبة مهمة، خطاب التأكيد على ضرورة تعزيز تلك الجهود، ووضع الآليات المناسبة لتفعيلها وضمان تحقيقها.

سمو الأمير لدى حضوره قمة الدوحة

– في مقدمة الخطابات المهمة، جاءت كعنوان عريض اعلان صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد حفظه الله عن استضافة دولة الكويت للقمة العربية المقبلة.

وقال سمو الأمير في ختام قمة الدوحة يشرفني أن أتوجه إليكم بالدعوة لعقد الدورة الخامسة والعشرين في بلدكم الثاني الكويت بعدما اعتذرت كل من جزر القمر وفلسطين عن عدم إمكانية عقد المؤتمر لديهما نظراً للظروف الخاصة التي يمر بها البلدين، مقدراً ثقة الأشقاء في البلدين باستضافة الكويت لمؤتمر القمة العربية القادم لنواصل معاً مسيرتنا المباركة في إطار عملنا العربي المشترك لما يحقق آمال وتطلعات أمتنا العربية.

– الخطاب الثاني الذي جاء في إطار ترسيخ العمل الجماعي، والحرص على تحقيق التنمية ودفع جهودها، عكسته كلمة نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية رئيس مجلس إدارة الصندوق الكويتي الشيخ صباح الخالد الذي وجه بأن يأتي البيان الختامي لمؤتمر البعثات الدبلوماسية عاكساً لتوجهات سمو الأمير في مجال التنمية.. ويكون بمثابة خارطة طريق لتحرك البعثات وأن يتضمن ضمن ما يتضمنه من عناصر العمل على شرح دور الكويت الإنمائي في العالم من خلال ايضاح جهود الصندوق الكويتي للتنمية في مختلف مناطق العالم وما يسهم به تجاه التخفيف من معاناة العديد من الشعوب منوها في السياق نفسه بالنشاط الرائد للصندوق، الداعم لجهود الدبلوماسية الكويتية.

– الخطاب الثالث كان لرئيس مجلس الأمة السيد علي فهد الراشد الذي نوه فى بداية كلمته امام المؤتمر الـ 28 للاتحاد البرلماني الدولي بالمبادرات الاميرية السامية وقال فى كلمته ان حاجة المجتمع الدولي إلى حلول جديدة تمكن من وضع خريطة لتحقيق التنمية المستدامة من أجل مستقبل الشعوب أصبحت أكثر الحاحا.

مشيراً إلى ان العالم اليوم يواجه تحديات كثيرة في مناحي الحياة المختلفة مثل البيئة والمناخ والطاقة والتعليم ومكافحة الجوع والتنمية واتمنى ان نعمل جميعا في الاتحاد الدولي لأجل ذلك.

كما أكد الراشد إن دول العالم العربي تواجه تحديات متعددة تتمثل في عدم توافر فرص العمل لمواطنيها وخاصة الشباب الذين تتزايد اعدادهم بسرعة مقابل فشل عدد من الحكومات في انشاء البنية التحتية اللازمة لاقامة اقتصاد فعال وتعثر قيام اصلاحات هيكلية شاملة.

وهذا يقودنا إلى خطاب آخر يصب في نفس الاتجاه ويعكس بدء الاستعدادات لترجمة دعوة سمو الأمير باستضافة القمة العربية المقبلة فقد أكد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية مصطفى الشمالي ان القمة العربية الـ25 ستفتح آفاقا جديدة لايجاد مواقع عمل وفرص جديدة امام الشباب العربي لاسيما فيما يتعلق بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

واوضح الشمالي في تصريح لوكالة الانباء الكويتية (كونا) عقب اختتام اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى وزراء المالية والاقتصاد والتجارة العرب "اننا نعمل جاهدين على ان تكون الابواب مشرعة للشباب العربي للحصول على التمويل لهذه المشاريع حتى تتم الاستفادة من قدرات هؤلاء الشباب المستهدفين في بلدانهم ليكونوا الداعم الاساسي لدفع الاقتصاد في العالم العربي".

في هذا العدد

الصندوق

مجلة فصلية تصدر في دولة الكويت عن
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية
تهتم بشؤون التنمية في العالم

رئيس التحرير
عبد الوهاب البدر

اللجنة المشرفة
د. عبد الكريم صادق

مدير التحرير
منى العياف

أسرة المجلة
أميرة الكندري
علا الخشتي
أحمد حيدر

تصوير
علياء الموسوي

المقالات والتقارير والآراء المنشورة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الصندوق، وفي حالة الاقتباس لابد من الإشارة للمصدر.

المراسلات: باسم مدير تحرير مجلة الصندوق
ص.ب ٢٩٢١ الصفاة ١٣٠٣٠ الكويت
تلفون: ٢٢٩٩٩٦٠١ - فاكس: ٢٢٩٩٩٦٩٠
E-mail: info@kuwait-fund.org

6 الرئيس اليمني يستقبل البدر على هامش توقيع اتفاقية «الطرق الريفية»

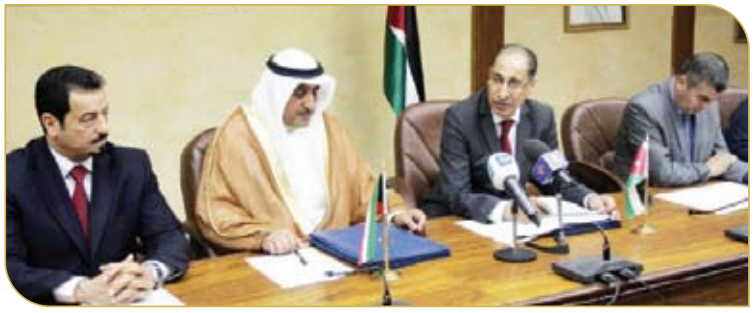

8 توقيع اتفاقية «طاقة الرياح» و«الغاز» مع الأردن في إطار منحه الـ (1.25) مليار دولار

9 1.3 مليار دولار منحة كويتية لمملكة البحرين

14 25 مليون دينار لتونس لدعم مشروعات الغاز الطبيعي

22 14 مدرسة جديدة في لبنان بأسماء رموز كويتية

الصندوق نظم ورشة عمل «الاشتراء الحكومي» 28

52 أضواء على جهود الصندوق الكويتي في قطاعي التعليم والصحة بالدول العربية

32 المتفوقون بالثانوية تعرفوا على المشاريع الإنمائية للكويت في تركيا وسريلانكا

د. بهمن: دور الزراعة المروية في مكافحة التصحر 70

60 د. صادق: 7 عوامل أساسية لتحقيق الأمن الغذائي والاستدامة الزراعية

المياه

إحتفل العالم في 22 مارس الماضي كعادته كل سنة منذ 1993 باليوم العالمي للمياه الذي أقرته الأمم المتحدة كتعبير عن الأهمية الحيوية للمياه كمورد طبيعي محدود لا غنى عنه لحياة الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة في مجالاتها الإقتصادية والإجتماعية المختلفة . وقد أدرك العالم أن الضغوطات المتزايدة على المياه في ظل محدوديتها وإزدياد الطلب عليها جراء تنامي عدد السكان في العالم والتوقعات المحتملة في تناقص المورد نتيجة لتغير المناخ تفرض سلوكاً ومنهجاً جديدين لإستغلال وإستخدام موارد المياه والمحافظة على نوعيتها .

وتعتبر المنطقة العربية بمناخها الجاف وشبه الجاف الأكثر فقراً بالمياه الطبيعية التقليدية ، إذ لا يتجاوز نصيب الفرد منها 850 متر مكعب سنوياً بالمقارنة مع معدل عالمي للفرد يفوق 7،000 متر مكعب سنوياً . وأخذاً بالإعتبار نمو السكان المرتفع نسبياً فإن من المتوقع أن ينخفض نصيب الفرد في المنطقة العربية من المياه الطبيعية إلى حوالي 475 متر مكعب سنوياً بحلول عام 2050 ، وهو أمر

يشير إلى أن إشتداد ندرة المياه في المنطقة مع مرور الزمن وينطوي على مخاطر وتحديات جمة. ويقتضي الأمر مواجهة هذه المخاطر والتحديات والتصدي لها من خلال التوعية بشأن التصرف بالمياه وإستخداماتها المختلفة وإدارة الطلب عليها من خلال سياسات وقوانين وإجراءات تكفل حسن إستغلالها وترشيد إستخداماتها وعدم إستنزافها والمحافظة على نوعيتها ، وبنفس الوقت العمل على استغلال الموارد غير التقليدية كمعالجة مياه الصرف الصحي وتحلية مياه البحر وغيرها من الموارد القابلة للإستغلال .

وإنطلاقاً مما تقدم تحظى مشروعات المياه للأغراض المختلفة بإهتمام خاص من قبل الصندوق الكويتي في إطار تعاونه مع الدول العربية والدول النامية الأخرى ، إذ يركز خلال تقييمه لتلك المشروعات على أن يتم تنفيذها بمواصفات فنية تضمن الكفاءة في تشغيلها ، فضلاً عن إتباع سياسات وإجراءات من قبل المؤسسات القائمة على إدارتها لضمان حسن أدائها على أسس إقتصادية ومالية وبيئية سليمة .

عبدالوهاب أحمد البدر

المدير العام – رئيس التحرير

قرارات مجلس إدارة الصندوق الكويتي

يواصل الصندوق الكويتي نشاطه وجهوده في الدول المستفيدة وفيما يلي قرارات مجلس الإدارة لعام 2012

25 مليون دينار للسودان لتمويل ري الروصيرص و10 مليون لكهرباء عدن و6 مليون لمياه الشرب في زحلة

عقد مجلس إدارة الصندوق الجلسة الثالثة لسنة 2013 يوم الأربعاء الموافق 2013/5/15 ووافق المجلس في جلسته على الحساب الختامي وتقرير مدققي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2013.

كماوافق المجلس بجلسته هذه على تقديم القروض التالية:

1 - 25 مليون دينار كويتي لتمويل ري الروصيرص والدندر والرهد الجنوبي في جمهورية السودان.

2 - 6 مليون دينار كويتي لتمويل مشروع توفير مياه الشرب في زحلة وضواحيها في الجمهورية اللبنانية.

3 - 10 مليون دينار كويتي لتمويل مشروع تطوير شبكة نقل وتوزيع الكهرباء في عدن (المنصورة - خورمكسر، الخساف) في الجمهورية اليمنية.

4 - معونة فنية بمبلغ 700 ألف دينار كويتي لتمويل إعداد الدراسات والتصاميم الهندسية التفصيلية ووثائق المناقصة لمشروع الربط الكهربائي بين جمهورية جيبوتي وجمهورية أثيوبيا.

5 - معونة فنية بمبلغ 300 ألف دينار كويتي لتمويل إعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروع إعادة تأهيل طريق همنغبرد (بلموبان - دانغريغا) في بليز.

6 - منحة بمبلغ 200 ألف دينار كويتي لتغطية تكاليف المرحلة الثالثة من مشروع إعادة تأهيل المباني والمرافق للمعهد العربي للتخطيط بالكويت وكذلك رفع قيمة المنحة السنوية المقدمة من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لتصبح 100 ألف دينار كويتي.

7 - منحة بقيمة 600 ألف دولار أمريكي للإسهام في تمويل جزء من الفجوة المالية لبرنامج وباء عمي النهر في أفريقيا (APOL) للفترة المتبقية من البرنامج (2013 - 2015).

15 مليون دينار لتمويل مشروع الطرق الريفية المجتمعية في الجمهورية اليمنية

ثمن الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي مواقف الكويت الداعمة لليمن في مختلف المواقف والظروف واسهاماتها في مجالات التنمية في بلاده خلال عقود من الزمن من خلال مشاريع الصندوق الكويتي للتنمية.

وعبر هادي خلال استقباله مدير عام الصندوق الكويتي عبدالوهاب البدر عن تقديره للجهود الطيبة للصندوق ودعمه لمشاريع التنمية في اليمن.

جاء ذلك لدى استقبال الرئيس اليمني لمدير عام الصندوق الكويتي عبدالوهاب البدر والوفد المرافق له والذى ضم سفير الكويت في اليمن فهد سعد الميع والمدير الإقليمي للدول العربية في الصندوق الكويتي مروان الغانم وبحضور وزير التخطيط والتعاون الدولى فى الجمهورية اليمنية د. محمد السعدى، وذلك في إطار الزيارة التي قام بها المدير العام مؤخراً إلى اليمن لتوقيع اتفاقية قرض جديدة.

وفي إطار التعاون بين الجانبين تم في صنعاء التوقيع على اتفاقية قرض بين الجمهورية اليمنية والصندوق الكويتي، يقدم الصندوق بمقتضاها قرضاً مقداره خمسة عشر مليون دينار كويتي، (أي ما يعادل 51 مليون دولار أمريكي)، للمساهمة في تمويل مشروع الطرق الريفية والمجتمعية.

وقد وقع اتفاقية القرض، نيابة عن الجمهورية اليمنية، وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعدي، ووقعها نيابة عن الصندوق الكويتي المدير العام عبدالوهاب البدر.

الرئيس اليمني عبدربه منصور هادى مستقبلاً مدير عام الصندوق الكويتي عبد الوهاب البدر والوفد المرافق له

يهدف المشروع إلى ربط المناطق الريفية المعزولة والقرى بالمراكز الحضرية والمدن لتسهيل وصول الخدمات الأساسية والسلع لتلك المناطق وذلك من خلال إنشاء وتطوير مجموعة من الطرق الريفية والمجتمعية في مختلف محافظات الجمهورية اليمنية، مما يساهم في دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتلك المناطق وتحسين مستوى المعيشة للسكان والإسهام في مكافحة الفقر، إلى جانب رفع كفاءة النقل وخفض تكاليف تشغيل المركبات وزمن الانتقال.

وبتوقيع هذه الاتفاقية يكون الصندوق قد قدم للجمهورية اليمنية 33 قرضاً، حيث سبق أن قدم لها الصندوق 32 قرضاً بلغت قيمتها الإجمالية نحو 104 مليون دينار كويتي (أي نحو 354 مليون دولار أمريكي) لتمويل مشاريع في قطاعات مختلفة.

كما قدم الصندوق للجمهورية اليمنية 16 منحة بلغت قيمتها الإجمالية نحو 2.8 مليون دينار كويتي (أي نحو 9.5 مليون دولار أمريكي) إضافة إلى معونة فنية واحدة بلغت قيمتها حوالي 85 ألف دينار كويتي، أي ما يعادل حولي 289 ألف دولار أمريكي.

وبالإضافة إلى ذلك قدمت حكومة دولة الكويت 4 منح بإدارة الصندوق الكويتي بقيمة نحو 19 مليون دينار كويتي (أي نحو 65 مليون دولار أمريكي).

البدر و د. سعدى أثناء توقيع الإتفاقية

رئيس الوزراء اليمني استقبل البدر وأشاد بدعم الكويت لبلاده

توقيع إتفاقية ثلاثية الأطراف لإدارة منحة حكومة دولة الكويت بمبلغ 50 مليون دولار لاعادة إعمار المناطق المتضررة في الجمهورية اليمنية

استقبل رئيس مجلس الوزراء محمد سالم باسندوة مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية عبد الوهاب البدر والوفد المرافق له لدى زيارتهم الاخيره الى اليمن.

وأطلع رئيس الوزراء اثناء اللقاء من مدير عام الصندوق الكويتي على المشاريع التي ينفذها الصندوق في اليمن وسير العمل فيها، وكذلك ما تم توقيعه خلال الزياره من اتفاقيات تنمويه والبالغ اجمالى قيمتها 85 مليون دولار،من بينها 50 مليون دولار منحه للاسهام في تمويل مشروع إعادة اعمار المناطق المتضررة جراء الأحداث التي شهدتها البلاد في العام 2011، وتنفيذ مشروع تطوير شبكة نقل وتوزيع الكهرباء في عدن.. والتى تعهدت دولة الكويت بتقديمها لليمن في مؤتمر المانحين الذي عقد بلندن عام 2012.

اما الاتفاقيه الثانيه فهى اتفاقية قرض يبلغ مقداره 35 مليون دولار للمساهمه في تطوير شبكة نقل وتوزيع الكهرباء في اليمن.

وثمن باسندوة عاليا دور الصندوق الكويتي في دعم ومساندة مسيرة التنمية في اليمن.. لافتا الى ان الاعمال والمشاريع التي ينفذها ستذكرها الاجيال.

وأشاد رئيس الوزراء بالبصمات الكبيرة والواضحة لدولة الكويت الشقيقة في دعم اليمن منذ اكثر من خمسين عاما .. مؤكدا ان هذا الدعم سيظل محل تقدير من ابناء الشعب اليمني كافة.

وقد جرى خلال اللقاء بحث علاقات التعاون بين اليمن والصندوق الكويتي وآفاقها القادمة في ظل الحرص المشترك على تعزيز وتطوير هذه العلاقات.

حضر اللقاء وزيرالتخطيط والتعاون

رئيس الوزراء اليمني مستقبلاً المدير العام

الدولى الدكتور محمد السعدى و وزير الاشغال العامة والطرق المهندس عمر الكرشمي ووكيل الوزارة عبد الله عبد المجيد، والسفير الكويتي بصنعاء فهد سعد الميع.

تفاصيل الاتفاقيات-

اولا اتفاقية المنحه:

-وبحسب البيان الصحفى الصادر عن الصندوق الكويتى فانه قد تم في مدينة صنعاء التوقيع على إتفاقية ثلاثية الأطراف بين حكومة الجمهورية اليمنية والصندوق الكويتي للتنمية (بصفته مديراً للمنحة) والصندوق الإجتماعي للتنمية في الجمهورية اليمنية (بصفته مديراً لإستغلال المنحة) يقدم الصندوق الكويتي بمقتضاها المنحة البالغ مقدارها 50 مليون دولار ، والمخصصة في إطار تعهد حكومة دولة الكويت في إجتماع المانحين المنعقد في نيويورك خلال شهر سبتمبر2012 ، وذلك للإسهام في تمويل برنامج إعادة إعمار المناطق المتضررة جراء الأحداث التي مرت بها اليمن مؤخراً .

وقد وقع اتفاقية المنحه ثلاثية الاطراف وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتورمحمد سعيد السعدى نيابة عن الجمهورية اليمنية ، ووقعها نيابة عن الصندوق الإجتماعي للتنمية القائم بأعمال المدير التنفيذي المهندس عبد الله الدليمى ، بينما وقعها نيابة عن الصندوق الكويتي المدير العام عبد الوهاب البدر.

يهدف البرنامج إلى دعم إعمار المناطق المتضررة وذلك عبر إنشاء وإعادة تأهيل مشاريع البنية التحتية والمرافق الإجتماعية والمباني الإدارية في إطار برنامج إعادة الإعمار في محافظات أبين ، عدن ، لحج ، صنعاء ، أمانة العاصمة ، صعدة ، عمران ، حجه ، شبوة ، وتعز . وستغطي المنحة قطاعات التعليم ، والصحة ، والمياه والصرف الصحي ، والطرق ، والزراعة ، والأشغال كثيفة العمالة ، والبنى التحتية والفوقية للمنظمات الأهلية الإجتماعية .

ويشتمل البرنامج على تنفيذ كافة الأعمال المدنية والإنشائية بما فيها توريد وتركيب ما يلزم من أجهزة ومعدات وأثاث والدعم المؤسسي للصندوق الإجتماعي

10 مليون دينار من الصندوق الكويتى لتطوير شبكة نقل وتوزيع الكهرباء في اليمن

السعدى والبدر بعد التوقيع

للتنمية وتوفير الخدمات الإستشارية اللازمة لإعداد الدراسات والتصاميم والمواصفات والإشراف على التنفيذ للمشروعات الممولة من حصيلة المنحة .

تقدر التكاليف الإجمالية للأعمال الممولة من المنحة في إطار برنامج إعادة الإعمار بحوالي 50 مليون دولار أمريكي يتم صرفها على مدى ثلاث سنوات .

ثانيا-اتفاقية القرض:

الاتفاقيه الثانيه التى تم توقيعها في صنعاء ايضا هى اتفاقية قرض، بين الجمهورية اليمنية والصندوق الكويتي ، يقدم الصندوق بمقتضاها قرضاً مقداره 10 مليون دينار (أي ما يعادل حوالي 35 مليون دولار) ، للمساهمة في تمويل مشروع تطوير شبكة نقل وتوزيع الكهرباء في عدن (المنصورة – خور مكسر – الخساف).

وقد وقع إتفاقية القرض نيابة عن الجمهورية اليمنية وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتورمحمد سعيد السعدى ،ووقعها نيابة عن الصندوق الكويتي للتنمية المدير العام عبدالوهاب البدر. يهدف المشروع إلى المساهمة في تلبية الطلب على الطاقة الكهربائية ومعالجة الإختناقات في شبكتي النقل والتوزيع في مدينة عدن وتعزيز منظومة شبكات النقل ، في منطقة شبه جزيرة عدن ذات النشاط العمراني والتجاري والصناعي والحيوي .

وبتوقيع هذه الإتفاقية يكون الصندوق قد قدم للجمهورية اليمنية 34 قرضاً ، بقيمه اجمالية تبلغ 129 مليون دينار كويتي أي نحو 439 مليون دولار أمريكي لتمويل مشاريع في قطاعات مختلفة . كما قدم الصندوق للجمهورية اليمنية 16 منحة بلغت قيمتها الإجمالية نحو 2.8 مليون دينار كويتي لتمويل إعداد دراسات الجدوى الفنية والإقتصادية والدعم المؤسسي لمشاريع في مختلف القطاعات ، هذا إلى جانب 5 معونات فنية بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 263 ألف دينار كويتي لتمويل إعداد دراسات الجدوى الفنية والإقتصادية لعدد من المشاريع في مختلف القطاعات . وبالإضافة إلى ذلك قدمت حكومة دولة الكويت 4 منح بإدارة الصندوق الكويتي بقيمة نحو 19 مليون دينار كويتي أي نحو 65 مليون دولار أمريكي لتمويل مشاريع إجتماعية وتنموية .

صندوق التنمية الكويتي يوقع اتفاقية المنحة السنوية المخصصة لعمان

وقع الصندوق الكويتي للتنمية اتفاقية منحة مع حكومة سلطنة عمان ممثلة في وزارة المالية في اطار برنامج تنمية دول مجلس التعاون الخليجي في تمويل المشاريع في عمان.

وذكرت وزارة المالية العمانية في بيان لها ان حصيلة المنحة ستستخدم لتمويل المشاريع الانمائية في سلطنة عمان والتي يتم الاتفاق عليها من وقت لأخر بين السلطنة والصندوق.

وأضافت انه سيتم استخدام المنحة في مشاريع مشتركة على المستوى الثنائي او على مستوى دول المجلس مثل مشاريع الربط الكهربائي والمائي ومشروع السكة الحديدية الخليجية بالإضافة الى مشاريع البنية الاساسية للمناطق الصناعية وغيرها من المشاريع مستقبلا وذلك حسب خطط وبرامج موضوعة لتلك المشاريع.

وأوضحت ان الاتفاقية وقعها نيابة عن حكومة السلطنة الوزير المسؤول عن الشؤون المالية درويش بن اسماعيل البلوشي مع مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية عبدالوهاب احمد البدر.

ويتم بموجب الاتفاقية ادارة وتنفيذ المنحة المخصصة من الكويت لسلطنة عمان بقيمة 2,5 مليار لمدة 10 سنوات وبواقع 250 مليون سنويا وذلك في اطار برنامج تنمية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للاسهام في تمويل المشاريع الانمائية في السلطنة.

يذكر ان المنحة تأتي تنفيذا لقرار المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته 118 والمنعقدة في شهر مارس 2011 بشأن تأسيس برنامج تنمية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتخصيص مبلغ 10 مليارات دولار على مدى 10 سنوات لتمويل مشاريع التنمية في سلطنة عمان.

في اطار منحة دولة الكويت للمملكه الاردنيه البالغه 1.25 مليار دولار

توقيع إتفاقيتي تمويل مشروعي طاقة الرياح لتوليد الكهرباء في «معان» وميناء الغاز الطبيعي المسال في «العقبة»

المدير العام عبد الوهاب البدر والدكتور ابراهيم سيف والدكتور حمد الدعيج أثناء التوقيع

تم في مدينة عمان وبحضور سفير دولة الكويت لدى المملكة الأردنية الهاشمية الدكتور/ حمد الدعيج التوقيع على إتفاقيتي مشروعي طاقة الرياح لتوليد الكهرباء في منطقة معان وميناء الغاز الطبيعي المسال في العقبة في إطار الإتفاقية الإطارية الموقعة بتاريخ 2012/09/18 بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والصندوق الكويتي للتنمية بشأن إستغلال المنحة البالغ مقدارها 1.25 مليار دولار أمريكي والمخصصة من حكومة دولة الكويت لتمويل مشاريع إنمائية في المملكة الأردنية الهاشمية وعهد للصندوق بإدارتها ، وذلك في إطار برنامج دول مجلس التعاون الخليجي لتمويل مشروعات إنمائية في الأردن .

وقد وقع إتفاقيتي المشروعين نيابة عن المملكة الأردنية الهاشمية الدكتور/ إبراهيم سيف – وزير التخطيط والتعاون الدولي ووزير السياحة والآثار ، ووقعها نيابة عن الصندوق الكويتي المدير العام عبدالوهاب أحمد البدر. وفيما يلي نبذة عن كل من المشروعين :

مشروع طاقة الرياح لتوليد الكهرباء في منطقة معان

يهدف المشروع إلى المساهمة في تلبية الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية من خلال إنتاج الكهرباء من طاقة الرياح المتاحة في منطقة معان لتقليص الإعتماد على الوقود الأحفوري المستورد معظمه من الخارج فضلا عن تقليل الإنبعاثات الملوثة للبيئة مثل ثاني أكسيد الكربون والمركبات النيتروجينية والكبريتية .

يتكون المشروع من إنشاء محطة توليد كهرباء تعمل بطاقة الرياح سعتهاحوالي65ميجاوات وملحقاتها بما فيها 30 وحدة انتاج سعة كل منها 2 – 3 ميجاوات ، ومحطة رفع

جهد (132/33/0.69) كيلوفولت وخطوط نقل جهد 132 كيلوفولت بطول حوالي 8 كيلومتر وتوسعة محطة تحويل كهرباء في منطقة معان . ويشتمل المشروع كذلك على إنشاء طرق في موقع المشروع وتأهيل طرقات مؤدية للمشروع بطول إجمالي حوالي 14 كيلومتر . ويتضمن المشروع كذلك الخدمات الإستشارية اللازمة للأعمال التحضيرية وخدمات التأهيل الأولي للمقاولين والإشراف على تنفيذ المشروع .

تقدر التكاليف الإجمالية للمشروع بحوالي 150 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل حوالي 44 مليون دينار كويتي يتم صرفها من حصيلة المنحة على مدى سنتين.

مشروع ميناء الغاز الطبيعي المسال في العقبة

يهدف المشروع إلى دعم الإقتصاد القومي للمملكة الأردنية الهاشمية وتحقيق أهدافها الإستراتيجية في تقليص أزمة الطاقة التي تعاني منها البلاد ، وذلك من خلال إستيراد الغاز الطبيعي المسال لتوفير مصدر إضافي لتلبية الطلب الحالي والمتوقع على الغاز الطبيعي ، مع تحقيق تدفق مستمر للغاز في حالة إنقطاع المصادر الأخرى ، وذلك بأسعار تنافسية تساعد على خفض تكاليف إنتاج الطاقة الكهربائية . ويهدف المشروع كذلك إلى تعزيز القدرات اللوجستية وتطوير منطقة العقبة الإقتصادية .

البدر و د . ابراهيم سيف يتبادلان وثائق الاتفاقية

يتكون المشروع من أعمال إنشاء ميناء للغاز الطبيعي المسال ضمن منظومة موانئ الطاقة جنوب مدينة العقبة بطاقة تشغيل مستمر تبلغ 490 مليون قدم مكعب يومياً ، وطاقة تشغيل قصوى تبلغ 715 مليون قدم مكعب يومياً . ويشمل المشروع أعمال البنية الأساسية والمرافق والمعدات البحرية والتجهيزات اللازمة لاستقبال الوحدة العائمة لتخزين وإعادة تحويل الغاز الطبيعي المسال إلى حالته الغازية ، وخدمة ناقلات الغاز الطبيعي المسال، مع تجهيزات المراقبة والتحكم والربط مع خط الغاز الطبيعي القائم لتغطية إحتياجات المملكة

يقدر إجمالي تكاليف إنشاء الميناء بحوالي 65 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل حوالي 19 مليون دينار كويتي يتم صرفها من حصيلة المنحة على مدى سنتين.

وبتوقيع هاتين الإتفاقيتين ونفاذهما، يكون الصندوق قد خصص مبلغ 1.17 مليار دولار من إجمالي حصيلة المنحة البالغ مقدارها 1.25 مليار دولار أمريكي لتمويل مشروعات إنمائية في المملكة الأردنية الهاشمية ، إضافة إلى عمليات الصندوق الإنمائية الأخرى التي شملت حتى الآن تقديم 26 قرضاً تبلغ قيمتها الإجمالية حوالي 172 مليون دينار كويتي ، لتمويل مشروعات في مختلف القطاعات ، بالإضافة إلى 6 منح ومعونات فنية تبلغ قيمتها الإجمالية حوالي 3.1 مليون دينار كويتي ، (أي ما يعادل حوالي 10.6 مليون دولار أمريكي) لتمويل إعداد دراسات جدوى إقتصادية وفنية لعدة مشروعات إنمائية .

الخالد وآل خليفة وقعا 4 اتفاقيات جديدة ضمن برنامج تنمية دول التعاون الخليجي

1.3 مليار دولار منحة كويتية لتمويل مشاريع انمائية بمملكة البحرين

الخالد وآل خليفة يتبادلان وثائق الاتفاقيات الموقعة بين البلدين

تم في مدينة الكويت وفي إطار إجتماعات اللجنة العليا المشتركة الكويتية - البحرينية في دورتها السابعة التوقيع على عدد أربع إتفاقيات مشاريع بين حكومة مملكة البحرين والصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية ، يخصص الصندوق بمقتضاها منحة مقدارها 1.3 مليار دولار أمريكي للإسهام في تمويل مشروع مجمع الإعاقة الشامل ، ومشروع تطوير شبكة نقل الطاقة الكهربائية على الجهد 400 ك.ف ، وبرنامج إسكان المدينة الشمالية ومدينة شرق الحد ومشروع تطوير شارع الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح (تقاطعي ألبا والنويدرات).

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المنحة ضمن إتفاقية إطارية تم توقيعها بتاريخ 2012/09/03 بين حكومة مملكة البحرين والصندوق الكويتي للتنمية بشأن إستغلال المنحة التي خصصتها حكومة دولة الكويت وعهدت للصندوق بإدارتها والتي يبلغ مقدارها 2.5 مليار دولار أمريكي ، توزع على عشر سنوات بدءاً من السنة المالية 2013/2012 ، لتمويل مشاريع إنمائية في مملكة البحرين . وتقدم هذه المنحة ضمن إطار برنامج دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتنمية دول المجلس .

وقد وقع إتفاقيات المشاريع المشار إليها أعلاه نيابة عن حكومة مملكة البحرين الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة - وزير الخارجية ، ووقعها نيابة عن الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية ، الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح - نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ، رئيس مجلس إدارة الصندوق الكويتي، وفيما يلي تفاصيل هذه المشروعات

1) مشروع مجمع الإعاقة الشامل

يهدف المشروع إلى تقديم أفضل الخدمات للرعاية الطبية والخدمات التأهيلية النفسية والعلاجية المتكاملة لمختلف أنواع الإعاقة للأشخاص ذو الإعاقة، من خلال بناء وتجهيز مجمع متخصص للإعاقة الشاملة في محيط جغرافي واحد في منطقة عالي بالمحافظة الوسطى، وبإشراف أشخاص متخصصين من ذوي المؤهلات والكفاءات، مما سيساهم في تحسين تقديم هذه الخدمة من الرعاية الإجتماعية الحديثة لذوي الإعاقة بشكل أفضل، وتأهيلهم وتدريبهم للإندماج في المجتمع وسوق العمل ، مما سيكون له الأثر الإيجابي على التنمية الإجتماعية والإقتصادية لسكان مملكة البحرين.

يتضمن المشروع تشييد مجمع الإعاقة الشامل ، والذي يتكون من عشرة مراكز لمباني بمختلف التخصصات بالإضافة للخدمات والمرافق العامة ، وتوريد وتركيب الأثاث والتجهيزات والمعدات اللازمة لتلك المباني وتوريد أربع حافلات خاصة بذوي الإعاقة ، كما يشمل الخدمات الهندسية لمراجعة التصاميم التفصيلية والإشراف على أعمال تنفيذ المشروع .

يقدر إجمالي تكاليف المشروع بحوالي 23 مليون دولار أمريكي. ويغطي المبلغ المخصص من منحة دولة الكويت والبالغ مقداره 23 مليون دولار أمريكي 100% من إجمالي تكاليف المشروع تم تخصيصه على مدى ثلاث سنوات إعتباراً من عام 2012 .

2) مشروع تطوير شبكة نقل الطاقة الكهربائية على الجهد 400 ك.ف

يهدف المشروع إلى خفض تيارات القصر المرتفعة للتشغيل الآمن للمعدات وتوفير مرونة أعلى في الشبكة ، ونقل الطاقة الكهربائية بإعتمادية وبشكل إقتصادي ، وكذلك رفع قدرة وكفاءة شبكات نقل الكهرباء وتبادل الطاقة الكهربائية مع شبكة الربط الخليجي بشكل إقتصادي .

مجمع الإعاقة الشامل يهدف لتقديم أفضل الخدمات للرعاية الطبية والخدمات التأهيلية

رفع قدرة وكفاءة شبكات نقل الكهرباء وتبادل الطاقة أهم أهداف مشروع تطوير نقل الطاقة الكهربائية

يشتمل المشروع على إنشاء 3 محطات تحويل جهد 220/400 كيلوفولت ، ومد كابلات أرضية بذات الجهد لربط محطات التحويل الجديدة في محطات التحويل القائمة ، وتعزيز شبكة 220 كيلوفولت وأعمال التعديلات اللازمة للربط بين الشبكتين كما يشمل المشروع الخدمات الإستشارية والدعم المؤسسي .

3) برنامج إسكان المدينة الشمالية ومدينة شرق الحد

يهدف البرنامج إلى المساهمة

برنامج إسكان المدينة الشمالية ومدينة شرق الحد يوفر بيئة معيشية آمنة ومستدامة لأكثر من 100 ألف من محدودي الدخل

في تأمين حياة وبيئة معيشية آمنة ومستدامة لمواطني مملكة البحرين لذوي الدخل المحدود ، وذلك من خلال تسيير الحصول على السكن الإجتماعي الملائم ، وتقديم أفضل الخدمات الإسكانية لخلق بيئة مستقرة للأسرة البحرينية .

يشمل البرنامج المكونات التالية :

أ) مشروع المدينة الشمالية ، والذي تبلغ مساحته حوالي 7.4 مليون متر مربع ، ويتكون من : تشييد حوالي 15,600 وحدة سكنية (مساكن منفصلة وأبنية شققية) لإسكان حوالي 87,500 نسمة ، وتنفيذ مستلزمات الوحدات السكنية من أنظمة البنية التحتية المتكاملة.

ب) مشروع مدينة شرق الحد، الذي تبلغ مساحته حوالي 2.37 مليون متر مربع، ويتكون من : تشييد حوالي 4,100 وحدة سكنية (مساكن منفصلة وأبنية شققية) وحوالي 500 قطعة أرض قابلة للخدمات السكنية وذلك من أجل إسكان حوالي 25,900 نسمة.

4) مشروع تطوير شارع الشيخ جابر الأحمد الصباح (تقاطعي ألبا والنويدرات)

يهدف المشروع إلى الإسهام في دعم التنمية الإقتصادية في مملكة البحرين من خلال تلبية الطلب المتزايد على نقل الركاب والبضائع وإزالة الإختناقات المرورية في مناطق ستره والرفاع ومدينة عيسى والمناطق الصناعية ومجمع شركة ألمنيوم البحرين ومصفاة النفط وذلك للحد من الحوادث وخفض تكاليف تشغيل المركبات وزمن الرحلة وتكلفة النقل .

يتكون المشروع من أعمال إنشاء تقاطعين نظاميين على شارع الشيخ جابر الأحمد الصباح عند ألبا والنويدرات ، ويشمل المشروع أعمال الجسور العلوية والطرق ومسارات الخدمات وتحويل خطوط المرافق الأساسية للغاز الطبيعي والكهرباء والهاتف والمياه والمجاري وصرف مياه الأمطار. ويشمل المشروع كذلك الخدمات الإستشارية لإعداد دراسات تطوير شارع الشيخ جابر الأحمد الصباح، والخدمات الإستشارية للإشراف على التنفيذ .

138 مليون دولار تكلفة تطوير طريق المغفور له الشيخ جابر الأحمد الصباح بمملكة البحرين

يقدر إجمالي تكاليف المشروع بحوالي 138 مليون دولار أمريكي ، ويغطي المبلغ المخصص من منحة دولة الكويت والبالغ مقداره 138 مليون دولار أمريكي 100 % من إجمالي التكاليف ، تم تخصيصه على مدى أربع سنوات إعتباراً من عام 2013 .

وبذلك يكون الصندوق قد وقع ما قيمته 1.3 مليار دولار أمريكي تمثل ما يعادل حوالي 52 % من إجمالي حصة دولة الكويت من البرنامج والمخصصة لمملكة البحرين .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الصندوق سبق وأن قدم لمملكة البحرين 17 قرضاً بقيمة نحو 162 مليون دينار كويتي أو ما يعادل حوالي 551 مليون دولار أمريكي ، إلى جانب 13 منحة بقيمة نحو 34 مليون دينار كويتي ، أو ما يعادل حوالي

116 مليون دولار أمريكي لتمويل مشاريع في قطاعات التعليم والصحة والزراعة.

اتفاقيات

وكانت قد انطلقت بالكويت مؤخرا أعمال الدورة السابعة للجنة العليا المشتركة بين دولة الكويت ومملكة البحرين بمقر وزارة الخارجية حيث ترأس الجانب الكويتي معالي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح خالد الحمد الصباح والجانب البحريني معالي وزير خارجية مملكة البحرين الشيخ خالد بن احمد آل خليفة.

وذكر بيان لوزارة الخارجية انه تم خلال الاجتماع اجراء مباحثات رسمية واستعراض كافة مجالات التعاون التي تم بحثها خلال اعمال الاجتماع التحضيري للجنة.

كما استعرض الجانبان مشاريع القطاع الخاص بين البلدين الشقيقين بالاضافة الى توقيع عدد من الاتفاقيات في العديد من المجالات المختلفة وهي :

اتفاقية برنامج اسكان المدينة الشمالية ومدينة شرق حمد.

اتفاقية مجمع الاعاقة الشامل.

اتفاقية تطوير شبكة نقل الكهرباء.

اتفاقية تقاطعي البا والنويدرات.

مذكرة تفاهم في مجال الثروة الزراعية والحيوانية والثروة البحرية.

مذكرة تفاهم في مجال التعاون البرلماني.

برنامج تنفيذي لاتفاقية التعاون السياحي للاعوام 2013 - 2015.

برنامج تنفيذي لاتفاقية التعاون الثقافي للاعوام 2013 2014 2015 2016.

برنامج تنفيذي لاتفاقية التعاون في المجال الاعلامي للاعوام 2013 2014- 2105 بالإضافة إلى محضر اجتماع الدورة السابعة للجنة العليا المشتركة للتعاون بين دولة الكويت ومملكة البحرين.

البيان الختامي

واكد البيان الختامي للدورة السابعة موقف دولة الكويت الثابت والمبدئي الداعم لمبادرة القيادة في مملكة البحرين بالدعوة للحوار الوطني التوافقي.

وجاء في البيان الختامي: في جو سادته روح الأخاء والمودة الذي يعكس العلاقات التاريخية العميقة القائمة بين البلدين وما يربطهما وشعبيهما الشقيقين من وشائج قربي وصلات حميمة عقدت اللجنة العليا للتعاون الثنائي المشترك في دورتها السابعة في مدينة الكويت حيث استعرض الجانبان مسيرة العلاقات الأخوية المتميزة التي تربط بلديهما الشقيقين وحرصهما على أهمية تطويرها في مختلف المجالات.

وعبر الجانبان عن ارتياحهما لما تحقق من نتائج في إطار عمل اللجنة العليا للتعاون المشترك منذ آخر اجتماع لها وما تم إنجازه من خطوات بناءة وتعاون وتنسيق ثنائي يخدم مصالحهما وتعزيز تعاونهما المشترك نحو غايته العملية وهدفه الأسمى للتكامل المنشود.

وثمن الجانبان التوقيع على عدد من الاتفاقيات بين حكومة مملكة البحرين والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لتمويل مشاريع إنمائية في مملكة البحرين في اطار برنامج التنمية الخليجي وتقدير مملكة البحرين للدعم المتواصل الذي تقدمه دولة الكويت بهذا الشأن.

كما بارك الجانبان التوقيع على مذكرة تفاهم في المجالات الزراعية والحيوانية والبحرية ومذكرة تفاهم في مجال التعاون البرلماني وبرامج تنفيذية في مجالات الإعلام والثقافة والسياحة التي تهدف جميعها إلى تفعيل آلية التعاون الثنائي على كافة المستويات بين البلدين الشقيقين.

واستعرض الجانبان أوجه التعاون الاقتصادي والتجاري والمالي والاستثماري وصولا لتحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدين.

وزير الخارجية التونسي بحث مع المدير العام التعاون الثنائي

25 مليون دينار من الصندوق الكويتي لتطوير شبكة الغاز الطبيعي في تونس

تم في تونس التوقيع على إتفاقيتي قرض ومشروع بين الجمهورية التونسية والصندوق الكويتي للتنمية، يقدم الصندوق بمقتضاهما قرضاً مقداره خمسة وعشرون مليون دينار كويتي (أي ما يعادل حوالي 85 مليون دولار أمريكي) ، وذلك للإسهام في تمويل مشروع تطوير شبكة نقل وتوزيع الغاز الطبيعي .

وقد وقع إتفاقية القرض نيابة عن حكومة الجمهورية التونسية الأمين الدغري – وزير التنمية والتعاون الدولي ووقع إتفاقية المشروع نيابةً عن الشركة التونسية للكهرباء والغاز رئيس الشركة ومديرها العام الطاهر العريبي، بينما وقع إتفاقيتي القرض والمشروع نيابة عن الصندوق الكويتي المدير العام عبدالوهاب البدر .

يهدف المشروع إلى تنفيذ وتطوير شبكات نقل وتوزيع الغاز الطبيعي المنتج محلياً ، وذلك لإحلال الغاز الطبيعي الذي يعتبر من أنظف أنواع الطاقة الأولية ، بدلاً من إستخدام أنواع أخرى تكلفتها عالية وتسبب التلوث البيئي في مناطق المشروع.

يتكون المشروع من إنشاء محطتين لضغط الغاز بسعة حوالي 600 الف متر مكعب في الساعة لكل منها و تمديد الأنابيب الفولاذية لنقل الغاز بأقطار من 24 – 4 بطول إجمالي حوالي 220 كيلومتراً مع التجهيزات والمعدات اللازمة لذلك ، كما يشتمل المشروع على شبكات لتوزيع الغاز على المشتركين في حوالي 25 بلدية في المناطق الشمالية بجهة بنزرت والمناطق الشرقية من البلاد والقريبة من شبكة النقل. ويتضمن المشروع إستملاكات الأراضي اللازمة للمشروع .

وبتوقيع ونفاذ هذه الإتفاقية يكون الصندوق قد قدم للجمهورية التونسية 32 قرضاً حيث سبق أن قدم لها الصندوق 31 قرضاً بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 139 مليون دينار كويتي، (أي ما يعادل حوالي 473 مليون دولار أمريكي) لتمويل مشاريع في مختلف القطاعات ، إضافة إلى معونة فنية واحدة بقيمة 100 ألف دينار كويتي ، (أي ما يعادل حوالي 340 ألف دولار أمريكي) لتمويل دراسة الجدوى لمشروع حماية الشريط الساحلي من الإنجراف في أغير – جربه .

من جهته قال وزير التنمية والتعاون الدولي التونسي الامين الدغري إن الدعم الجديد الذي قدمه الصندوق الكويتي للتنمية لتونس والمتمثل في منحها قرضا بشروط تفاضلية بقيمة نحو 125 مليون دينار تونسي "مهم جدا وله مدلولات كبيرة".

وذكر الوزير التونسي في تصريح لوكالة الانباء الكويتية (كونا) عقب التوقيع على اتفاقية القرض مع المدير العام للصندوق عبدالوهاب أحمد البدر أن هذا الدعم من الصندوق الكويتي "له مدلولات كبيرة جدا بالنسبة الى عمق العلاقات بين البلدين ويجسد عودة الصندوق الكويتي بقوة الى تونس من خلال المساهمة بنحو 125 مليون دينار تونسي في تمويل مشروع نقل وتوزيع الغاز في المناطق الداخلية" في تونس.

وأوضح أن هذا المشروع سيمكن من نقل الغاز من الجزائر ومن مصادر داخلية وخارجية أخرى الى تونس مشيرا الى أنه بحث مع المدير العام للصندوق البدر والوفد المرافق له في هذه الزيارة إمكانية التعاون لانجاز مشاريع أخرى يساهم فيها الصندوق الكويتي كالطرقات والبنى التحتية.

من جانبه أشار المدير العام للصندوق البدر في تصريح مماثل ل(كونا) الى "علاقات التعاون العريقة والقديمة بين الصندوق وتونس والتي انطلقت منذ العام 1962" موضحا أن تونس أعدت برنامجا كبيرا للصندوق الكويتي.

وأضاف البدر أن هذا المشروع الجديد لتطوير شبكة نقل الغاز الطبيعي وتوزيعه "يخدم الاقتصاد التونسي بتوفير الغاز الطبيعي النظيف بتكاليف قليلة وسيكون أحد أهم المشاريع التي يمولها الصندوق".

كما أكد البدر أنه تناول في محادثاته مع وزير التنمية والتعاون الدولي التونسي الدغري أيضا بعض المشاريع التي يمكن أن يشملها التعاون بين الجانبين.

وردا على سؤال حول المرحلة الانتقالية الحالية في تونس والمجالات المؤهلة لتنفيذ مشاريع جديدة قال البدر إن "الصندوق يدعم المشاريع التي تحمل عائدا اقتصاديا لتونس وتخدم الاقتصاد والتنمية وتعود بالفائدة خصوصا على المواطن".

وأعرب عن ارتياحه لتوقيع هذه الاتفاقية وعن "اعتزاز الصندوق بالبرنامج الذي تم بناؤه في تونس على مدى السنوات الماضية والذي كان في فترات معينة على أعلى المستويات" معبرا عن أمله في "العمل معا على إعادة هذا البرنامج ليكون حيويا من حيث طبيعة المشاريع والنظر في أولويات تونس والمواطن التونسي التنموية".

5 مليون دينار لتمويل مشروع محطة بودي غانغا الكهرومائي في جمهورية نيبال

الوقيان وكومار يوقعان الاتفاقية ويبدو وليد البحر

تم في مدينة كاتمندو التوقيع على إتفاقية قرض بين جمهورية نيبال والصندوق الكويتي يقدم الصندوق بمقتضاها قرضاً مقداره 5 مليون دينار كويتي ، (أي ما يعادل حوالي 17 مليون دولار أمريكي) ، وذلك للإسهام في تمويل مشروع محطة بودي غانغا الكهرومائي.

وقد وقع إتفاقية القرض ، نيابة عن حكومة جمهورية نيبال وكيل وزارة المالية مادوه كومار مراسيني بينما وقعها نيابة عن الصندوق الكويتي نائب المدير العام هشام الوقيان .

يهدف المشروع المقترح إلى المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في نيبال من خلال زيادة قدرة الإنتاج الكهربائية في الدولة التي ستساعد في مواجهة الأحمال الكهربائية وتقلل من ساعات انقطاع التيار الكهربي ..

وبتوقيع إتفاقية هذا القرض ، فإنه يكون القرض السادس الذي يقدمه الصندوق لجمهورية نيبال ، حيث سبق أن قدم لها الصندوق 5 قروض بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 11.4 مليون دينار كويتي ، أي ما يعادل حوالي 38.8 مليون دولار أمريكي ، وذلك لتمويل مشاريع في مختلف القطاعات . كما قدم الصندوق لها معونتين فنيتين بقيمة إجمالية بلغت 275 ألف دينار كويتي أي ما يعادل حوالي 935 ألف دولار أمريكي خصصت لأغراض تشمل تمويل دراسات الجدوى الفنية والإقتصادية لبعض المشاريع .

2.9 مليون دينار لإعادة تأهيل طريق بوجمبورا نياماتينجا في بوروندي

الوقيان ومانيراكيزا أثناء توقيع الاتفاقية

تم في بوجمبورا التوقيع على إتفاقية قرض بين جمهورية بوروندي والصندوق الكويتي للتنمية يقدم الصندوق بمقتضاها قرضاً مقداره 2.9 مليون دينار كويتي ، (أي ما يعادل حوالي 10 مليون دولار أمريكي) ، وذلك للإسهام في تمويل مشروع إعادة تأهيل طريق بوجمبورا – نياماتينجا.

وقد وقع إتفاقية القرض نيابة عن حكومة جمهورية بوروندي وزير المالية والتخطيط والتنمية الإقتصادية تابو عبدالله مانيراكيزا ، بينما وقعها نيابة عن الصندوق الكويتي للتنمية نائب المدير العام هشام الوقيان .

ويهدف المشروع المقترح إلى الإسهام في تطوير التعاون الإقليمي وفتح منفذ إلى البحر لكل من بوروندي ورواندا ، وزيادة التبادل التجاري بين الدول المجاورة ومساعدة إندماج إقتصادياتهما ، وتسهيل حركة نقل البضائع والركاب للمنطقة الغربية لبوروندي وخفض تكلفة النقل وزمن الإنتقال ، وفك عزلة القرى الواقعة على مسار الطريق ، خاصة في موسم الأمطار ، وتشجيع السياحة لبحيرتي تانجانيقا وكيفو ، بالإضافة إلى الإسهام في تخفيف حدة الفقر لسكان منطقة المشروع المستفيدة من المشروع بشكل مباشر وغير مباشر.

وبتوقيع إتفاقية هذا القرض ، فإنه يكون القرض الثامن الذي يقدمه الصندوق لجمهورية بوروندي ، حيث سبق أن قدم الصندوق سبعة قروض في قطاعات الزراعة والطاقة والنقل بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 9.7 مليون دينار كويتي أي ما يعادل حوالي 33 مليون دولار أمريكي .

5 مليون دولار منحه من الصندوق الكويتى للمشروعات الزراعيه الصغيره فى بوركينافاسو

في إطار مبادرة سمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد خلال المؤتمر الاقتصادي الإسلامي الدولي الذي عقد في الكويت في الفترة من 29 ابريل إلى 1 مايو 2008، والتي أعلن خلالها سموه إنشاء صندوق الحياة الكريمة لمساعدة الدول الإسلامية في جهودها لتوفير الأمن الغذائي لشعوبها، تم في مراكش التوقيع على اتفاقية منحة بين بوركينافاسو والصندوق الكويتي للتنمية، يقدم بمقتضاها الصندوق منحة مقدارها 5 مليون دولار للإسهام في تمويل مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر في القطاع الزراعي في بوركينافاسو وذلك من خلال بنك كوريس العالمي.

وقد وقع اتفاقية المنحة نيابة عن بوركينافاسو وزير المالية سانت ماري بامبا، ووقعها نيابة عن بنك كوريس العالمي لانسي كابوري ووقعها نيابة عن الصندوق الكويتي نائب المدير العام هشام الوقيان.

وتهدف المنحة إلى المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي وزيادة إنتاج الغذاء من خلال توفير القروض لتمويل المشاريع الصغيرة والصغرى في مجال إنتاج الغذاء وتوفير الخدمات المساندة لذلك.

وفضلاً عن هذه الاتفاقية فقد سبق

وزير مالية بوركينا فاسو وهشام الوقيان اثناء توقيع الاتفاقيه

للصندوق أن قدم لبوركينافاسو 15 قرضاً لتمويل مشروعات في قطاعات مختلفة، بلغت قيمتهما الإجمالية نحو 50 مليون دينار كويتي، أي ما يعادل نحو 175 مليون دولار.

3..مليون دولارمنحه لمشروعات الامن الغذائى فى غينيا بيساو

في إطار مبادرة صاحب السمو أمير دولة الكويت خلال المؤتمر الإقتصادي الإسلامي الدولي الذي عقد في الكويت في الفترة من 29 ابريل إلى 1 مايو 2008 ، والتي أعلن خلالها سموه عن إنشاء صندوق الحياة الكريمة لمساعدة الدول الإسلامية في جهودها لتوفير الأمن الغذائي لشعوبها،تم في مراكش التوقيع على إتفاقية منحة بين جمهورية غينيا بيساو والصندوق الكويتي للتنمية ، يقدم بمقتضاها منحة مقدارها 3 مليون دولار أمريكي للإسهام في تمويل مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر في القطاع الزراعي في جمهورية غينيا بيساو وذلك من خلال بنك التضامن الإقليمي .

وقد وقع إتفاقية المنحة نيابة عن جمهورية غينيا بيساو وزير الاقتصاد جوزيه بياى ، ووقعه نيابة عن بنك التضامن الاقليمي زينيدا كاساما وتهدف المنحة إلى المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي وزيادة إنتاج الغذاء من خلال توفير القروض لتمويل المشاريع الصغيرة والصغرى في مجال إنتاج الغذاء وتوفير الخدمات المساندة لذلك .

وفضلاً عن هذه الإتفاقية فقد سبق

وزير الاقتصاد الغينى والوقيان اثناء توقيع الاتفاقيه

للصندوق أن قدم لجمهورية غينيا بيساو 6 قروض لتمويل مشروعات في قطاعات مختلفة ، بلغت قيمتها الإجمالية نحو 7.8 مليون دينار كويتي أي نحو 26.5 مليون دولار أمريكي .

من موارد صندوق الحياة الكريمة

5 مليون دولار منحة من الصندوق الكويتي للسنغال لزيادة انتاج الغذاء

تم في مدينة «داكار» السنغالية التوقيع على اتفاقية منحة بين حكومة جمهورية السنغال والصندوق الكويتي للتنمية ، بوصفه مديرا لصندوق الحياة الكريمة في الدول الإسلامية، والبنك الوطني للائتمان الزراعي، حيث يقدم الصندوق بمقتضاها منحة لحكومة السنغال بقيمة 5 ملايين دولار من موارد صندوق الحياة الكريمة، وذلك للإسهام في زيادة إنتاج الغذاء هناك.

وقد وقع الاتفاقية نيابة عن حكومة السنغال وزير الميزانية عبدوالاي ديالو، وعن البنك الوطني للائتمان الزراعي مدير عام البنك ارفانغ دافي ، كما وقعها نيابة عن الصندوق الكويتي للتنمية نائب المدير العام حمد العمر.

وسيتم تخصيص مبلغ المنحة المقدمة لحكومة السنغال لفتح حساب خاص لدى بنك الائتمان الزراعي الذي سيقوم بمقتضى الاتفاقية المشار إليها، باستخدام أرصدة هذا الحساب الخاص لتوفير موارد لتمويل مشاريع زراعية صغيرة أو أنشطة أعمال أخرى لإنتاج الغذاء أو لتوفير خدمات مساندة لهذا الإنتاج، بما في ذلك خدمات التصنيع والتخزين والتسويق وغيرها، وسيخصص البنك مبلغا يعادل 2 مليون دولار لتوفير التمويل لعمليات القروض الصغرى.

حمد العمر وعبداللاي ديالو وارفانغ دافي اثناء توقيع الاتفاقية

تجدر الإشارة إلى أن صندوق الحياة الكريمة في الدول الإسلامية أنشئ بناء على المبادرة الكريمة لصاحب السمو الامير الشيخ صباح الأحمد والتي أعلن عنها في الملتقى الاقتصادي الإسلامي الرابع الذي عقد بالكويت في الفترة من 28 أبريل الى 1 مايو 2008، وتنفيذا للأمر السامي لسموه فقد تم تخصيص مبلغ 100 مليون دولار من قبل حكومة الكويت لموارد الصندوق المذكور، ويهدف هذا الصندوق الى دعم الجهود الرامية لتحقيق الأمن الغذائي في الدول الإسلامية وتأمين الحق الأساسي لشعوبها في الغذاء.

4 مليون دينار كويتي لمشروع إعادة تشييد طريق ماتوتوكا – سيفادو في سيراليون

تم في فريتاون التوقيع على إتفاقية قرض بين جمهورية سيراليون والصندوق الكويتي للتنمية ، يقدم الصندوق بمقتضاها قرضا مقداره 4 مليون دينار كويتي ، (أي ما يعادل نحو 14 مليون دولار أمريكي) ، للإسهام في تمويل مشروع إعادة تشييد طريق ماتوتوكا – سيفادو في جمهورية سيراليون .

وقد وقع إتفاقية القرض نيابة عن جمهورية سيراليون وزير المالية كرفالا مارا ، ووقعها نيابة عن الصندوق الكويتي نائب المدير العام غانم الغنيمان.

ويهدف المشروع إلى دعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية للإقليم الشرقي في سيراليون ، بالإضافة إلى المساهمة في ربط مقاطعتي «تونكوليلي» و «كونو» بالعاصمة «فريتاون».

وبتوقيع هذه الإتفاقية يكون الصندوق قد قدم لجمهورية سيراليون سبعة قروض حيث سبق أن قدم لها الصندوق ستة قروض بمبلغ 17.8 مليون دينار كويتي لتمويل مشاريع في قطاعات مختلفة .

الغنيمان وكرفالامارا أثناء توقيع الاتفاقية

تسلمتها «كلارك» من «العتيبي» مشيدة بالدعم

مليونا دولار من الكويت للبرنامج الأممي الانمائي لاغاثة السوريين

قدم مندوب الكويت الدائم لدى الامم المتحدة السفير منصور عياد العتيبي شيكا بقيمة مليوني دولار لمديرة برنامج الامم المتحدة الانمائي هيلين كلارك لدعم الوضع الانساني في سورية.

ويأتي تقديم هذا المبلغ في اطار التعهدات التي أعلنتها دولة الكويت خلال (المؤتمر الدولي للمانحين لدعم الوضع الانساني في سورية) الذي استضافته في 30 يناير الماضي.

وقالت كلارك في تصريح لـ(كونا) عقب تلقيها الشيك:نحن ممتنون للغاية لهذا الدعم للبرنامج.

السفير منصور العتيبي

مليون دولار من الكويت لدعم الصندوق العالمي للسل والإيدز ومنظمة الهجرة العالمية

أكد مندوب دولة الكويت الدائم لدى الامم المتحدة في جنيف السفير ضرار الرزوقي ان مساعدات الكويت الطوعية للصندوق العالمي لعلاج أمراض السل والملاريا ونقص المناعة البشرية المكتسبة (ايدز) بمبلغ 500 ألف دولار هي مساهمات ذات أهمية خاصة.

وبين السفير رزوقي أهمية هذا التبرع في ضرورة مساعدة مشروعات الصندوق العالمي التي تنصب في المقام الأول في عدد كبير من الدول الاسلامية التي تنتشر فيها معدلات الاصابة بتلك الامراض بل يزداد الامر سوءاً مع اكتساب مناعة ضد الادوية.

وأوضح ان هذه المرحلة الحساسة والخطيرة تتطلب استثمارات

السفير ضرار رزوقي

جديدة لمحاربة انتشار أمراض الملاريا والسل وأمراض الرئة ذات الصلة، أما بالنسبة لمرض فقدان نقص المناعة المكتسبة (ايدز) فهناك أبحاث متواصلة للكشف عن سبل العلاج وكلها مشروعات تقدر تكاليفها بحوالي 10.5 مليار دولار.

ولفت رزوقي الى ان هذا التبرع لا يتقاطع مع مساهمات دولة الكويت المعروفة لمنظمة الصحة العالمية التي تندرج تحت بنود مساهمات دولة الكويت في آليات منظمة الامم المتحدة بينما يمثل هذا التبرع دعما لجهود الصندوق ومشروعاته التي يقوم بها في عدد من الدول الاسلامية.

وفي سياق آخر قال السفير الرزوقي ان الكويت تبرعت بمبلغ 500 ألف دولار لمنظمة الهجرة العالمية بهدف تعزيز دورها في مناطق الأزمات التي تعمل بها واكد ان تبرعات دولة الكويت الى منظمات الامم المتحدة ذات الاهداف الانسانية مساهمات مكملة لبعضها البعض في اطار عمل تلك المنظمات في العديد من المناطق لاسيما في الدول العربية والاسلامية.

(كونا)

10 مليار دولار زيادة في رؤوس أموال مؤسسات التنمية العربية المشتركة

وافقت الهيئات المالية العربية على زيادة رأسمال الصناديق العربية ما بين 50 و100 % خلال خمس سنوات، لمواجهة التحديات التي تواجهها المنطقة من ارتفاع معدلات الدين الخارجي وتراجع معدل نمو الاقتصاد الحقيقي وانخفاض التدفقات الخارجية وارتفاع معدلات البطالة وزيادة الفجوة الغذائية.

وأقر المشاركون في الاجتماع السنوي الثاني والأربعين للهيئات المالية العربية الذي انعقد في دبي، بمشاركة وزراء مالية في مقدمتهم نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية مصطفى الشمالي ومحافظي المصارف المركزية من كل دول المنطقة وصندوق النقد الدولي والبنك الإسلامي للتنمية، زيادة رأسمال كل من صندوق النقد العربي والمؤسسة العربية للاستثمار وضمان الصادرات والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

وقدر مشاركون في الاجتماعات إجمالي الزيادة في رؤوس أموال المؤسسات بنحو 10 مليار دولار، وذلك اعتمادا على قرارات القمة الاقتصادية التي انعقدت في الرياض مؤخرا بهدف مواجهة التحديات في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية والأزمات السياسية الإقليمية.

وأشار الوزراء إلى أن الاجتماع يهدف إلى رسم خارطة طريق تمهد لإيجاد خلق مناخ استثماري يواكب التطلعات المستقبلية للمنطقة لإنشاء مشاريع إقليمية مشتركة لمواجهة التحديات، تؤدي إلى اتساع أسواق العمل ودعم حركة الاستثمارات وزيادة التبادل التجاري.

وأكد نائب حاكم دبي وزير المال الإماراتي حمدان بن راشد آل مكتوم، أن التحديات التي تواجهها المنطقة تتمثل في تراجع معدل النمو الحقيقي من 4.6 % عام 2010 إلى 2.4 % في 2011، وارتفاع نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول ما بين 22 و86 %، وانخفاض التدفقات المالية الخارجية من 20 بليون دولار إلى 16 بليونا، إضافة إلى تفاقم مشكلة البطالة في ظل تقديرات بوصول عدد العاطلين من العمل إلى نحو 17 مليونا.

ولم يغفل الوزير تحدي الأمن الغذائي، في وقت لم تحقق مشاريع الزراعة الزيادة المستهدفة في الإنتاجية لمواجهة الطلب المتزايد على الغذاء، لأسباب أبرزها ضعف البنية التحتية والبيئة الاستثمارية والموارد البشرية والمالية، ما أدى إلى زيادة الفجوة الغذائية التي بلغت عام 2010 نحو 41 مليار دولار وتصل حاليا إلى 89 مليار دولار، في حين يتطلب ردم الفجوة استثمارات تتراوح بين 65 و80 مليار دولار.

ومن جانبه لفت رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي جاسم المناعي، إلى أن اقتصادات الدول الغربية المانحة لم تعد تستطيع الاستمرار في مساعداتها التنموية كما في السابق، كما أن المؤسسات المالية العالمية مترددة في تقديم منح إلى دول المنطقة بسبب عدم استقرار الأوضاع السياسية في بعضها.

وناقش الوزراء مبادرة تقدمت بها الإمارات، حضت على إصلاحات تخدم الاستقرار الاقتصادي وتطوير القطاع المالي واستقرار المواد الغذائية وتنمية الصادرات وتمويل التجارة.

من خلال الصندوق الكويتي للتنمية

الكويت تعهدت بتقديم 10 مليون دولار لـ هايتي لمعالجة تردي الاوضاع الصحية

حيدر ابوالحسن

أعربت دولة الكويت عن القلق الشديد من تردي الأوضاع الصحية في هايتي ومن توقف الخدمات الصحية المجانية هناك.

وأكد السكرتير الثالث بوفد دولة الكويت الدائم لدى الامم المتحدة حيدر ابوالحسن في كلمة الكويت امام مجلس حقوق الانسان ان استمرار تعرض هايتي للكوارث الطبيعية يحتم على المجتمع الدولي الوقوف بجانبها بشكل مستمر دون كلل أو ملل.

وطالبت الكويت في هذا السياق المجتمع الدولي بالإيفاء بتعهداته تجاه هايتي وصرف المبالغ المخصصة في أقرب فرصة ممكنة.

واوضح ابوالحسن ان الكويت تمسكا منها بنهجها الثابت في الوقوف إلى جانب الدول المتضررة من الكوارث الطبيعية وتقديم المساعدات لتخفيف المعاناة الإنسانية تعهدت بتقديم 10 مليون دولار أمريكي من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية اثناء مؤتمر المانحين من أجل هايتي.

وذكر انه تم استقطاع عشرة بالمئة من هذا المبلغ تم تخصيصها للمنظمات والوكالات الدولية المتخصصة العاملة في المجال الانساني كما ساهمت الكويت بمبلغ 3.5 مليون دولار أمريكي كتبرع طوعي وكلفت جمعية الهلال الأحمر الكويتي بتأمين ونقل المعونات الانسانية لهايتي بعد الزلزال المدمر الذي تعرضت له في عام 2010.

(كونا)

بعد بلوغ حجم الخسائر في القطاع الزراعي ما يقارب 50%

الكويت تحذر من كارثة غذائية كبرى في سوريا

حذرت الكويت امام مجلس حقوق الانسان من الوصول الى شفا كارثة غذائية كبرى في سوريا بعد بلوغ حجم الخسائر في القطاع الزراعي هناك ما يقارب 50 % من قيمته.

واستندت الملحقة الدبلوماسية في وفد الكويت الدائم لدى الامم المتحدة رانيا المليفي، في كلمتها امام المجلس في هذا التحذير، الى تقرير منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو) حول الازمة الغذائية في سوريا.

وأكدت المليفي في استعراض تقرير المجلس حول الحق في الغذاء ان «الكويت قدمت الدعم للمنظمات الدولية العاملة داخل سوريا وفي دول الجوار، من بينها التبرع بمليوني دولار أميركي لبرنامج الغذاء العالمي في شهر ديسمبر الماضي لمصلحة سوريا».

واضافت «ادراكا من الكويت لتدهور الحالة الانسانية في سوريا أعلن سمو الامير التبرع بمبلغ 300 مليون دولار أميركي في المؤتمر الدولي للمانحين لسوريا الذي عقد في يناير الماضي بدولة الكويت».

وشرحت ان «العزم الكويتي هذا انعكس في جعل حصيلة تبرعات مؤتمر الكويت فاقت توقعات الأمم المتحدة نظرا لقلق المجتمع الدولي حيال خطورة الوضع الانساني في سوريا».

ولفتت الى ان الكويت لن تدخر جهدا لترجمة تعهداتها الى واقع يستفيد منه الشعب السوري المنكوب في جميع القطاعات بما فيها القطاعان الزراعي والغذائي.

رانيا المليفي

وأكدت المليفي قناعة الكويت بان «مشكلة الغذاء هي من أهم المشكلات التي يعاني منها العالم وهي متشعبة وكبيرة، فهناك ارتفاع لأسعار المواد الغذائية وتراجع للمخزونات الغذائية والنقص المستمر في الأراضي الزراعية واستغلال بعض المحاصيل في الآونة الأخيرة في انتاج الوقود الحيوي وأسباب كثيرة أخرى تؤدي إلى زيادة المشكلة الغذائية، ولا بد من وضع حلول دائمة لها».

وشددت على ان «تحقيق الأمن الغذائي من أهم أولويات الكويت، كما أنها لم تتوان عن مد يد العون الى الدول والشعوب النامية ايمانا منها بأن الحق في الغذاء من أهم حقوق الانسان».

وأوضحت ان «الكويت رسخت هذا المفهوم من خلال الآليات التي يوفرها الصندوق الكويتي للتنمية الذي قدم الدعم للمشاريع في العديد من دول العالم، مثل مشروع تعزيز الثروة السمكية في أنغولا، ومشروع اعادة تأهيل منشآت الري في سريلانكا، واعادة تعمير المزارع الرعوية للأبقار في أوغندا».

أطلق على احدها اسم مجمع مدارس صباح الأحمد والأخرى حملت أسماء الأمراء السابقين

14 مدرسة جديدة في لبنان تدعيماً لـ «التعليم» ووفاء لـ «الكويت»

في إطار الاهتمام المستمر بالتعليم.. وتقديراً لدور العلم والتعليم في حياة الشعوب وأثره في كافة مناحي الحياة، المجتمعية والإنسانية والاقتصادية ..لاقت هذه المشروعات الجديدة الاهتمام والتأييد من جانب دولة الكويت التي عملت على تمويلها في إطار المنحة التي قدمتها دولة الكويت إلى لبنان بمبلغ 300 مليون دولار.

- قيمة التعليم قيمة كبرى في حياة الدول والشعوب.. وسبق للكويت أن مدت عبر الصندوق الكويتي يد العون إلى لبنان لمزيد من التطوير والنهوض بهذا القطاع في لبنان من خلال المساهمة في تمويل مدارس، وأبنية تعليمية نموذجية في لبنان.. واليوم يأتي هذا الجهد الجديد مكملاً لما سبقه من جهود، بافتتاح مدارس جديدة، عددها 4 مدارس.. تساهم مجدداً في رفع العملية التعليمية اللبنانية قدماً.. ولكنها إلى جانب أنها تحمل قيمة

الكويت بادرت عبر صندوقها التنموي بدعم مسيرة لنهوض لبنان ووقفت إلى جانبه

المدارس تحمل اسماء رموز الكويت من بينهما سمو ولي العهد والمغفور لهم الشيوخ صباح السالم وجابر الاحمد وسعد العبد اللّه

الاهتمام بالتعليم.. فإنها أيضاً تحمل قيمة الوفاء والتقدير .. فقد اختار الجانب اللبناني أن يطلق على المدارس أسماء رموز كويتية. فأطلق على أحد المجمعات اسم سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح وأطلق أسماء الأمراء السابقين على مدارس أخرى في بيروت الكبرى منها مدارس تحمل أسماء الشيخ صباح السالم الصباح والشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح والشيخ سعد العبدالله السالم الصباح.

ولدى زيارته الأخيرة إلى لبنان قام مدير عام الصندوق عبدالوهاب البدر وبحضور مسؤولين لبنانيين حفل افتتاح مجمع مدارس الكويت ومجمع مدارس الشيخ صباح الأحمد في الضاحية الجنوبية لبيروت في مناطق حارة حريك والغبيري، والممولة من منحة الكويت بإدارة وإشراف الصندوق الكويتي.

بشير: «العليا للإغاثة» وقعت مع الجهات المستفيدة من الصندوق الكويتي على 11 عقداً بقيمة 1.9 مليون دولار لتمويل مشاريع صغيرة

باقات الزهور في استقبال المدير العام والمسئولين اللبنانيين

وعقب الافتتاح قال مدير عام الصندوق عبدالوهاب البدر إن الصندوق ساهم في انشاء 14 مدرسة في مختلف المناطق اللبنانية، مؤكداً على أهمية هذا النوع من المشاريع في مجال التنمية البشرية.

وحضر حفل الافتتاح المستشار في سفارة الكويت في لبنان جاسم الناجم ووزير التربية اللبناني حسان دياب والمدير الاقليمي للدول العربية في الصندوق الكويتي للتنمية مروان الغانم إضافة الى ممثل الصندوق الكويتي المقيم في لبنان المهندس نواف الدبوس اضافة الى عدد كبير من المسؤولين وفعاليات المنطقة.

من جانبه أشاد وزير التربية والتعليم العالي اللبناني حسان دياب في حكومة بتسيير الأعمال بدور الكويت في دعم لبنان والوقوف الدائم الى جانبه.

وأعرب دياب عن شكره وامتنانه لدور الكويت والصندوق الكويتي في المساهمة في دعم قطاع التربية والتعليم في لبنان.

وأشار دياب الذي تسلم مؤخراً تقريراً عن المدارس الرسمية التي تم تنفيذها في الضاحية الجنوبية والبقاع الغربي وراشيا وجزين والمتن الشمالي وبعلبك، وذلك بموجب منحة من دولة الكويت وقرض من البنك الاسلامي للتنمية في إطار متابعته تنفيذ الخطة التربوية الانقاذية للنهوض بقطاع التربية والتعليم إلى ان «دولة الكويت قدمت منحة إلى الدولة اللبنانية قيمتها 15 مليون دولار أميركي، تم تخصيصها لاستملاك عقارين في الضاحية الجنوبية وإنشاء ثلاثة أبنية مدرسية رسمية عليهما. وقدرت قيمة الاستملاك بنحو 8 مليون دولار أميركي، أما المبلغ المتبقي فقد خصص لتغطية نفقات الإشراف والدراسات وكذلك الإنشاء. ووفقا لتوقعات الدراسات فقد خصص 5 مليون لإنشاء مدرستي الغبيري و3 مليون لإنشاء مدرسة حارة حريك».

وأفاد دياب بأنه تم تسلم هذه الأبنية الثلاثة بقدرة استيعاب لأكثر من 3000 تلميذ في مطلع العام الدراسي الحالي، وتم إشغالها من قبل الوزارة،

بوابات مدارس لبنان تحمل

اسم الكويت والرموز الكويتية

وقد تم تجهيز هذه الأبنية من منحة دولة الكويت.

وفي هذا السياق اشاد رئيس مجلس الانماء والاعمار المهندس نبيل الجسر بدور الكويت ومساعداتها للبنان ودور الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية في تطوير مشاريع اساسية في مختلف انحاء لبنان.

وتقدم الجسر بالشكر للكويت اميرا وحكومة وشعبا على دعمهم المستمر للبنان وشعبه والتي تجلت في اكثر من مناسبة. وأشار الى ان «دولة الكويت بادرت عبر الصندوق الكويتي بدعم مسيرة نهوض لبنان واعماره ووقفت الى جانبه لتجاوز تداعيات حرب يوليو عام 2006 ملبية الواجب الاخوي ومستجيبة لتوقعات اللبنانيين وتطلعاتهم».

واشاد بدعم الصندوق الكويتي للتنمية واهتمامه بتنفيذ المشاريع الانمائية التي تسهم في تعزيز الخدمات الأساسية للمواطنين في مختلف المناطق اللبنانية. من جهتها اكدت مديرة مدرسة (حارة حريك) سناء حمادي أهمية الدور التنموي الذي تقدمه دولة الكويت على مختلف الصعد وفي كل المجالات التنموية في مناطق لبنانية عدة مشيدة بدعم الصندوق الكويتي لهذه المشاريع التنموية.

وتجدر الاشارة إلى أن الصندوق الكويتي ساهم في انشاء 16 مدرسة في مختلف المناطق اللبنانية منها مدرستين ضمن منحة دولة الكويت المقدمة في عام 2006 في حين تم تشييد المدارس المتبقية بقرض من الصندوق.

11 مشروعاً جديداً

وفي سياق آخر وقعت الهيئة العليا اللبنانية للإغاثة مع الجهات المستفيدة من مساهمة الصندوق الكويتي للتنمية على 11 عقدا بقيمة 1.9 مليون دولار لتمويل مشاريع إنمائية صغيرة في مختلف المناطق اللبنانية.

وأشاد الأمين العام للهيئة العميد ابراهيم بشير بالدعم السخي الذي تقدمه الكويت للبنان عبر الصندوق الكويتي للتنمية والمؤسسات والجمعيات الأخرى.

لبنانيه تلقى كلمه ترحيبة فى حضور المدير والمسئولين اللبنانيين

البدر ومروان الغانم والدبوس فى لقطة تذكارية امام احد المدارس

الدبوس : دعم مشاريع التنمية في لبنان يهدف إلى تحقيق الانماء المتوازن في مختلف المناطق

وأوضح بشير ان الهيئة العليا للاغاثة وقعت العقود مع الجهات المستفيدة من مساهمة الصندوق الكويتي بحضور ممثل الصندوق الكويتي المقيم في لبنان م.نواف الدبوس، وذلك تطبيقا لبنود مذكرة التفاهم التي وقعت بين الهيئة والصندوق في فبراير الماضي.

وأكد أهمية المشاريع الكويتية في لبنان لجهة انتشارها في مختلف المناطق اللبنانية اذ استفادت منها مختلف شرائح المجتمع اللبناني دون تفرقة او تمييز.

من جهته أكد الدبوس على استمرار الكويت في دعم مشاريع التنمية الاقتصادية في لبنان بما يؤمن الإنماء المتوازن في مختلف المناطق.

وأعرب الدبوس عن شكره للتعاون والتسهيلات التي تقدمها الجهات الرسمية اللبنانية وخصوصا الهيئة العليا

تكريم لبنانى لممثل الصندوق الكويتي المقيم فى لبنان

للإغاثة لتأمين تنفيذ المشاريع الإنمائية لخدمة مختلف شرائح المجتمع اللبناني، مؤكدا ان الصندوق الكويتي يقوم بالمتابعة والإشراف على المشاريع التي نفذها وينفذها الصندوق الكويتي في لبنان ويقف على احتياجاتها بشكل دائم لتأمين استمراريتها.

وتشتمل العقود الموقعة بين الهيئة العليا للإغاثة والجهات المستفيدة من مساهمة الصندوق الكويتي على تعويضات مالية لبناء وترميم وحدات سكنية وبناء دور للأطفال الأيتام وتوريد وتركيب أجهزة طبية وتأهيل ملعب رياضي وتعبيد طرق وإنشاء قنوات ري وتركيب مضخات وتمديد شبكات صرف صحي وحفر آبار ارتوازية في مختلف المناطق اللبنانية.

نائبان لبنانيان: للكويت إيادبيضاء في لبنان ولا ننسى دورها الأساسي في الاعمار عبر الصندوق الكويتي

أشاد نائبان لبنانيان بدور دولة الكويت وما لها من تقدير لدى لبنان وشعبه واصفين اياها بـ «كويت الخير واليد البيضاء».

وتطرق عضو كتلة المستقبل النائب معين المرعبي وعضو كتلة التنمية والتحرير النائب علي خريس في تصريح لـ «كونا» بمناسبة العيد الوطني الكويتي وذكرى التحرير الى دور الكويت واسهامها في مساعدة اشقائها العرب وخصوصا لبنان الذي تجمعه بها علاقة مميزة وبارزة.

ولفت النائب المرعبي الى انه لدى كل اللبنانيين محبة وتقدير للكويت وأميرها وقيادتها واهلها قائلا «ارغب في تسميتها كويت الخير وكويت العرب وكويت الانسانية وكويت كل عمل طيب في اي مكان في العالم».

وأشار الى انه كابن منطقة عكار في شمال لبنان يشعر بهذه العلاقة الطيبة ولاسيما ان دولة الكويت قدمت للمنطقة عبر الصندوق الكويتي للتنمية مشاريع ذات رمزية كبيرة مثل «محطة كهرباء العيون» التي اسهمت في تحسين الطاقة الكهربائية بمعدل النصف.

من جهته رأى النائب علي خريس ان «للكويت ايادي بيضاء في لبنان خصوصا في الازمات والفترات الصعبة وتحديدا خلال الاجتياحات الاسرائيلية للبنان حيث تبادر باستمرار لدعم لبنان بكل الوسائل لإعادة اعماره».

واضاف «لا يمكننا ان ننسى الدور الاساسي الذي قامت به عبر الصندوق الكويتي للتنمية في تمويل مشروع الليطاني في جنوب لبنان والذي كان بمثابة الحلم لنا كونه من اعظم المشاريع في لبنان».

ولفت خريس الى الدور الذي تؤديه الكويت في مساعداتها للبنان لتطوير الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والانمائية فيه فضلا عن العلاقات السياسية المميزة جدا التي تجمع البلدين.

في اختتام ورشة العمل التى نظمها الصندوق الكويتي حول الاشتراء الحكومي

العمر : الصندوق الكويتي مستمر فى تقديم الدعم المجتمعي .. خاصة للشباب

نواف المهمل وخالد الجماني وكيارا برانكاشيو أثناء الورشة

اختتمت فعاليات ورشة العمل التي نظمها الصندوق الكويتي للتنمية بالتعاون مع المنظمة الدولية للقانون والتنمية IDLO حول الاشتراء الحكومي والمشاركة بين القطاعين العام والخاص خلال الفترة من 24 إلي 28 مارس الماضي.

وأكد نائب المدير العام للشؤون الإدارية والمالية بالصندوق الكويتي للتنمية حمد العمر خلال كلمة ألقاها في ختام الفعاليات حرص الصندوق علي تقديم كافة سبل الدعم للمجتمع الكويتي وخاصة الشباب في كافة المجالات، مستدلا علي ذلك بقيام الصندوق في 2004 بإطلاق برنامج تدريب المهندسين والمعماريين الكويتيين حديثي التخرج، وذلك بهدف تأهيلهم للانخراط في سوق العمل، وكذلك مبادرة الصندوق التي أطلقها في عام 2010 والتي تحمل عنوان «كن من المتفوقين» والتي تهدف إلي إطلاع الطلاب والطالبات المتفوقين علي حجم الدور الذي تقوم به الكويت في مجالات التنمية حول العالم من خلال ذراعها التنموي وهو الصندوق الكويتي.

كما قام في ختام الورشة بتكريم المشاركين من خلال تقديم هدايا تذكارية لهم من الصندوق الكويتي.

نواف المهمل يحاضر خلال ورشة العمل

خالد الجماني يحاضر خلال ورشة العمل

وخلال فعاليات الورشة التي شارك فيها مجموعة من القانونيين الكويتيين العاملين في الجهات والمؤسسات الحكومية قال نائب رئيس المنظمة الدولية للقانون والتنمية المستشار القانوني في الصندوق الكويتي للتنمية نواف المهمل ان تنظيم هذه الورشة جاء استجابة للتحديات القانونية في مجال عقود المناقصات والاشتراء الحكومي وتزويد المشاركين بالمعرفة النوعية والمهارات اللازمة ليصبحوا عناصر فاعلة في دعم التنمية المحلية.

وأضاف ان الهدف من عقد الورشة هو تدريب المشاركين وتمكينهم من معرفة المبادئ الأساسية التي تحكم اجراء المناقصات والمشتريات

المهمل: تنظيم الورشة جاء استجابة للتحديات القانونية في مجال عقود المناقصات والاشتراء الحكومي

نواف المهمل نائب رئيس المنظمة الدولية للقانون والتنمية المستشار القانوني في الصندوق الكويتي للتنمية

العامة والوعي بالطرق السليمة والصحيحة في هذا الصدد، مضيفا انها سوف تمكن

النجداوى: المشاركون اظهروا درجة عالية من العلم والحرص على اقصى استفادة

المشاركين ايضا من اكتساب المعرفة العملية اللازمة لإدارة مشاريع المشتريات وفقا لأفضل الممارسات الدولية.

واعتبر المهمل ان تنظيم الصندوق الكويتي لهذا الحدث يأتي انسجاما مع الدور الهام الذي اضطلعت به الكويت من خلال الصندوق في دعم مشاريع التنمية والاسهام بفعالية في أوجه عملها وأنشطتها المختلفة، لكون الصندوق كان من أوائل

العمر مكرما احدى المشاركات

الجهات التي ساهمت في دعم المنظمة منذ انطلاقتها الأولى، ادراكاً منه لأهمية مواكبة النظم والخدمات القانونية لجهود التنمية وتلبية متطلباتها.

من جانبه قال المحاضر الرئيسي في الندوة ثائر النجداوي من مكتب النجداوي للمحاماة بالأردن أن مشاركته كانت بدعوة من منظمة IDLO بهدف الإفادة والاستفادة من البحث في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وأعرب النجداوي عن سعادته بمستوي المشاركين في الورشة من دولة الكويت، لافتا إلي أنهم أظهروا درجة عالية من العلم في المشروعات ذات الصفة المذكورة، مؤكدا حرص المشاركين لتحقيق اكبر درجة من الاستفادة من الفرص التي تقدمها هذه المشاريع للخدمات والمجتمعات المحلية.

المحاضر ثائر النجداوي

وأوضح انه تطرق بحديثه خلال الندوة إلى مبادئ الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتوصيف الوضع القانوني في الكويت وتقييم الفرص من الناحية القانونية.

أما كيارا برانكاشيو من المنظمة الدولية للقانون والتنمية فأكدت علي حرص المنظمة علي استقدام خبراء عالميين لتحقيق الاستفادة المثلي منهم ثائر النجداوي من الأردن وخالد الجماني من تونس، لافتة إلي انه تم اختيار هؤلاء الخبراء بناء علي خبراتهم الواسعة في مجالاتهم.

وشددت برانكاشيو علي حرص المنظمة علي تواجد الخبرات العالمية أيضا إلي جانب الخبرات العربية لإثراء ورشة العمل، لافتة إلي ان الكويت دولة متقدمة ودائما لديها تطلعات لتطبيق أعلى معايير

كيارا برانكاشيو: IDLO حرصت علي استقدام خبراء عالميين لتحقيق الاستفادة المثلي

الآء الصلال : المشاركون اشادوا بالتنظيم الجيد والاستعداد المسبق

ألآء الصلال

الشفافية والحوكمة لذلك نحرص علي استمرار إقامة مثل هذه الفعاليات لضمان أفضل النتائج.

وأعربت عن أملها في ان تكون المنظمة ساهمت من خلال هذه الورشة في تحقيق أهداف دولة الكويت وان يستخدم المشاركون المعلومات والمعرفة التي حصلوا عليها.

من جانبها قالت منسق عام الورشة من الصندوق الكويتي آلاء الصلال ان الفعالية اتاحت الفرصة للقانونيين العاملين بالقطاع الحكومي للاحتكاك بالخبرات العالمية التي توفرها المنظمة الدولية للقانون والتنمية.

وأضافت الصلال ان المشاركين اشادوا بدور الصندوق في تنظيم مثل هذه الفعاليات، وطالبوا بأن تقام هذه الورشة سنويا، منوهة بأن تنظيم هذه الورشة استغرق الكثير من الوقت والجهد والتواصل مع جهات عديدة لضمان نجاح الورشة في تحقيق أهدافها المرجوة.

وكان الصندوق قد سعى من خلال تنظيمه للورشة إلى الاستفادة من الخبرات القانونية

حمد العمر متوسطا المشاركين بالورشة في لقطة تذكارية

العالمية المتراكمة لدي المنظمة وتوظيفها في خدمة التنمية البشرية المحلية، كما أنها تأتي استجابة للتحديات القانونية في مجال عقود المناقصات والاشتراء الحكومي، وصممت الورشة بالشكل الذي يضمن تزويد المشاركين فيها بالمعرفة النوعية والمهارات اللازمة ليصبحوا عناصر فاعلة في دعم عجلة التنمية.

جدير بالذكر ان الورشة تطرقت إلى العديد من المحاور أبرزها التحديات المتعلقة بعملية الاشتراء الحكومي، وطرق الاشتراء كما حصل المشاركون فيها على دورة المناقصات الحكومية.

جانب من اعمال الورشة

الصندوق الكويتي نظم ثالث رحلاته

المتفوقون: فخورون بمساهمات الكويت

واصل الصندوق الكويتي للتنمية مبادرته الفريدة التي أطلقها عام 2010 والتي تحمل اسم «كن من المتفوقين» وذلك من خلال تسيير رابع رحلاته التي ينظمها للمتفوقين والمتفوقات من طلبة المرحلة الثانوية، التي تهدف إلى تعريف الأجيال الجديدة من الشباب الكويتي بحجم ومكانة دولة الكويت في العالم، وذلك من خلال الاطلاع على بعض المشاريع التنموية التي يساهم في تمويلها الصندوق الكويتي فى العديد من دول العالم النامي.

وضمت الرحلة 24 طالباً وطالبة تم اختيارهم من قبل وزارة التربية، وقصدت الرحلة الرابعة وجهتين مختلفتين، حيث أوفد الصندوق 12 متفوقاً إلى جمهورية تركيا و12 متفوقة إلى جمهورية سريلانكا ووقع اختيار الصندوق على هذين البلدين لكونهما من الدول التي تنطوي على الكثير من المشاريع الممولة من الصندوق.

وتأتي هذه الرحلة في إطار إدراك الصندوق الكويتي بأهمية تحفيز الطلاب والطالبات على التفوق، وقد رافق وفد الطلاب مشرف من الصندوق الكويتي وهو الزميل أحمد الصراف ، كما رافق وفد الطالبات الزميلات أميرة الكندري وسارة الفارسي وشريفة الصباح يرافقهم جميعاً مشرفون من وزارة التربية، وتحمل الصندوق الكويتي تكاليف الرحلة بوجهتيها.

واتسمت الرحلة إلى البلدين بالطابع الثقافي والترفيهي على اعتبار أن الرحلة في الأساس هي رحلة ترفيهية ومكافأة للطلاب والطالبات على تفوقهم في مرحلة الثانوية.

وتخلل الرحلة بوجهتيها عدد من الزيارات الميدانية إلى مشاريع ممولة من الصندوق في مجالات تنموية متعددة ليتعرف طلاب الكويت على حجم الجهود التنموية التي يقوم بها الصندوق وأثر هذه الجهود على وقع التنمية في الدول المستفيدة، كما تخلل الرحلة زيارات ترفيهية وتثقيفية لأهم المزارات السياحية في البلدين.. وفيما يلي التفاصيل:

في إطار مبادرة «كن من المتفوقين»

وبمشروعات الصندوق التنموية

زيارة تركيا

وقع اختيار الصندوق الكويتي على جمهورية تركيا لتكون وجهة الطلاب، واستغرقت الرحلة اسبوعاً كاملاً، زار خلالها الوفد الكويتي عدداً من المشروعات التي ساهم الصندوق الكويتي للتنمية في تمويلها خاصة المشروعات الأساسية في قطاع المياه والصرف الصحي والتي يأتي في مقدمتها مشروع توريد المياه لاسطنبول الكبرى ومشروع الصرف الصحي في منطقة يلوا.

وكانت أولى محطات وفد الطلاب في تركيا إلى مقر الهيئة الحكومية التركية لعمليات المياه، حيث كان في استقبال الوفد المدير المساعد للهيئة د. مراد ألب والذي قال ان الصندوق الكويتي ساهم من خلال تمويله مشروع يشيلجاي لتوريد المياه إلى اسطنبول الكبرى في إيصال المياه إلى نحو 1.6 مليون شخص في اسطنبول البالغ عدد سكانها 16 مليون نسمة.

وأضاف الدكتور ألب في اللقاء الذي جمعه في مقر الهيئة مع وفد من الطلاب الكويتيين المتفوقين إن الصندوق الكويتي ساهم في تمويل المشروع بنسبة 50 % عبر قسمين اثنين هما توريد وتوفير المياه إلى اسطنبول الكبرى اذ بلغت قيمة مساهمته نحو 42ر3 مليون دينار (ما يزيد على 140 مليون دولار أمريكي) وذلك في اتفاقيتين وقعتا في عامي 1993 و 1999.

وذكر «ان المشروع عند اكتماله في عام 2003 أصبح أكبر مشروع للمياه في تركيا في ذلك الوقت مشيرا إلى انه مع ازدياد عدد السكان في اسطنبول بات من الضروري انشاء مشروع جديد للمياه وهو بالفعل ما حصل مع مشروع (ميلين) لتوريد المياه والذي يمول الصندوق الياباني للتنمية جزءا منه حيث يسير ضمن خطة انتاج المياه في مشروع (يشيلجاي) أيضا».

وتوقع ألا تعاني اسطنبول من مشكلة المياه بحلول عام 2060 حسب الخطة التي وضعتها الحكومة التركية والهادف إلى توسعة مشاريع توريد المياه من المناطق البعيدة بفضل التقنيات الحديثة.

وخلال اللقاء طرح عدد من الطلاب الكويتيين بضعة أسئلة تمحور بعضها حول العلاقة بين تركيا والكويت ودواعي التعاون بين البلدين الصديقين وأجابهم

> **“ د. مراد ألب: 1.6 مليون تركي استفادوا من مشروع يشيلجاي لتوصيل المياه إلى اسطنبول ”**

لقطة تذكارية للطلبة أمام مقر «آيا صوفيا»

"سنام سكالولو: الصندوق ساهم في إنشاء محطة «يلوا» في إطار برنامج تنمية المناطق المتضررة من الزلازل"

"أحمد الخزان: شكراً لاتاحتكم الفرصة لي بالتعرف على إنجازات بلدي"

الدكتور ألب قائلا «تجمع البلدين علاقة طيبة وقديمة وتجسدت هذه العلاقة عند وقوف تركيا إلى جانب دولة الكويت في استعادتها الشرعية ابان الاحتلال عام 1990».

واضاف «ولقد أثمرت العلاقة الطيبة بين البلدين عن ابرام حكومتيها عددا من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية والتي من ضمنها تمويل مشاريع قطاع المياه والصرف الصحي في تركيا».

ولدى الوصول إلى أول أقسام مشروع (يشيلجاي) في منطقة (سيقورلو) حيث مصب المياه من الجبال ومكان تجمعها استعرض المهندس سليمان يلماز والمهندس سومير كيا وهما من المسؤولين عن القسم الأول من المشروع الذي يضم سبعة أقسام أخرى فكرة وآلية عمل توريد المياه بالكامل.

وذكرا ان معدل حجم المياه التي تضخ يوميا في الشتاء يبلغ نحو 800 ألف متر مكعب في حين ان حاجة مدينة اسطنبول من المياه تبلغ نحو 2ر4 مليون متر مكعب من المياه يوميا موضحين ان المضخات تدفع المياه من مشروع (يشيلجاي) الممول من الكويت ومشروع (ميلين) الممول من اليابان معا.

وعند نهاية الرحلة استطلعت (كونا) آراء بعض الطلاب الذين أعربوا عن الفخر والاعتزاز بالدور الانمائي الكبير الذي تقوم به دولة الكويت «ذات الحجم الصغير».

وقال الطالب أحمد الخزام من مدرسة صالح شهاب الثانوية «أشكر الصندوق الكويتي للتنمية الذي أتاح لي فرصة التعرف على انجازات بلدي الكويت في تركيا».

وأضاف ان وجود مشاريع كويتية بهذا الحجم في دول مجاورة «مدعاة للفخر والاعتزاز» مشيدا بالدور الذي يقوم به الصندوق الكويتي للتنمية في دعم المشروعات الانمائية في الدول العربية وغير العربية.

من جهته قال الطالب محمد القطان من مدرسة الامام مالك الثانوية ان «مجرد رؤية مثل هذه المشاريع التي تمولها الكويت في الخارج يعكس المكانة المميزة التي تحتلها الكويت بين دول العالم».

واضاف انه عرف عن دور صندوق التنمية في تمويل المشاريع مسبقا من خلال المناهج الدراسية الا ان هذه الرحلة أتاحت له فرصة الاطلاع عن كثب عما قام به الصندوق على أرض الواقع وما يقدمه للدول من مساعدات في قطاعات أساسية.

بدوره قال الطالب فارس الشمري من مدرسة الواحة الثانوية «ان الجهود التي تقوم بها الكويت في سبيل المساهمة في العملية الانمائية لدى دول العالم تعبر عن أصالة هذا البلد وأهله».

واشار إلى ان الكويت دائما سباقة في تقديم المساعدات والمعونات إلى جميع الدول الشقيقة والصديقة مضيفا ان برنامج (كن من المتفوقين) حقق خلال اليومين الماضيين مكاسب كثيرة ومتنوعة بدأت من رحلة السفر من الكويت إلى تركيا والاطلاع على مشاريع الصندوق التنموية عن كثب ومعرفة تاريخ الجمهورية التركية.

معالم إسطنبول القديمة

وزار وفد الطلاب المتفوقين الكويتيين أبرز معالم اسطنبول القديمة، حيث المباني والمساجد والآثار التاريخية ذات الصلة بعهد العثمانيين الذين حكموا الدولة الاسلامية منذ عام 1299

> "محمد القطان: رؤية المشاريع التي تمولها الكويت يعكس مكانتها المميزة عالمياً"

> "فارس الشمري: جهود الكويت في التنمية العالمية تعبر عن أصالة هذا البلد وأهله"

إلى حين تفككها في عام 1923.

وقام الوفد بزيارة إلى المسجد الأزرق (أحد أهم وأضخم المساجد في تركيا) الذي بناه السلطان أحمد في عام 1616 وتعود تسميته بالأزرق نسبة إلى الرخام الذي يغطي واجهة المسجد الخارجية المائل لونها إلى الأزرق وقد استخدمت لبنائه نحو 21 ألف قطعة رخام فضلا عن زجاج النوافذ والفسيفساء التي تكسو الجدران الداخلية والسقوف المائلة جميعها إلى الأزرق.

وتعرف الطلاب خلال هذه الزيارة على آلية بناء هذا الصرح المعماري الذي تعلوه من الوسط قبة ضخمة يحفها أربعة أنصاف من القبب حيث بنيت وفق نظام معماري متطور لم يكن موجودا في ذلك الوقت اضافة إلى اطلاعهم على أنظمة التدفئة والتبريد المستخدمة لتهيئة الأجواء الملائمة في قاعة الصلاة صيفا وشتاء. وأعرب الطالب فيصل الركف من مدرسة عبدالله العتيبي الثانوية خلال الرحلة

في لقاء تنويري قبل إطلاق الرحلة

العياف: نساهم في تطوير مهارات البحث والمعرفة لدى الطلبة

مني العياف

سبق انطلاق الرحلة بوجهتها إلى تركيا وسيريلانكا استعدادات مكثفة من قبل الصندوق الكويتي للتنمية مع الجهات المختلفة التي ستستقبل الطلاب والطالبات، وفي هذا الإطار عقد الصندوق بمقره لقاء تنويري للطلبة المشاركين في الرحلة لتعريفهم بتفاصيل الرحلة.

وفي تصريح لمدير إدارة الإعلام في الصندوق منى العياف أوضحت أن هذه الرحلات تم التنسيق بشأنها بين الصندوق الكويتي ووزارة التربية بالكويت، مشيرة إلى أن إجمالي المتفوقين الذين تم اختيارهم بترشيح من الوزارة يبلغ 24 متفوقا ومتفوقة من طلاب وطالبات الصف الحادي عشر من المحافظات التعليمية الست، وأنه تم اختيار جمهورية تركيا لتكون وجهة لرحلة سفر الطلاب فيما اختيرت جمهورية سريلانكا لرحلة سفر الطالبات، وشددت العياف في تصريحها على أن فكرة تسيير هذه الرحلات جاءت إيمانا من الصندوق بأهمية تحفيز الطلبة على التفوق، وتشجيع وتنمية الحس الوطني لديهم عن طريق تعريفهم بالمكانة التي استحقتها الكويت بين المجتمعات العربية والنامية، لجهودها المستمرة في تحقيق التنمية العالمية، بالإضافة إلى أن هذه الرحلات تساهم في تطوير مهارات البحث عن المعرفة لدى الطلبة ومساعدتهم على اكتشاف قدراتهم في الاعتماد على أنفسهم وتحمل المسؤولية وإدراك أهمية العمل الجماعي فضلا عن إدراك أهمية وضرورة التواصل والانفتاح على العالم الخارجي. وأشارت العياف أيضا إلى أنه وعلى الرغم من أن الصندوق الكويتي أنشئ بهدف تقديم المساعدات للدول النامية إلا أنه قام بأكثر من التفاتة نحو الداخل وقام بالتحرك المحلي داخل الكويت على أكثر من صعيد.وأضافت العياف أن الصندوق قام بإطلاق عدد من الإسهامات والمبادرات التي تدعم جهود التنمية المحلية، من بينها اطلاق برنامج تدريبي لتأهيل المهندسين والمعماريين الكويتيين حديثي التخرج وذلك في عام 2004 الذي يسعى إلى المساهمة في جهود الحكومة في مجال التنمية البشرية للكوادر الوطنية والدعم المؤسسي للقطاع الخاص. وينفذ على 3 مراحل دراسية مختلفة وأخرج حتى الآن ما يزيد على 200 مهندس ومهندسة يعمل معظمهم حاليا في القطاع الخاص الكويتي.

وذكرت العياف أنه وعلى مدى هذه السنوات الـ 51 كان الصندوق الكويتي واحدا من سفراء الكويت إلى العالم وذراعها التنموية لمساعدة الأشقاء والأصدقاء، ويعمل دائما على تعميق أواصر التعاون مع الجميع، وتوسع في نشاطه ليشمل بجهوده حتى اليوم أكثر من 104 دول حول العالم.

عدد من الطلبة والمشرفين أمام متحف آيا صوفيا

فيصل الركن: استمتعت برؤية «المسجد الأزرق» والتجول بداخله

حسين علي: رؤية الزائر للمعالم الأثرية والتاريخية تترك في النفس الشيء الكثير

عن اعجابه بالطراز المعماري الذي بني عليه المسجد ومناظر القباب والمآذن الست الخلابة.

واضاف ان «هذه الزيارة التي نظمها (صندوق التنمية) تميزت بوجود مرشد سياحي يملك من المعلومات الكثير والذي بدوره لم يبخل في اعطائها لنا عن تاريخ المسجد وكيفية بنائه». ومن المعالم التي زارها الطلاب أيضا متحف (آيا صوفيا) او (الحكمة المقدسة)

وعن هذه الزيارة قال الطالب حسين علي من مدرسة فلسطين الثانوية أثناء الرحلة «ان رؤية الزائر للمعالم الأثرية والتاريخية تترك في النفس الشيء الكثير» مشيرا إلى الاجواء في هذه المناطق التي تختلف عن أجواء المدن الصاخبة والبنايات الشاهقة.

واضاف الطالب علي ان أكثر ما لفت نظره في متحف (آيا صوفيا) صلابة العمران المبني من الأحجار الطبيعية الثقيلة والرخام الصلب اضافة إلى النقوش والزخارف الدقيقة والتي يشير كل منها إلى معان معينة.

ومن جملة المعالم في اسطنبول زار وفد صندوق التنمية الطلابي قصر السلاطين العثمانيين والذي عاش فيه 24 سلطانا من أصل 36 وهو قصر (توب كابي) أو الباب العالي كما في اللغة التركية وهو مركز الحكم في الدولة العثمانية من عام 1465 إلى عام 1853.

ويعود الفضل في بنائه إلى السلطان محمد الفاتح وظل مركزا اداريا للدولة وقصرا للسلطان وحاشيته وأهله وزوجاته لنحو 380 عاما إلى حين بناء قصر (دولمة باغجة) الذي بناه السلطان عبدالمجيد وأصبح مقر الاقامة الرسمية الجديد للسلاطين العثمانيين.

وقال الطالب عبدالله الرشيدي من مدرسة ثابت بن قيس ل(كونا) بعد هذه الزيارة «إنه ولأول مرة في حياتي أرى مقتنيات أثرية ذات قيمة لا تقدر بثمن» مبينا الأثر الذي خلفته الزيارة عند رؤيته المقتنيات من عصر الخلفاء الراشدين لاسيما مقتنيات النبي الأكرم.

واضاف الطالب الرشيدي «وجدت في هذه الزيارة الشيء الكثير بعدما زاد محصولي من المعلومات المهمة عن تاريخ الدولة الاسلامية وزادت في حب الاطلاع والمعرفة» واصفا الرحلة بأنها «خارجة عن المألوف». وأعرب عدد آخر من الطلاب عن الشكر والتقدير للصندوق الكويتي للتنمية الذي أتاح لهم

بعض الطلبة فى صورة بأحد المناطق الجبلية فى منطقة يلوا

الوفد الطلابي في جولة ترفيهية

هذه الفرصة والتي من المتوقع ان تثمر عن اعطاء الطلبة المتفوقين دافعا أكبر لبذل المزيد من الجهد والمثابرة خلال فترة تحصيلهم العلمي.

دولمة باجه

أما المحطة الثالثة للطلاب المتفوقين فكانت إلى أحد أجمل المعالم التاريخية للدولة العثمانية الإسلامية في اسطنبول وهو قصر دولمة باجه.

وتعد هذه الزيارة ذات طابع مميز باعتبار ان هذا القصر الذي تحول إلى متحف عاش فيه آخر سلاطين الدولة العثمانية وهو السلطان وحيد الدين محمد حيث جرى في عهده تقسيم الدولة العثمانية والغاء نظام السلاطين في عام 1922 حكم الدولة العثمانية بعده آخر خليفة عثماني وهو عبدالمجيد الثاني من عام 1922 إلى عام 1924 ليقوم بعدها مصطفى كمال أتاتورك باعلان الجمهورية التركية.

وتعود تسمية القصر ب(دولما باجه) إلى عملية بنائه التي تمت على جزء مردوم من مضيق البوسفور وتعني التسمية باللغة العربية (الحديقة المردومة أو المحشوة).

ويضم (دولما باجه) 285 غرفة وستة صالونات كبيرة وتحمل أسقفه 156 ثريا من الكريستال كما تحتوي جدران القصر على أكثر من 600 لوحة لمناظر طبيعية ورسومات لسلاطين الدولة العثمانية فضلا عن أول صورة فوتوغرافية لأحد السلاطين العثمانيين وهي صورة السلطان عبدالعزيز الأول التي أخذت له عام 1865.

وبعد هذه الزيارة نظمت للطلاب جولة في أحد أسواق مدينة اسطنبول وهو سوق شارع استقلال الشهير حيث يزخر هذا الشارع بعدد كبير من المحال التجارية الحديثة والشعبية فضلا عن المطاعم والمقاهي والبنوك ومن ثم زار الطلاب أحد المجمعات التجارية الحديثة في منطقة (إيسينتيي بارك).

مشروع محطة يلوا

كما زار وفد المتفوقين مشروع محطة يلوا الذي ساهم في تمويله الصندوق الكويتي وحقق أهدافا خاصة بالمحافظة على الصحة العامة والبيئة من خلال معالجة نحو 9.1 مليون متر معب من مياه الصرف الصحي سنوياً.

وعلى هامش الزيارة قالت مهندسة البيئة في محطة البحر الأزرق لمعالجة مياه الصرف الصحي في مدينة «سينارجك» بمحافظة يلوا سنام سكالولو إن تمويل هذا المشروع من قبل الصندوق الكويتي جاء في إطار برنامج تنمية المناطق المتضررة من الزلازل، إذ قدم الصندوق للحكومة التركية عام 2002 قرضا بقيمة 7,7 مليون دينار كويتي لمعالجة مياه الصرف الصحي.

وأضافت ان المحطة في (سينارجيك) التي بدأ العمل بها منذ عامين ونصف تضم خطا رئيسيا تصب فيه مياه الصرف الصحي من منطقتين هما (كوداجيري) و(تشفيكيا) إلى جانب مياه صرف منطقة (سينارجيك) ومن ثم تصب تلك المياه بعد معالجتها وتنظيفها في بحر (مرمرة) الذي تطل عليه محافظة (يلوا).

واشارت إلى وجود نظام الكتروني مرتبط مع وزارة الصحة في العاصمة أنقرة لمراقبة جودة المياه ونسبة الأملاح والمواد الأخرى فيها من اجل ضمان أن ما يصب في البحر مياه غير ملوثة.

وكشفت عن سبب عدم استخدام المياه بعد معالجتها للري الزراعي بقولها «ان مياه الصرف الصحي بعد معالجتها بالمراحل الثلاث تمتاز باحتوائها على نسب عالية من الأملاح لذا لا يمكن استعمالها لعملية الري الزراعي» لافتة إلى وجود خطة لانشاء مشروع مواز يهيئ تلك المياه للري الزراعي.

وقالت ان مشروع منطقة معالجة مياه الصرف الصحي في (سينارجيك) الذي موله الصندوق الكويتي يقع ضمن نظام

> **حسين القلاف: زيارتنا لتركيا حققت أهدافاً تعليمية وترويحية للطلاب**

مشرف الرحلة أحمد الصرف يتسلم هدية تذكارية من أحد المسؤولين الاتراك

> **مدير إدارة الأنشطة التربوية بمنطقة الجهراء التعليمية شهاب الخراز: مهم جداً أن يتعرف الطلاب على دور دولة الكويت الإنمائي**

متكامل لمعالجة مياه الصرف الصحي في المنطقة ما يقلل من تفشي الأوبئة ويحافظ على البيئة الطبيعية. ويعتبر هذا المشروع احد عناصر برنامج اعادة اعمار وتنمية المناطق المتضررة من الزلزال الذي ضرب تركيا في منطقة بحر مرمرة في 17 اغسطس عام 1999 وعقبه زلزال اخر في 12 نوفمبر من نفس العام في مدينة (بولو).

وبعد هذه الزيارة نظم (صندوق التنمية) رحلة ترفيهية للطلاب إلى الجداول المائية في المنطقة القريبة من (سينارجيك) وأعقبها تناول وجبة الغداء في مطعم شعبي وسط الجبال حيث ساعدت هذه الرحلة على ازالة عناء الطريق الطويل من اسطنبول إلى مدينة يلوا.

واعرب الطلاب عن تقديرهم لدور الصندوق الكويتي في تنمية المشاريع ومساعدة الدول العربية وغير العربية لافتين إلى ان المشاريع التي زاروها خلال الرحلة الحالية تعكس مدى أهمية دور الصندوق ونشاطاته التي يقوم بها. وأوضحوا ان الصندوق من خلال تقديم المساعدات المالية للدول الصديقة يدعم مشروعات القطاعات الأساسية في هذه الدول ويعمل على تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية متنوعة ومنها على سبيل المثال استغلال الموارد الطبيعية وتوفير الوظائف.

جولة بحرية على مضيق البوسفور

وفي إطار الرحلات الترفيهية قام وفد الطلاب المتفوقين بجولة بحرية على مضيق البوسفور الحيوي في تركيا.

واستغرقت الجولة البحرية نحو ساعة كاملة على المضيق الذي يربط بين البحر الأسود وبحر مرمرة بطول 36 كيلومترا وعرض يتراوح بين 550 و 3000 متر ويعد الفاصل المائي بين اسطنبول الآسيوية والأوروبية.

وشاهد الطلاب من على متن السفينة التي انطلقت من مرفأ منطقة (قباتاش) وهي مكتظة بالسياح من مختلف دول العالم ومن أهم المعالم والمباني والمناطق المطلة على المضيق الذي تعود قصة تسميته إلى زمن الاغريق القدماء (اليونانيين) وتتعلق بإله السماء والرعد (زيوس) حيث تعني كلمة البوسفور (ممر البقرة).

وخلال الجولة على واحدة من أهم نقاط الملاحة البحرية في العالم تعرف الطلاب على أبرز معالم الضفة الأوروبية من اسطنبول والتي ضمت قصر (دولمه باغجه) الذي بناه السلطان عبدالمجيد (السلطان رقم 31 في الدولة العثمانية) عام 1856 ومقبرة منطقة (بشكطاش) المدفون فيها شخصيات شهيرة ثم قصر (أتيك علي باشا) أحد أبرز الشخصيات في زمن العثمانيين والذي تحول حاليا إلى فندق (فور سيزنز - بوسفورس).

ويعد قصر (تشيران) الذي بناه السلطان عبدالعزيز عام 1867 وتم تحويله في ما بعد إلى فندق (كمبينسكي) من المعالم في هذه الضفة وتقع بعد القصر منطقة (أورتكوي) السياحية المطلة مباشرة على ساحل المضيق وتضم أشهر المقاهي والمطاعم وتشتهر بأزقتها المليئة بالمحال الشعبية.

وشاهد الطلاب بعد ذلك الجسر المعلق الأول (جسر البوسفور) الذي يربط بين اسطنبول (آسيا) واسطنبول (اوروبا) وبني عام 1973 بطول 1150 مترا وعرض 36 مترا ويبلغ ارتفاعه عن مستوى سطح البحر 65 مترا.

ورأوا اليخت الشهير (سافارونا) الخاص بمؤسس نظام دولة تركيا الحديثة مصطفى كمال أتاتورك وجزيرة (غلطة سراي) الصغيرة التي تضم عددا من المطاعم والمقاهي وحوضا للسباحة وبعدها منطقة (بيبك) الساحلية التي

بدر الوهيب: صندوق التنمية فتح لنا باباً لاكتشاف ثقافة جديدة

تضم عددا من المقاهي الشهيرة ذات الاطلالة البحرية.

وتعرفوا بعد ذلك على قلعة (روملي حصار) وهي القلعة التي بناها السلطان محمد الفاتح قبل فتح القسطنطينية بستة أشهر حيث كان يهدف من خلال بنائها إلى قطع المساعدات من روسيا إلى البيزنطيين آنذاك.

وفي ما يخص أهم المعالم والمباني الأثرية المطلة على المضيق من الضفة الآسيوية فقد شاهد الطلاب الجسر المعلق الثاني الذي يحمل غالبية مواصفات الجسر الأول فضلا عن قلعة (أناضولو حصار) التي بناها السلطان العثماني بيازيد الأول عام 1395 ضمن استعدادت الحملة لفتح القسطنطينية.

ثم قصر المصيف للسلطان عبدالعزيز وهو قصر (كوتشكسو) والأكاديمية العسكرية (كوليلي) التي بناها السلطان عبدالمجيد وتخرج منها بعض كبار المسؤولين في العالم الاسلامي ومنهم على سبيل المثال الرئيس الباكستاني السابق برويز مشرف كما يقبع على هذه الضفة قصر (بيلاربيه) وهو قصر المصيف الآخر للسلطان عبدالعزيز وبناه عام 1865 .

وبشكل عام أدلى الطلاب بآرائهم حول أهمية الرحلة وأهم مكاسبها خاصة بعد زياراتهم لأهم مشاريع الصندوق الكويتي وتعرفهم عن قرب على تاريخ مدينة اسطنبول، حيث أجمع الطلاب على أهمية دور الصندوق الكويتي الانمائي في تركيا وعلى الأخص دوره في قطاع المياه والصرف الصحي مشيرين إلى ان الصندوق من خلال مثل هذه المشاريع يعمل على عكس سمعة حسنة لدولة الكويت في جميع الأقطار والبلدان التي يدعم مشاريع التنمية والبنى التحتية فيها.

وأشادوا بدولة الكويت كونها سباقة دائما في مد يد العون إلى الدول ومساعدة الشعوب ورفع مستويات معيشتها ومحاولة تيسيرها لهم وهذا ما تجسد في تركيا عندما ساهم الصندوق بتقديم 12 قرضا ميسرا لدعم المشاريع الانمائية فيها بقيمة تصل إلى نحو 106 ملايين دينار كويتي منذ عام 1979 في قطاعات المياه والصرف الصحي والنقل والطاقة.

وأجمعوا على ان الفرصة التي أتاحها الصندوق لهم من خلال تنظيم الزيارات إلى أهم مشاريعه في تركيا فضلا عن الجولات الترفيهية في مدينة اسطنبول ساهمت جميعها في بث السرور بالنفوس معتبرين انها أفضل مكافأة على تفوقهم خلال العام الدراسي الماضي.

الطلبة في زيارة إلى مشروع الصرف الصحي فى منطقة يلوا

وبينوا ان الرحلة شكلت لهم دافعا لبذل مزيد من الجهد أثناء فترة الدراسة كما انها حفزتهم على السعي المستمر نحو تحقيق النجاح.

ولفتوا إلى ان الرحلة ساهمت برفع مستوى الثقافة العامة لديهم لا سيما ما يتعلق بالمعلومات عن تاريخ الدولة العثمانية كما ان لها فوائد شخصية واجتماعية تمثلت في اكتساب مهارات البحث والاستشكاف والقدرة على تحمل المسؤولية والتعرف بشكل أكبر على القدرات الذاتية لكل شخص اضافة إلى العمل الجماعي.

ووصف الطالب هاشم الحسيني الرحلة بأنها كانت مفيدة ومسلية في ذات الوقت حيث أتاحت له التعرف على انجازات الكويت في تركيا .

واوضح انه تم اختيار الطلاب بعناية للانضمام إلى الرحلة على أساس التفوق الامر الذي ساعد على تكوين علاقات صداقة طيبة بين المتميزين من الطلاب أثناء الرحلة وتبادل الخبرات معهم مشيدا بالدور (الأبوي) والايجابي الذي قام به مدير ادارة الأنشطة التربوية في منطقة الجهراء التعليمية شهاب الخراز.

من جانبه قال الطالب حسين القلاف ان الرحلة حققت أهدافا تعليمية

وترويحية للطلاب المشاركين مشيرا إلى ان الرحلة أتت في وقت مناسب بعد الضغط النفسي أثناء الدراسة خلال الفترة الماضية.

وأضاف «سمعنا عن الصندوق الكويتي للتنمية ودرسنا عنه في مناهج وزارة التربية لكن رؤية مشاريعه على أرض الواقع ومشاهدتها قائمة ويستفيد منها الناس أمر استثنائي يبعث الفخر والاعتزاز في النفس».

واوضح ان الرحلة ساهمت من جانب آخر في اكسابه خصالا لم يكن يمتلكها من قبل مثل الانضباط واحترام الوقت وتنظيمه اضافة إلى تحمل المسؤولية والاعتماد على النفس.

بدوره قال الطالب بدر الوهيب ان السفر إلى تركيا مع (صندوق التنمية) فتح له بابا اكتشف من خلاله ثقافة أخرى ومعلومات مفيدة عن دولة صديقة.

واعرب عن الشكر والتقدير للصندوق لاتاحة الفرصة للطلاب المتفوقين موجها الدعوة إلى جميع الطلاب للمثابرة والجد في الدراسة لتحقيق أعلى المستويات الدراسية واعلاء شأن الكويت بسواعدهم.

يذكر ان اليوم السادس والأخير من الرحلة شهد زيارة قام بها الطلاب إلى أبرز أسواق مدينة اسطنبول الشعبية وهما سوق (غراند بازار) وسوق (سبايس بازار) أو سوق البهارات ويطلق عليه أيضا (السوق المصري) كما تواجدوا على أعلى نقطة في اسطنبول بعد صعودهم المبنى الأطول في أوروبا وهو برج (سافير) لمشاهدة معالم المدينة من على ارتفاع يبلغ 238 مترا.

وضمت الرحلة إلى جانب المشرف عليها من (صندوق التنمية) أحمد الصراف ومدير ادارة الأنشطة التربوية في منطقة الجهراء التعليمية شهاب الخراز ومن ادارة الأنشطة بوزارة التربية عبدالله حاجي كلا من الطلاب عبدالله الرشيدي وفارس الشمري وحسين ابراهيم وأحمد الخزام وبدر الوهيب وفيصل الركف ومحمد المطيري ومحمد القطان وحسين القلاف وهاشم الحسيني.

الوفد في زيارة إلى السوق المصري أحد أكبر الاسواق الشعبية في استطنبول

من جانبه قال شهاب الخراز إن الهدف من الرحلة في المقام الاول «ترفيهي يكافأ من خلالها الطلاب على تفوقهم في العام الدراسي الماضي» مؤكدا في ذات الوقت على أهمية ان يتعرف الطلاب على دور دولة الكويت الانمائي في الخارج ومساهماتها في انشاء مشاريع بنى تحتية من خلال صندوق التنمية.

وذكر ان تفاعل الطلبة خلال الرحلة مهم جدا فضلا عن ان الاستماع لآرائهم ومتابعتها تعد فرصة جيدة للتطوير نحو الافضل.

ودعا الخراز وزارة التربية إلى الاستفادة من الانشطة الطلابية المقامة طول السنة في دول العالم وانها يجب ألا تقتصر على ايفاد الطلبة خلال عطلتي الصيف والربيع وذلك حتى تعم الفائدة على أكبر عدد من الطلبة وضمن مختلف الأنشطة والمناسبات.

من جانبه قال مشرف الرحلة من صندوق التنمية احمد الصراف ان من شأن هذه الرحلة زيادة المحصول العلمي للطلاب وذلك من خلال اللقاء بالمسؤولين على المشروعات ومناقشتهم ومعرفة قيمة المشروع والفائدة التي اضافها للناس والبلاد مضيفا ان الرحلة شملت كذلك زيارة أماكن تاريخية ومعالم اسلامية قديمة في تركيا ماسيثري ثقافة الطلاب.

بدوره توقع مشرف الانشطة التربوية في وزارة التوبية عبدالله حاجي ان يكتسب الطلاب مهارات وقدرات اجتماعية مثل الاعتماد على النفس وزيادة في الثقة والخبرة وحب المعرفة مؤكدا أهمية مثل هذه الرحلات في الاطلاع على الثقافات الأخرى والاستفادة منها.

وحول آلية اختيار الطلاب ضمن الرحلة أوضح حاجي ان الاختيار تم حسب نسبة التحصيل العلمي حيث يرشح طالبان من المحافظات التعليمية الست من أصحاب النسب الاعلى في المحافظة ومن جميع التخصصات العلمية أو الادبية.

زيارة سريلانكا

على الجانب الثاني جاءت انطلاقة رحلة المتفوقات إلى جمهورية سريلانكا

كونها من الدول التي حظيت بإسهامات الصندوق الكويتي لتنفيذ العديد من المشاريع التنموية في مختلف المجالات.

واستهل الوفد جولاته بزيارة لمشروع «تنمية كالوجانجا» شرقي سريلانكا وهو مشروع ساهم الصندوق الكويتي للتنمية في تمويله حيث استمع وفد الطالبات لشرح عن المشروع الذى يهدف إلى زيادة الانتاج فى حوض نهر مهاويلي من خلال القيام بأعمال لتوفير المياه اللازمة لزيادة المساحات المزوعة ، وهو ما يترتب عليه زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية وتحقيق مستويات أعلى للمعيشة بين السكان ومشروع إعادة تأهيل مؤسسات تعليمية وإدارية متضررة من كارثة تسونامي بالاضافة إلى رحلات لأهم معالم سريلانكا التاريخية.

وحول اختيار وجهة رحلة الطالبات أوضحت رئيسة وفد المتفوقات أميرة الكندري ان ثراء سريلانكا الحضاري وتنوعها الجيوغرافي يجعلها وجهة مثالية لأهداف الصندوق الذي نفذ فيها 12 مشروعا، مشيرة إلى انها المرة الاولى التي ينظم الصندوق رحلة إلى الأراضي السريلانكية ضمن برنامج «كن من المتفوقين» الذي يقام للسنة

الطالبات لدى زيارة مشروع تطوير مهاويلي مع مهندس المشروع (المرحلة أ)

الرابعة على التوالي.

وتترأس الكندري وفدا رسميا يضم من الصندوق سارة الفارسي وشريفة الصباح ومن وزارة التربية دينا العتيقي ولولوة الشويطي، بالاضافة إلى الطالبات هاجر مهنا وأنوار العتيبي ونورة المطيري ونورا بن عيد وسعاد العصفور وفاطمة مال الله وروان بوناجمة وريم العنزي والجوهرة العدواني وسندس الجاركي وعبلة الحداد.

من جانبها أكدت الطالبات المتفوقات اهمية الدور الذي يلعبه برنامج (كن من المتفوقين) في تشكيل شخصيتهن وأعربن عن الفخر لتمثيل دولة الكويت في الخارج ورؤية ما تقدمه للدول الفقيرة والمحتاجة.

وقد تحدثت المتفوقات المشاركات في البرنامج عن تجربتهن في الرحلة التثقيفية والترفيهية التي رتبها

الطالبات يستمعن الى شرح من مهندس مشروع تطوير بحيرة مهاويلي (المرحلة أ)

ريم العنزي: مشاريع الصندوق مفيدة جداً للدول الفقيرة

إشادة للصندوق من «التربية» بحسن تنظيم الرحلة بوجهتيها

الصندوق الكويتي للتنمية إلى سريلانكا التي «فاقت توقعاتهن» لتعربن عن شكرهن لقيام الصندوق بتنظيم مثل هذا البرنامج.

في البداية قالت الطالبة سعاد العصفور من (ثانوية مشرف) انه «رغم ترددي في البداية الا انني تحمست للفرصة التي اكدت ان المساعدات التي تقدمها الكويت للدول الفقيرة لا تذهب سدى من خلال المشاريع التي ساعدت الشعب».

وايدت الطالبة روان بوناجمه من (ثانوية الجزائر) زميلتها العصفور قائلة «سريلانكا تحتاج هذا النوع من المشاريع التي ساهم الصندوق في انجازها» مضيفة ان «تشجيع الأهل

وفد الطالبات فى لقطة فوق احد الجسور المشيدة ضمن اعادة بناء وتأهيل الجسور التى مولها الصندوق

هاجر المهنا: الرحلة جميلة وتعلمت منها الاعتماد على النفس والتغلب على الخوف

دفعني للمشاركة فقد كنت متخوفة في البداية وخجولة الا ان خوفي تلاشى مع الوقت».

وقالت فاطمة مال الله من (ثانوية برقان) «لم اتصور ان تكون المشاريع بهذه الضخامة والأهمية» معربة عن اسفها لنهاية الرحلة «التي استفدت منها كثيرا ولو كنت مسؤولة عن البرنامج كنت سأزيد مدتها».

بدورها اعتبرت الطالبة هاجر المهنا من (ثانوية الرقة) ان التجربة «فرصة جميلة لتعلم الاعتماد على النفس والتغلب على الخوف» خاصة انها ترغب بإكمال دراستها في الخارج «لكن بفضل البرنامج بدأ يقل هذا الخوف».

وحول ما يمكن تنفيذه والإسهام به في سريلانكا اقترحت المهنا «استغلال الطبيعة اكثر وزيادة مشاريع البنية التحتية وتنظيم الطرق» معربة عن شكرها لمشرفات الصندوق والتربية «لأنهن خففن من توتر الرحلة ودفعننا لتحدي انفسنا وان نكون قدوة للاخريات».

وفي هذا الصدد اكدت الطالبة نورة الجدعان من ثانوية (عامرة بنت رواحة) ان البرنامج ليس فقط تثقيفيا وترفيهيا وانما تحفيزيا أيضا فهو يشجع الطلبة على التفوق ويكافئهم عليه.

وقالت الجدعان ان رحلة الصندوق الكويتي للتنمية إلى سريلانكا «اعطتنا فرصة للتعرف على الفرق بين طبيعة حياتنا وحياتهم ونظرة اقرب لانجازات دولة الكويت فيها مؤكدة اهمية دور الصندوق لتقوية علاقة الكويت مع الدول النامية وتنمية اقتصادها».

من جهتها ذكرت ممثلة محافظة الاحمدي الطالبة انوار العتيبي من ثانوية (أنيسة بنت خبيب الأنصارية) «لقد لمسنا تأثير مشاريع الصندوق الكويتي الكبير في تطوير سريلانكا في عدة مجالات وايضا سعادة المسؤولين هنا للاطلاع على ما تحققه دولتنا في الخارج».

واعربت عن اعتزازها لكون «الكويت سباقة على مستوى الدول في تنفيذ فكرة برنامج مثل (كن من المتفوقين) ليفيد الطلبة والشباب ويزيد ثقافتهم» مضيفة ان «المشرفات حرصن على حصولنا على اكبر استفادة ممكنة خلال فترة قصيرة هنا وشخصيا كسبت الكثير من الرحلة فأصبحت اكثر تنظيما واعتمادا على نفسي».

وشجعت الطالبة المتفوقة من (ثانوية الجهراء) نورة العجمي على الاستثمار في سريلانكا لأنها غنية بالفرص وتتمتع بشكل كبير بمقومات الدولة السياحية مقترحة زيادة عدد الرحلات لتكون مرتين سنويا واستفادة اكبر عدد ممكن من طلبة المدارس الثانوية.

وذكرت الطالبة عقيلة الحداد من ثانوية (فاطمة الهاشمية) ان صدى برنامج (كن من المتفوقين) وتحفيز اهلها للتعرف على ثقافة جديدة شجعاها للموافقة على المشاركة في الرحلة معتبرة انه «شيء جميل ان نرى مساهمة الكويت والصندوق كاحدى مؤسسات الدولة

زيادة حديقة الاعشاب والبهارات

أنوار العتيبي: لمسنا تأثير مشاريع الصندوق الكويتي الكبير في سريلانكا

فاطمة مال الله: لم أتصور أن تكون المشاريع بتلك الضخامة والأهمية

واثرها في الخارج».
وأكدت ان الرحلة ساهمت في تعزيز ثقة الطالبات بأنفسهن وقوة الإرادة وحس المسؤولية لديهن مقترحة في الوقت ذاته تخصيص رحلات لطلبة المرحلة الجامعية لكونها تلامس فئة اكثر استقلالية في المجتمع الكويتي.
بدورها قالت ممثلة محافظة الفروانية الجوهرة العدواني من ثانوية (ام عامر الأنصارية) «توقعت ان تكون سريلانكا فقيرة جدا لكني صدمت بمدى تطورها والتي ساهمت دولة الكويت بنسبة كبيرة فيها وانصح الجميع بزيارتها».
وحول الوفد الطلابي المشارك ذكرت العدواني «ان المجموعة كانت مترابطة جدا على الرغم من اننا لا نعرف بعضنا وشخصيا كسبت مهارة التعامل والتواصل مع مختلف الشخصيات واصبحت اجتماعية اكثر وطبعا بات الاعتماد على النفس أقوى لدي».
كذلك قالت الطالبة ريم العنزي من (ثانوية الدوحة) «بصراحة كنت أتوقع الا تكون الرحلة بهذه الحيوية لكنها جاءت ممتعة ومليئة بالمغامرات والتحدي

زياره الى ملجأ الفيلة

وخلقت إرادة وقوة عزيمة لدينا».
وأكدت ان مشاريع الصندوق الكويتي للتنمية مفيدة جدا للدول الفقيرة واصفة برنامج (كن من المتفوقين) بأنه «مشرف لأنه أعطانا فرصة للاطلاع على حجم دور الكويت في الخارج الذي لم اتخيله بهذا الحجم».
ختاما اعربت الطالبة سندس الجاركي من (ثانوية الفروانية) عن شعورها بالفخر لتكون جزءا من التجربة والبرنامج الذي أعطاها حماسا للعودة إلى الدراسة بعد عطلة منتصف السنة والحديث عن مغامراتها للمدرسة والاهل.

مدينة كاندي

وفي رحلة ترفيهية للوفد الطلابي كانت الطالبات بزيارة المعالم السياحية لمدينة (كاندي) حيث تعرفن على اشهر الصناعات في سريلانكا.
وبدأت الطالبات المتفوقات رحلتهن بزيارة إلى احدى اهم محميات الفيلة في جنوب شرق اسيا (بيني والا) في محافظة (سباراغاموا) جنوب غربي كاندي حيث قمن باطعام وركوب الفيلة في المحمية المشهورة لاحتضانها 88 فيلا يتيما وفق إحصائية (الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة).
ثم توجهت الطالبات إلى حديقة البهارات والأعشاب (سوسانتيه) التي تضم تشكيلة منوعة وهائلة من التوابل كالكركم وفلفل الذرة والقرنفل والهيل وجوزة الطيب والفانيليا والقرفة

موقع مشروع اعادة بناء وتأهيل الجسور لوحة (باسم الكويت)

زيارة مشروع تطوير مهاويلي (المرحلة ب)

الكندري: «كن من المتفوقين» فرصة لترى الأجيال الشابة دور الكويت التنموي في العالم

والكاكاو والألوفيرا (زيت الصبار) وغيرها التي لا تستخدم فقط كمكون رئيسي للطعام وانما أيضا لانتاج العطور والزيوت ومستحضرات تجميلية اضافة إلى الدواء.

ومن اشهر الأدوية التي تنتجها سريلانكا باستخدام التوابل والأعشاب معا وتعرفت الطالبات عليه اثناء الجولة التثقيفية في حديقة (سوسانتيه) هو (الأيورفيدا) المعروف أيضا بـ(دواء العمر الطويل) لخصائصه العلاجية للجسد والراحة النفسية.

ولان سريلانكا معروفة بانتاج أجود انواع الشاي لاسيما في كاندي كان لابد من التوقف عند مصنع (جلين لودج) وهو واحد من بين مئة مصنع شاي في كاندي وحدها حيث تعرفت الطالبات على طرق زراعة النبتة وتصنيع انواع الشاي المختلفة كالأسود والبرتقالي والأبيض والأخضر والياسمين وغيرها الكثير.

إعادة تأهيل جسور وبني تحتية

واختتم الوفد الطلابي المشارك في برنامج الصندوق الكويتي للتنمية (كن من المتفوقين) بالتعاون مع وزارة التربية رحلته إلى سريلانكا بزيارة مشروع حيوي نفذ في التسعينات من القرن الماضي وهو إعادة تأهيل جسور وبنى تحتية.

وأكد المهندس التنفيذي للمشروع أن مساهمة الصندوق الكويتي للتنمية في تنفيذ الجسور والطرق الرئيسية بين أهم مدينتين في سريلانكا حيث يمر نحو 20 ألف مركبة يوميا ساعدت على تقليل نسبة الازدحام بنسب تتراوح بين 50 و 70 ٪.

وذكر أن إكمال المشروع استغرق ثلاث إلى اربع سنوات تمكنت الحكومة السريلانكية خلالها من تنفيذ عشرات الطرق السريعة والجسور الرئيسية الأمر الذي ساعد على توفير الوقت في نقل البضائع لا سيما مع تخفيف الازدحام المروري وربط القرى بالمدن وهو طبعا عاد بالنفع الكبير على اقتصاد البلاد وتعزيز الحركة التجارية الداخلية.

وكان برلمان سريلانكا وافق مؤخراً على مشروع قرار حكومي بطلب قرض من الصندوق الكويتي للتنمية لتمويل بناء وإعادة تأهيل 25 جسرا موزعة في أرجاء البلاد بقيمة 36 مليون دولار (حوالي 10.5 مليون دينار كويتي).

من جهة أخرى أشادت المشرفتان من وزارة التربية دينا العتيقي ولولوة الشويطي بـ«حسن تنظيم» الصندوق الكويتي للتنمية لبرنامج (كن من المتفوقين) حيث ثمنتا جهوده لتوسيع مدارك طلبة المرحلة الثانوية حول الدور الحيوي الذي تلعبه الكويت في الدول للدول المحتاجة.

وحول آلية اختيار الطالبات أوضحت الشويطي من إدارة الأنشطة والرحلات أن وزارة التربية تطلب من جميع المناطق التعليمية التابعة للمحافظات الست ترشيح اسماء طالبات متفوقات وهذا يتم بالتنسيق مع مدارس المرحلة الثانوية.

وأضافت انه «بعد ترشيح الأسماء نقوم بالاتصال بذويهم واطلاعهم على البرنامج» مؤكدة انها لمست أثره الإيجابي على المتفوقات ومدى التغيير الذي يحدثه في شخصياتهن.

من جانبها اكدت رئيسة وفد رحلة المتفوقات إلى سريلانكا أميرة الكندري ان برنامج (كن من المتفوقين) يزيد من عزيمة واستقلالية الطلبة ويحفز ايضا روح المسؤولية لديهم كونهم سفراء لدولة الكويت في الخارج ونموذج مصغر من المجتمع.

وقالت الكندري خلال جولة الصندوق الكويتي للتنمية إلى أبرز المعالم

سعاد العصفور: مساعدات الكويت للدول الفقيرة لا تذهب سدى

التاريخية في مدينة كاندي السريلانكية ان «البرنامج لا يعتبر مكافأة تشجيعية للمتفوقين وحسب انما مسؤولية اجتماعية تجاه الكويت وخاصة فئة الشباب ليروا جزءاً من اسهامات بلادهم في الدول المحتاجة على ارض الواقع وصداها الملموس في ارجاء العالم».

وأضافت انه «تحد كبير لطلبة في المرحلة الثانوية السفر دون ذويهم والتعرف خلال الرحلة على طلبة آخرين يلتقون بهم للمرة الاولى ونجاح البرنامج يعتمد على مدى استفادتهم على مختلف الصعد سواء الثقافية او الأكاديمية» مؤكدة حرص الصندوق بالتعاون مع مشرفات وزارة التربية المرافقات على ان تقدم التجربة للطلبة اضافة مهمة على الصعيد الشخصي.

ولفتت الكندري التي تشغل منصب رئيسة قسم الدعاية والاعلان والمعارض في الصندوق الكويتي للتنمية إلى إن الصندوق يتابع مع الوفود السابقة آراءهم واقتراحاتهم «وقد لمسنا وجود صدى إعلامي ممتاز بشأن (كن من المتفوقين) وتجاوب ايجابي يزداد كل سنة سواء من الأهل او الطلبة خاصة ان هناك أشخاصا شجعهم البرنامج على مواصلة دراستهم الجامعية في الخارج».

وذكرت ان برنامج (كن من المتفوقين) انطلق عام 2010 باختيار كل من مصر

.. وزيارة لاحدى القرى التراثية سريلانكية

للطلاب ولبنان للطالبات وينظم سنويا خلال عطلة الربيع بالتعاون مع وزارة التربية التي تقوم باختيار متفوقين اثنين من الصفين الـ11 او 12 في جميع مدارس المرحلة الثانوية لتمثيل المحافظة «وليس للصندوق اي دور في عملية الاختيار».

وأوضحت ان اختيار الدول لتنفيذ جولات البرنامج يعتمد على عدة عوامل وهي «اولا طبيعة المشاريع ووجود عدد كاف لزيارتها ثانيا سهولة التنقل ومدى ملاءمة الجو في فترة الرحلة وثالثا تعاون مسؤولي المشاريع في الدول إلى جانب وجود معالم سياحية وترفيهية وبالتاكيد ننظر إلى الوضع الأمني فيها وهذا يأتي بالتنسيق مع مدرائنا الاقليميين».

وفي الشان ذاته قالت الكندري ان الصندوق الكويتي للتنمية قدم 12 قرضا إلى سريلانكا لتمويل مشاريع في قطاعات مختلفة كالبنية التحتية والتعليمية بلغت قيمتها الإجمالية 49.6 مليون دينار كويتي (حوالي 169 مليون دولار) إلى جانب مساعدة فنية بمبلغ 250 ألف دينار للمساهمة في إعداد دراسة جدوى لمشروع موراجولا الكهرومائي.

وفي ختام حديثها دعت الكندري طلبة المرحلة الثانوية إلى الاجتهاد والتفوق في تحصيلهم العلمي وهو ما سيعود عليهم بالعديد من الفوائد وخلق فرص اكبر لا سيما انهم قادة المستقبل ولرفع اسم دولة الكويت عاليا وتمثيلها بفخر في المحافل الإقليمية والدولية. وقد قضت الطالبات يوما مليئا بالمغامرات والتحدي حيث تمكن جميعهن من صعود 1250 درجا صخريا في جبل للوصول إلى قلعة (سينغريا) وهي من العجائب التراثية في سريلانكا بتصنيف منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونيسكو). ووفر الصندوق للطالبات المتفوقات فرصة للتعرف على الطرق التقليدية لإعداد الطعام في سريلانكا والذي يعتمد على تمتع الطاهي بالحرفية والصبر لاستخدام وسائل قديمة ويحتوي على نسبة كبيرة من جوز الهند والتوابل وقد عكست هذه الوقفة مدى بساطة الحياة لدى الشعب السريلانكي وتمسكهم بعاداتهم وتقاليدهم وسط التطور التكنولوجي الكبير في العالم. وختام هذا اليوم الحافل كان برحلة سفاري إلى ربوع أدغال كاندي حيث الفيلة البرية وانواع نادرة من النباتات والطيور.

المدير العام يستقبل حاكم محافظة سان خوان

استقبل المدير العام عبدالوهاب البدر وفداً من جمهورية الأرجنتين برئاسة حاكم محافظة سان خوان خوسيه لويس خيوخا.

وبحث المدير العام والوفد الأرجنتيني سبل التعاون الثنائي بين الجانبين والجهود التنموية التي يقوم بها الصندوق في العالم النامي.

حضر الاجتماع المدير الإقليمي لدول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي عبدالله المصيبيح.

.. و يستقبل سفير بوركينا فاسو

استقبل المدير العام عبدالوهاب البدر، سفير بوركينا فاسو لدى الكويت أبو بكر كوتيه، حيث بحث الجانبان في الجهود التنموية التي يبذلها الصندوق الكويتي للتنمية حضر الاجتماع المدير الإقليمي لدول جنوب شرق وجنوب ووسط أفريقيا عبدالرحمن الهاشم.

.. و يستقبل وفد جمهورية السلوفاك

استقبل المدير العام عبدالوهاب البدر، وفد جمهورية السلوفاك الذي ضم وكيل وزارة المالية فازيل هوداك ووكيل وزارة الاقتصاد بافول بافليس، وعدداً من المسؤولين حضر اللقاء المدير الإقليمي لدول وسط آسيا وأوروبا يوسف البدر، والباحث إبراهيم الكليب.

وفد مؤسسة الفكر الألماني زار الصندوق

استقبل المدير العام عبدالوهاب البدر وفداً رفيع المستوى من مؤسسة الفكر الإلمانية لدى زيارتهم للصندوق مؤخراً، ضم الوفد نخبة من المهتمين بالعلاقات الدولية وقد دار الحديث حول جهود الصندوق الكويتي في التنمية على مدى نصف قرن، حضر الاجتماع المدير الإقليمي لدول وسط آسيا وأوروبا يوسف البدر والباحث إبراهيم الكليب.

رئيس جمهورية المالديف استقبل الوقيان

استقبل رئيس جمهورية المالديف د. محمد وحيد خلال زيارته لدولة الكويت مؤخرا نائب المدير العام للصندوق الكويتي للتنمية هشام الوقيان، حيث بحث معه في التعاون الثنائي بين بلاده والصندوق الكويتي.

الوقيان يستقبل وفداً من جمهورية السودان

استقبل نائب المدير العام هشام الوقيان وفداً من جمهورية السودان ضم كلاً من وزير الموارد المائية والطاقة اسامة عبدالله ووزير المالية والاقتصاد الوطني علي عبدالرسول كما ضم الوفد عدداً من المستشارين. حضر اللقاء الذي دار حول التعاون المشترك بين الصندوق الكويتي وجمهورية السودان المدير الإقليمي للدول العربية مروان الغانم.

العمر يستقبل وفداً من جمهورية أرمينيا

استقبل نائب المدير العام للشؤون الإدارية والمالية حمد العمر وفداً من جمهورية أرمينيا ترأسه نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الإدارة المحلية أرمين كيفوركيان. وقد بحث الجانبان القضايا التنموية المشتركة، حضر الاجتماع المدير الإقليمي لدول وسط آسيا وأوروبا يوسف البدر والمستشار الهندسي منذر حمدية والباحث إبراهيم الكليب.

الدفعة 19 بدأت تدريبها والدفعة 18 أنهت المرحلة الأولى

321 خريجا من برنامج تدريب وتأهيل المهندسين والمعماريين الكويتيين منذ إطلاقه وحتى ديسمبر 2012

نضال العليان وخالد العوضي وعبدالله خريبط في لقطة تذكارية مع عدد من المكرمين.

قام مدير إدارة التدريب بالصندوق الكويتي نضال العليان بتكريم المتدربين بالدفعة الثامنة عشر المنتسبين لبرنامج تدريب وتأهيل المهندسين والمعماريين الكويتيين حديثي التخرج، وذلك في أعقاب اتمامهم للمرحلة الأولى من البرنامج التدريبي.

و ذكرت إدارة التدريب أن المجموعة الثامنة عشر (وعددهم 31 متدرب) أنهت المرحلة الاولى من تدريبهم وقد يبدأ تدريبهم للمرحلة الثانية في منتصف شهر مارس من العام الجاري لدى شركات دولية في 6 دول هي (المملكة المتحدة البريطانية، الولايات المتحدة الامريكية، اسبانيا، سويسرا، الامارات، تركيا)، علما بأنه تم التعاون مع احدى الشركات التركية وارسال متدرب ليتلقى تدريبه للمرة الاولى في إحدى الشركات هناك.

العليان يكرم أحد منتسبي الدفعة 18

وأشارت إلى أن المجموعة السابعة عشر (وعددهم 26 متدرب) بدأت في المرحلة الثالثة من تدريبهم لدى الشركات المحلية الرائدة في مجالاتها، وذلك مطلع ابريل من العام الماضي.

وكانت ادارة التدريب بالصندوق قد استقبلت طلبات التقديم لبرنامج الصندوق الكويتي لتدريب وتأهيل المهندسين والمعماريين الكويتيين حديثي التخرج في مطلع شهر مارس ومن المقرر ان يباشروا تدريبهم في بداية شهر يونيو.

وأفادت إدارة التدريب بأن عدد خريجي البرنامج حتى المجموعة السادسة عشر بلغ 321 خريج وخريجة.

أوصى باستكمال قاعدة بيانات الأشخاص ذوي الإعاقة

الصندوق الكويتي شارك في مؤتمر الشلل الدماغي

لقطة تذكارية لعدد من المشاركين بفعاليات المؤتمر

شارك الصندوق الكويتي للتنمية في فعاليات المؤتمر في إطار دعمه لأهداف التنمية البشرية التي يتبناها الصندوق بالدعم من خلال المشروعات التي يساهم بها، بالإضافة إلى دعمه للنشاطات المحلية التي تنظمها المؤسسات والاتحادات الوطنية، خاصة وأن الإسهام بهذه المشاركة في المعرض يأتي بهدف إبراز أهمية الأشخاص ذوي الإعاقة في داخل بيئتهم ومحيطهم الاجتماعي، بالإضافة إلى التعرف على الجديد في مجالات الأبحاث وكذلك المستلزمات المتكاملة لكافة الأشخاص من ذوي الإعاقة.

و خلال مشاركته في المعرض عرض الصندوق الكويتي كل ما يختص بالخدمات التي يقدمها عبر منشورات وخدمات وإصدارات خاصة.

وكانت الجمعية الكويتية لأولياء امور المعاقين قد اختتمت اعمال مؤتمرها حول الشلل الدماغي بالتوصية لاستكمال قاعدة بيانات الأشخاص ذوي الإعاقة وضرورة توعية المجتمع بحقوقهم وتذليل الصعوبات امامهم لتحقيق الدمج المجتمعي.

وقالت رئيسة مجلس ادارة الجمعية الكويتية لأولياء امور المعاقين رحاب بورسلي ان نظرة المجتمع للإعاقة يجب ان تتغير للانتقال من الجانب الرعائي الى الجانب الحقوقي.

وبينت اهمية تفعيل رمز الاعاقة في كل الابنية وتهيئة جميع المباني الحكومية والمرافق العامة بجميع ا لا حتيا جا ت اللازمة لضمان ولوج لذوي الاعاقة الحركية لهذه الاماكن مع منح جوائز تحفيزية للمباني والمرافق التي تضع رمز الاعاقة.

وتضمن المؤتمر الذي نظمته الجمعية الكويتية لأولياء امور المعاقين على مدى ثلاثة ايام العديد من الحلقات النقاشية والندوات بمشاركة خبراء واختصاصيين في هذا المجال من داخل وخارج البلاد.

الشيخة فريحة الاحمد مع الزميلات بالادارة الإعلامية أثناء المؤتمر

تقديرا لدعمه لهذه الفئة وإيمانه بأهداف جمعيتها

«أولياء أمور المعاقين» أهدت الصندوق الكويتي للتنمية وقفية خيرية

استقبلت مديرة ادارة الاعلام في الصندوق الكويتي للتنمية منى العياف واسرة الادارة وفد الجمعية الكويتية لأولياء أمور المعاقين برئاسة رئيسة مجلس ادارة الجمعية رحاب محمد بورسلي، الذي ضم كلا من هناء الصانع نائب رئيس مجلس الادارة، وصلاح الجيماز أمين السر، وهدى الخالدي بالاضافة الى بعض أعضاء الجمعية.

وخلال اللقاء أكدت منى العياف مدير ادارة الاعلام حرص الصندوق الكويتي على أداء واجبه الاجتماعي تجاه جميع فئات المجتمع كشريك رئيسي في التنمية، مشيرة الى انه وعلى الرغم من أنه أنشئ بهدف تقديم المساعدات للدول النامية الا أنه قام بأكثر من التفاتة نحو الداخل وقام بالتحرك المحلي داخل الكويت على أكثر من صعيد، وهو ما يتجلى ويتضح في رعايته للحملات والبرامج الاجتماعية الداعمة لقضايا المعاقين سعياً منه الى تشجيع هذه الفئة على الصبر والتحلي بالعزيمة بل ونشر الأمل للتغلب على العقبات والعوائق والصعوبات التي تواجههم في الحياة الى جانب التحلي بالقوة والايمان المطلق بأهمية وجودهم في الحياة وكيف انه يجب عليهم توظيف هذه الاعاقة في تقوية شخصيتهم والبحث عن السعادة والنجاح.

وبحثت العياف مع الوفد الزائر من جمعية اولياء امور المعاقين سبل التعاون ودعم الصندوق الكويتي لقضاياهم في جميع المجالات، بما من شأنه مساعدتهم وكذلك تسليط الضوء على قضيتهم اجتماعيا والمساهمة في ابراز مجهوداتهم واكتشاف مواهبهم وطاقاتهم والعمل على تنميتها وتطويرها.

من جهتها اعربت رحاب بورسلي رئيس مجلس ادارة الجمعية عن شكرها للصندوق الكويتي على رعايته ودعمه لأنشطة الجمعية مضيفة ان قضية المعاقين في الكويت تحتاج الى التوعية بشكل كبير ونحن نقوم بذلك عن طريق المؤتمرات والفعاليات التي نقيمها رغبة منا في اشراك المجتمع وتعريفه بحقوق وانجازات المعاقين.وأكدت بورسلي ان هناك العديد من الانجازات والابداعات سجلها المعاقون سواء رياضيا او فنيا او ادبيا على المستويين العربي والدولي بسبب التصميم والمثابرة من قبل اصحابها للوصول الى غاياتهم واهدافهم.

وفي ختام اللقاء اهدى وفد الجمعية الى الصندوق «وقفية خيريه» خصص أجرها للصندوق الكويتي للتنمية، لدعمه وايمانه بالجمعية وأهدافها.

والجدير بالذكر ان الصندوق الكويتي كان قد ساهم في رعاية عدد من الأنشطة الخاصة بالمعاقين والتي نظمت على مدى الأعوام الماضية مثل رحلة وفاء التي نظمت لذوي الاحتياجات الخاصة وشملت رحلات ترفيهية الى جمهورية مصر العربية، بالاضافة الى رعايته للبرنامج الثقافي الترفيهي الخاص بفئة ذوي الاحتياجات الخاصة والذي يعقد تحت شعار «نحن لها» سنويا.

منى العياف واسرة الاعلام في استقبال وفد الجمعيه

العياف: نعمل على بث روح الأمل في نفوس ذوي الاحتياجات الخاصة للتغلب على العقبات

استعرض نشاطاته في مختلف المجالات التنموية

الصندوق الكويتي شارك في ندوة الصناعات المتوسطة والصغيرة

شارك الصندوق الكويتي في ندوة الصناعات المتوسطة والصغيرة التي نظمها اتحاد الصناعات الكويتية مؤخراً بمشاركة خبراء محليين وخليجيين استعرضوا خلالها تجاربهم والتحديات التي واجهتهم في هذا الاطار.

وجاءت مشاركة الصندوق الكويتي في الندوة من خلال جناح أقيم على هامش الندوة عرض الصندوق من خلاله أحدث المطبوعات لإطلاع زواره على نشاطات الصندوق الكويتي في مختلف المجالات التنموية، فضلا عن دور الصندوق في دعم المشروعات. من ناحيتها قالت عضو المجلس البلدي جنان بوشهري ان المبادرات التي يتقدم بها الشباب الكويتي للجانب الصناعي يجب ان تتم رعايتها بشكل اكبر من الجهات المختصة «فخلال 16 سنة من طرح اول صندوق لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لم نجد الدعم المطلوب للشباب».

واضافت بوشهري ان «الوقت قد حان» لتشجيع الشباب للانخراط في العمل الصناعي والتجاري الحر «وعلى رأس الاولويات التي يجب ان تضع في الاعتبار هو تخصيص قسائم صناعية جديدة تذهب لمن هو جاد في عمل مشروع تنموي».

واوضحت ان بلدية الكويت تقع عليها مسؤولية ايجاد الحلول لشح القسائم الصناعية وتبني السياسات الحكومية الاخيرة في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة مضيفة انه عندما يجد الشباب ذلك الدعم فانه تلقائيا سيترك الوظيفة الحكومية ويتجه الى القطاع الخاص.

ولفتت الى ان هناك ندرة في المعلومات والبيانات التي يستطيع المبادر الكويتي الاعتماد عليها لعمل دراسة جدوى اقتصادية لمشروعه مناشدة الجهات الحكومية وعلى رأسها الادارة المركزية للاحصاء ان توفر البيانات الاقتصادية الوافية لتعين الشباب في تدشين مشاريعهم.

واشارت الى ان هناك بعض الحلول الفورية التي يجب ان تطبق اهمها تخصيص الاراضي الصناعية للمبادرين من الشباب الكويتي قبل اي فئة اخرى وفق دراسة الجدوى التي يتقدم بها «بشرط ان يكون جادا في مشروعه وان يتفرغ لنشاطه ولا يؤجر الارض لشركات اخرى ليكتفي بالمردود المادي من وراء التأجير».

من ناحيته استعرض مستشار برنامج المخترعين لدى مركز صباح الاحمد للموهبة والابداع خالد الحسن تجربة المركز في رعاية المبدعين الكويتيين بالتعاون مع وزارة التربية والجهات الحكومية الاخرى.

وقال ان عدد المتقدمين من المبدعين الكويتيين للمركز فاق 400 مبدع وتم تسجيل براءات اختراع للكثير من اعمالهم بالتعاون مع مؤسسات اوروبية مضيفا ان عدد الاختراعات التي تمت رعايتها والجاهزة للتسويق 12 اختراعا حتى الان.

واضاف انه تم انشاء قسم خاص بالمركز لتسجيل براءات الاختراع «ويوجد براءات اختراع سترى النور وسيتم تلمسها من قبل القطاع الاقتصادي والتنموي خلال الفترة القادمة» داعيا القطاع الصناعي الى تبني بعض الاختراعات التي قامت بسواعد كويتية وان تساعد الشركات الصناعية الشباب الكويتي في تحويل اختراعاتهم الى منتجات تجارية يمكن بيعها على مستوى الكويت والعالم وخلال الندوة التي أقيمت برعاية وزير التجارة والصناعة الكويتي أنس الصالح قام رئيس مجلس إدارة شركة السريع التجارية الصناعية في المملكة العربية السعودية عبدالعزيز السريع باستعراض تجربته في انشاء معرض لانتاج السجاد و(الموكيت) باتباع أحدث الأساليب التقنية مشيداً بدور الحكومة السعودية في دعم الصناعات بمختلف اشكالها.

وقال السريع ان الشركة لديها 5 مصانع في المملكة بطاقة استيعابية تزيد على 80 مليون متر من السجاد يصدر جزء كبير منها الى الخارج مشيرا الى ان هناك تحديا كبيرا في تحويل الشركات العائلية الى شركات مساهمة «فمن الممكن ان يتصادم ذلك مع عادات وتقاليد لا يستطيع مدير الشركة ان يتخطاها».

واوضح ان الشركات الخليجية العائلية تشكل الخط الثاني من الاستثمار وتمثل 92 في المئة من الشركات الخليجية وتساهم ب 77 في المئة من انشطة القطاع الخاص مضيفا ان المصانع كلها يتم تشغيلها بكوادر سعودية.

واشار الى ان المهم في نجاح اي مصنع ان ينتقل من مؤسسة فردية او عائلية الى شركات مساهمة عامة لتتوسع في تنفيذ مشاريعها وذلك عن طريق جلب الكوادر الوطنية من خارج نطاق العائلة مضيفا ان معظم الشركات العائلية لا تستمر حتى الجيل الثالث من عمر العائلة وهذا يعني ان هناك مشاكل تظهر في هذا النظام «ولذلك يجب التفكير بشكل اوسع لنقل الشركة الى عامة مساهمة لضمان استمراريتها».

يعتبر «ممر التنمية» في المملكة المغربية

30 مليون دينار إجمالي مساهمة الصندوق الكويتي في طريق فاس - وجدة

تميزت العلاقات الكويتية – المغربية بالتفاهم والتعاون الوثيق وذلك منذ أن بدأ الصندوق الكويتي للتنمية نشاطه في المملكة المغربية في عام 1966، حيث ساهم الصندوق في إنجاز العديد من المشاريع التنموية بالمغرب في مختلف المجالات، وذلك من خلال 37 قرضاً بقيمة إجمالية 392.3 مليون دينار تعادل 1.333 مليار دولار، لذا ينظر المسؤولون في المغرب للصندوق الكويتي على أنه من أهم الشركاء الاستراتيجيين كونه ساهم في إنجاز العديد من المشاريع ذات الأهمية الكبرى.

392 مليون دينار عبر 37 قرضاً إجمالي مساهمات الصندوق في المشاريع الإنمائية بالمغرب

ورغم أن جهود الصندوق غطت أغلب المجالات التنموية بالمغرب إلا أن التركيز على مشاريع شق الطرق السيارة كان كبيراً نظراً لأن هذه النوعية من المشاريع هي التي تفتح المجال لدفع جهود التنمية في كافة مجالات التنمية سواء الزراعية أو الصناعية أو السياحية وغيرها، ومن هنا يأتي تركيزنا مبرراً على تسليط الضوء على واحد من مشاريع الطرق السيارة في المغرب، وهو الطريق السريع فاس - وجدة والذي ساهم الصندوق الكويتي في تمويله من خلال قرضين، الأول بقيمة 15 مليون دينار تعادل 51 مليون دولار وكان في عام 2006، والثاني قرض بقيمة مماثلة وكان في عام 2008، ليصل إجمالي مساهمة الصندوق الكويتي في المشروع 30 مليون دينار تعادل 102 مليون دولار.

يشكل الطريق السيار فاس-وجدة عاملاً مهماً في تطوير المناطق التي يخترقها لأنه سيتيح تطوير وتنمية المناطق التي يمر منها اقتصادياً وسياحياً وخاصة من الناحية السياحية، تلك المناطق المتميزة بتراثها التاريخي الغني وتنوع مناظرها الطبيعية التي تجعل منها واحدة من أجمل جهات البلاد، خاصة وأنه قد أصبح من الممكن اليوم قطع المسافة التي تفصل الرباط عن وجدة في أقل من أربع ساعات ونصف في ظروف تتسم بمستوى عال من الراحة والأمان.

جانب من الجسور على الطريق

أشغال ضخمة تحت الممر الذي دام حتى آخر لحظة

خدمة 3 مناطق

يمر الطريق السيار فاس - وجدة عبر ثلاث مناطق يهدف إلى خدمتها، وهي:

- جهة فاس بولمان: إقليمي فاس الجديد وصفرو.

- جهة تازة الحسيمة تاونات: إقليم تازة.

- الجهة الشرقية: أقاليم تاوريرت وجرادة وبركان ووجدة أنجاد.

كما يخدم الطريق السيارة بصفة مباشرة، عبر 13 محولاً عدة مدن أهمها فاس، وصفرو، وتازة، وكرسيف، وتاوريرت، ووجدة متيحا بذلك للمناطق التي يمر بها الاستفادة الكاملة من فرص النمو، وفضلاً عن ذلك، فإن هذه البنية التحتية المهمة تعتبر امتداداً لمحور الطريق السيار الرباط مكناس فاس قيد الاستغلال، وتشكل عند نقط وصولها محوراً جوهرياً كبيراً يربط غرب المغرب بشرقه، من جهة أخرى، قد شهدت الجهة الشرقية خلال السنوات العشر الأخيرة تطوراً اقتصادياً واجتماعياً بارزاً كما تدل على ذلك المشاريع العديدة المنجزة ومراسيم التدشين الملكية وهذه السياسة التي تتأسس على رغبة في جعل الجهة الشرقية رافعة اقتصادية وواحدة من المناطق ذات الحركة الاقتصادية القوية على صعيد المملكة، تعد سياسة تبنى على بعد اقتصادي شامل وعلى مخطط تنموي موجه يتجسد في برمجة وإطلاق العديد من المشاريع الهيكلية ومشاريع أخرى ذات

يساهم في إنقاذ أرواح نحو 1850 شخصاً من مستخدمي الطريق .. وتجنب 18 ألفاً آخرين الإصابة بجروح

تحسين المرور يحقق فوائد لدعم السياسة وتحقيق التنمية المستدامة

صبغة اقتصادية واجتماعية.

ويشكل الطريق السيار فاس - وجدة حلقة أساسية ضمن مشروع الطريق السيار المغاربي، وهكذا فإن هذا المشروع سيمكن على المدى القصير من ربط أكادير بمدينة قابس في تونس على مسار طوله 2500 كلم، وفي هذا الإطار يتوقع حدوث تدفق كبير لحركة المرور عبر الحدود، لذا فإن الطريق السيار فاس وجدة يتيح إمكانية تطوير الجهة الشرقية وإدماجها ضمن منطقة تنمية اجتماعية واقتصادية أوسع من شأنها أن تحول الجهة من آخر محطة وصول إلى محطة مواصلة المسير. ولعل تحسين ظروف الوصول محلياً وجهوياً كفيل بأن يفضي إلى آثار إيجابية على المشهد الاجتماعي والاقتصادي للجهة.

تقنيات جديدة

تم تجهيز الطريق السيار فاس - وجدة بأحدث التقنيات ذات الصلة، فالطريق مزود بشبكة من الألياف الضوئية، ونظام دعم الاستقلال، ونظام رقمي للاتصال اللاسلكي (تيترا) فضلاً عن نظام للتعرف على اللوحات المعدنية للمركبات.

تنمية مستدامة

تعتبر تهيئة المدارس المجاورة للطريق السيار من الإيجابيات التي تمخضت عن المشروع، حيث استهلت الشرطة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب عملاً اجتماعياً في الجماعات والجهات التي تحاذي مسار الطريق السيار فاس - وجدة، ويتمثل هذا العمل في تقديم تجهيزات اضافة لفائدة 61 مؤسسة تعليمية مجاورة للطريق السيار.

وتهم أشغال التهيئة والتي بلغت كلفتها ما يناهز 14 مليون درهم، توسيع البنايات المدرسية وترميم المرافق الصحية والتهيئة الداخلية والربط بشبكات الكهرباء والماء الصالح للشرب والصرف الصحي وإقامة السياجات والصباغة والمراحيض والأبواب والنوافذ ونقط العبور وخزانات المياه العادمة والكسو بالقرميد والسقوف المستعارة والملاعب الرياضية وغيرها.. ويهدف هذا العمل إلى تعريف التلاميذ في الجهات المجاورة للطريق السيار بشروط السلامة وتوعيتهم بوجود بيئة جديدة غيرها إنشاء الطريق السيار وبصورة موازية يتم دعم هذه الرسالة بواسطة ترميم مدارسهم مما يساهم ولو إلى حد متواضع، في الجهود الوطنية الهادفة إلى محاربة التسرب المدرسي.

آثار إيجابية

إن مشروع الطريق السيار فاس - وجدة له آثار إيجابية مباشرة على حركة المرور (تحسين ظروف حركة السير وتوفير الوقت) ويشير الوضع الحالي إلى أن الطريق الوطنية رقم 6 تشهد كثافة عالية لحركة المرور، والظروف التي يتم فيها المرور عبر هذا الطريق تعد ظروفاً سيئة، خاصة بسبب المرور الصعب للشاحنات ذات الوزن الثقيل ويترتب على ذلك عرقلة المبادلات التجارية وتقليص إمكانيات تطوير السياحة المحلية والوطنية والدولية إن سلامة المرور ستعرف تحسناً جد ملموس عقب فتح الطريق السيار في وجه حركة المرور، فالدراسات الأولية المنجزة في هذا الإطار تعول على إنقاذ أرواح 1850 شخصاً وتجنب

الطريق يربط العديد من المناطق المغربية بيعضها البعض

المشروع يساهم في تطوير وتنمية المناطق التي يمر بها.. سياحياً واقتصادياً

الطرق السياره تحقق تنمية مستدامه تنشدها الدول النامية

إصابة 4600 شخص بجروح خطيرة و14000 بجروح خفيفة طيلة مدة الامتياز الممنوح لاستغلال الطريق السيار، وستكون للطريق السيار بالطبع آثار إيجابية على المقاولات والتشغيل والسياحة.

إن فك العزلة عن الجهة التي ستترتب عن دخول الطريق السيار مجال الخدمة فضلاً عن التناسق الذي ستشهده حركة النقل (الربط مع مطارات فاس، ووجدة، ومطار تازة بعد إعادة تشغيله وغيرها) سيكون له وقع إيجابي على الاقتصاد في مختلف مجالاته.

وسيكون لإنجاز المشروع أثر تنتفع به الشركات والمقاولات، حيث من المنتظر أن يحصل نمو ملحوظ في قدرة الأسواق والمرافق التجارية على عرض كميات أوفر من السلع والخدمات يعود الفضل فيه إلى تحسين إمكانيات بلوغ مختلف الوجهات عبر الطريق السيار ويمكن لعدة قطاعات أن تستفيد من هذه الحركة مثل قطاع النقل والتجارة والخدمات، وعلى الصعيد التجاري فإن المناطق التي تقع على طول مسار الطريق السيار قد استفادت من الطلب الذي وفره الأشخاص الذي اشتغلوا بأعمال الطريق السيار طيلة مراحل الإنجاز وستستفيد أيضاً من الطلب الذي سيرد من سائقي السيارات والشاحنات والحافلات من مستعملي الطريق السيار عقب إنجازه.

كما أن المشروع له آثار إيجابية مرتبطة بخلق فرص العمل سواء خلال مرحلة إنجاز أشغال الطريق السيار (فرص عمل مباشرة بالورش وبموقع الإدارة المشرفة على الأشغال، وفرص عمل غير مباشرة مرتبطة بالتزويد بالمواد وبالأنشطة التمهيدية طيلة مدة الورش، وأيضاً بالأجور التي يتقاضاها الأشخاص الذي يشتغلون بالورش ويصرفونها، أو خلال مرحلة استغلال الطريق فأثناء مرحلة الاستغلال يتعلق الأمر بمناصب عمل مباشرة تهم استغلال الطريق السيار وأشغال الصيانة، وبفرص عمل غير مباشرة مرتبطة بالأشخاص الذين سيستعملون الطريق السيار (المواطنون، المغاربة المقيمون بالخارج الذين يعودون وبأعداد كبيرة إلى هذه الجهة خلال موسم الصيف، والأجانب) وبفرص عمل غير مباشرة تخص المواطنين القاطنين بجوار الطريق السيار الذين سيصبح بإمكانهم الوصول بسهولة أكبر إلى مناطق جديدة تعرف تطوراً اقتصادياً فضلاً عن الآثار الإيجابية على العديد من المهن والوظائف التي سيستفيد اصحابها من ربح في الوقت بفضل التحسن الذي سيطرأ على ظروف التنقل.

وعلاوة على ذلك فالمؤهلات السياحية للجهة سوف تصبح قابلة للاستثمار والاستغلال بسهولة أكبر، وهكذا سيصبح الوصول إلى المواقع السياحية انطلاقاً من مدينة فاس أكثر يسراً، وسيمكن الطريق السيار والطريق المداري للساحل المتوسطي من تنظيم وترتيب جولات سياحية تجمع بين متعة البحر (الساحل المتوسطي) والجبل، والسياحة الثقافية، وهي أنشطة من شأنها أن تساهم في تطوير السياحة في الجهة الشرقية.

وبصفة عامة فالمشروع تم إنجازه في إطار دينامية التنمية التي تشهدها المنطقة الشرقية، التي تمت ترجمتها عبر إطلاق العديد من الأعمال والمشاريع، وخاصة السياحية منها، بما يجعل من المنطقة أحد الأقطاب الاقتصادية الأساسية في البلاد.

جانب من الطريق

طرحها د. عبدالكريم صادق في بحث قدمه للمنتدى العربي للبيئة والتنمية

العوامل ألأساسية لتحقيق الأمن الغذائي والاستدامة الزراعية

د. عبدالكريم صادق

«خيارات البقاء» هو الخامس في سلسلة التقارير السنوية التي يصدرها المنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد) حول وضع البيئة العربية. يتفحص هذا التقرير ، بين قضايا أخري خيارات الاستدامة الزراعية في البلدان العربية، استناداً الى حجم الطلب على الموارد الطبيعية مقارنة مع الامدادات المتجددة المتوافرة. الهدف الرئيسي من تقارير «أفد» السنوية هو التشجيع على استخدام العلم كأساس لتحديد الخيارات السياسية وصنع القرار في الدول العربية. وفي هذا ترجمة لمهمة المنتدى العربي للبيئة والتنمية، التي هي «دعم السياسات والبرامج البيئية الضرورية لتنمية العالم العربي، استناداً الى العلم والتوعية».

جدير بالذكر أن المنتدى العربي للبيئة والتنمية منظمة اقليمية غير حكومية لا تتوخى الربح، تجمع الخبراء والأكاديميين مع هيئات المجتمع الأهلي ومجتمع الأعمال ومؤسسات الاعلام والاعلان، لتشجيع سياسات وبرامج بيئية متطورة عبر العالم العربي.

وانطلق المنتدى رسمياً في 17 يونيو 2006 في بيروت، في ختام مؤتمر «الرأي العام العربي والبيئة» الذي نظمته مجلة «البيئة والتنمية».

وقد أصدر المنتدى أربعة تقارير في هذه السلسلة: البيئة العربية وتحديات المستقبل (2008)، أثر تغير المناخ على البلدان العربية (2009)، المياه: ادارة مستدامة لمورد متناقص (2010)، الاقتصاد الأخضر في عالم عربي متغير (2011).

يأتي التقرير الحالي الخامس كإضافة منطقية الى ما سبقه، إذ يبحث في المسارات الممكنة لتحقيق الاستدامة، استناداً إلى محدوديات النظم الطبيعية. وقد أوكل المنتدى الى شبكة البصمة البيئية العالمية، الرائدة في هذا المجال على مستوى العالم، إعداد أطلس للبصمة البيئية والموارد في العالم العربي، باستخدام أحدث البيانات المتاحة، ليكون أساساً يبني عليه تحليله. ويغطي الأطلس البلدان الـ22 الأعضاء في جامعة الدول العربية، وذلك على مستوى المنطقة كلها والمجموعات الإقليمية وكل بلد على حدة.

وقد أظهرت النتائج أن طلب البلدان العربية على منتجات الطبيعة وخدماتها يبلغ ضعفي ما يمكن الأنظمة الطبيعية في هذه البلدان أن توفره من موارد متجددة. هذا الخلل بين الامدادات المحلية والطلب على الموارد يشكل تهديداً لفرص النمو ونوعية الحياة في المستقبل.

استناداً الى أرقام الأطلس، والنتائج التي توصلت اليها تقارير المنتدى السابقة، قامت مجموعة من الخبراء بتحليل مستفيض، يتجاوز سرد الأرقام التي تؤكد التدهور ليقترح مسارات بديلة للتنمية بروح إيجابية. وإذ يركز التحليل على تحديات الأمن الغذائي والمياه والطاقة، يتطرق الى عوامل أخرى مؤثرة مثل النمو السكاني وأنماط الانتاج والاستهلاك.

يقترح التقرير التعاون الإقليمي والإدارة الرشيدة للموارد كخيارين أساسيين للبقاء، في منطقة تتميز بتفاوت كبير في البصمة البيئية والموارد الطبيعية ومستويات الدخل.

وفي هذا الإطار تأتي المعالجة العلمية التي قدمها الدكتور عبدالكريم صادق المستشار الاقتصادي بالصندوق الكويتي « بعنوان الأمن الغذائي والاستدامة الزراعية»

أهمية تبني السياسات الصحيحة وأفضل الممارسات الزراعية وفوق هذا حشد الموارد لتمويل الاستثمارات فى قطاع الزراعة

- في البحث العلمي المهم للدكتور عبدالكريم صادق، بعنوان «الأمن الغذائي والاستدامة الزراعية، كفصل من الفصول التى تضمنها تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية للعام 2012 يطرح الدكتور صادق تساؤلات مهمة حول ما إذا كانت الدول العربية منفردة أو مجتمعة لديها القدرة البيولوجية البيئية لتحقيق لاكتفاء الذاتي الغذائي، كما يتساءل عن ماهية الخيارات المتاحة امام هذه الدول لتحقيق هذا الاكتفاء الغذائي في المدى البعيد.

ويجيب الدكتور صادق في بحثه عن هذه الأسئلة من خلال القاء الضوء على الامكانيات المتاحة للتوصل إلى الاكتفاء الذاتي، وخصوصاً في الحبوب، التي تعتبر ذات أهمية كبرى بالنسبة للدول العربية في سعيها لتحقيق الأمن الغذائي اخذاً في الاعتبار أن القدرة البيولوجية المتاحة في الأرض والمياه هي من المحددات الحاسمة لحجم امدادات الغذاء المحلية ويشير فى المقدمة الى أن الغذاء من أساسيات حياة البشر الذين يؤمنون إمداداتهم الغذائية اعتماداً على الزراعة، وهي النشاط الذي يستغل موارد الأراضي والمياه الطبيعية المحدودة في كوكب الأرض، والدول العربية تسعى، منذ زمن طويل إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، إلا أن التقدم الذي أحرز لم يكن مساوياً للنمو السكاني ولا كافياً لتخفيض العجز الغذائي، يضاف إلى ذلك أن الأزمات الغذائية التي شهدها العالم مؤخراً في 2007 - 2008 قد أثارت المزيد من المخاوف بشأن الأمن الغذائي.

الأرض والمياه هما هبة الطبيعة ويشكلان أساس حياة الناس ورفاههم ، والمنطقة العربية ذات مناخ صحراوي وشبه صحراوي، وأراضيها القابلة للزراعة محدودة، وهي تعتبر من أفقر مناطق العالم في موارد المياه العذبة، سواء على الصعيد العام أم حصة الفرد. ومن أجل المحافظة على الخدمات التي توفرها هذه الموارد الطبيعية، ينبغي على المستخدمين الحرص على ترشيد استخدام الأراضي والمياه وبكميات مدروسة لا تتجاوز حدود التجديد الطبيعي أو القدرة على استيعاب تصريفات النفايات. هذا يعني أن العبء الذي يفرضه سكان بلد ما على موارد الطبيعة، أو البصمة البيئية لذلك البلد، يجب ألا تتجاوز قدرته البيولوجية البيئية المحدودة على توفير الموارد المطلوبة.

لقد أثرت السياسات والممارسات الزراعية السابقة في البلدان العربية سلباً على القدرة البيولوجية لمواردها الزراعية التي تعاني حالياً من الاستخدام غير الفعال، وانخفاض الانتاجية، وتدهور الأراضي، وانجراف التربة، ونضوب طبقات المياه الجوفية ، وتلوث موارد المياه. وإذا استمرت متابعة سياسات تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي بالاساليب المعتادة نفسها، من دون اعتبار القيم

تحسين كفاءة الري ورفع انتاجية المحاصيل لتعزيز الأمن الغذائي

البيئية، فإن ذلك يضعف دور الزراعة كمصدر للغذاء ومساهم في التنمية الاجتماعية – الاقتصادية.

ونظراً للأوضاع غير المستقرة في قطاع الزراعة حالياً وتزايد ندرة موارد المياه والتأثيرات المحتملة لتغير المناخ، فإن البلدان العربية تواجه تحديات عسيرة وقيوداً قد تقف حجر عثرة أمام تطلعاتها إلى الاكتفاء الذاتي الغذائي على الصعد الوطنية والإقليمية ، فلا بد للدول العربية من أن تطور ثورة خضراء جديدة مرتكزة إلى سياسات وممارسات زراعية كفيلة باستعادة التوازن بين الطلب على الموارد الزراعية والقدرة البيولوجية الزراعية، مع المحافظة على ذلك التوازن، وفي الوقت عينة تعزيز التعاون الإقليمي على أساس الميزات النسبية في الموارد الزراعية.

وفقاً لهذا النموذج ، ثمة خيارات عديدة متاحة لتحسين وضع الاكتفاء الذاتي من الغذاء، منها رفع كفاءة الري، وزيادة انتاجية المحاصيل وانتاجية المياه، والحد من ندرة المياه عن طريق استخدام موارد مائية غير تقليدية وتطوير الزراعة المطرية. علاوة على ذلك، باستطاعة واضعي السياسات اعتماد مفهوم المياه الافتراضية كأداة لدراسة بدائل أخرى من أجل الأمن الغذائي.

الأمن الغذائي

تحصل الدول العربية على إمداداتها الغذائية محلياً وبالاستيراد من بلدان أخرى، وإذا أخذنا البلدان العربية كمجموعة ، فإنها تكاد تكون مكتفية ذاتياً في الفواكه والخضر واللحوم الحمراء، ولقد كانت في العام 2010 مستوردة صافية للحبوب والزيوت والدهون، والسكر ، مع نسبة اكتفاء ذاتي مقدارها 48.2 في المئة 25.8 في المئة و 34.6 في المئة على التوالي، وتولي الدول العربية أهمية كبرى للاكتفاء الذاتي في الحبوب نظراً لأنها تشكل الغذاء الأساسي والاستهلاك الغذائي الرئيسي في المنطقة.

فالحبوب ما زالت، إلى حد بعيد، أهم مصادر الغذاء في العالم، على صعيدي الاستهلاك البشري المباشر، وبشكل غير مباشر كمدخلات في الانتاج الحيواني، لذا فإن ما يحدث في قطاع الحبوب يعتبر مصيرياً بالنسبة لإمدادات الغذاء العالمية.

ونظراً لكون الدول العربية من أكبر مستوردي هذه السلع الأساسية، فإنها معرضة للتأثر بأسعار الغذاء

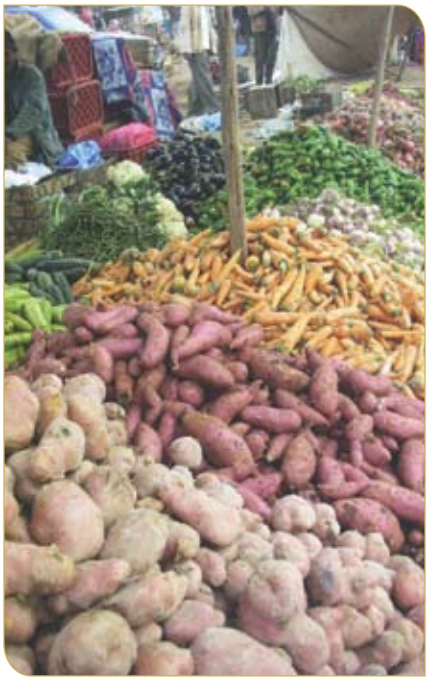

العالمية وامداداته. ولقد أظهرت الازمة الغذائية العالمية في السنوات الأخيرة مدى المخاطر التي تواجهها البلدان المعتمدة على الأغذية الأساسية كالبلدان العربية، وضاعفت مخاوفها بشأن الأمن الغذائي. وهذا يقودنا إلى الاسئلة التي طرحناها في مقدمة هذه السطور التي يعالجها بحث الدكتور صادق.

هل لدى الدول العربية، منفردة أو مجتمعة، القدرة البيولوجية البيئية، من حيث الأصول الطبيعية المائية والأرضية، لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي؟ وما هي الخيارات المتاحة أمامها لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي في المدى البعيد؟

● هكذا أوضح الدكتور صادق أبعاد أزمة الأمن الغذائي والاستدامة الزراعية وتطرق في بحثه لكل العوامل المسببة للزراعة على حدة وفيما يلي الاستنتاجات والتوصيات التي خلص إليها:

تسعى البلدان العربية، منذ عدة عقود، لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، لكنها لا تزال بعيدة عن تحقيق هذا الهدف.

فقد استغلت موارد أراضيها ومياها المحدودة والمتناهية بشكل مفرط جداً، على مر السنين ، علماً بأن هذه الموارد هي المصدر الفعلي للغذاء ويعود ذلك إلى النمو السكاني وعدم فعالية الممارسات الزراعية المتبعة.

وعلى الرغم من صعوبة التحديات الناجمة عن الأوضاع الحالية للزراعة ومفاعيل التغير المناخي المرتقب، لا يزال من الممكن تحسين فرص الاكتفاء الذاتي الغذائي في المنطقة، غير أن ذلك يتوقف على اتباع ثورة خضراء جديدة كسبيل إلى الزراعة المستدامة، ولهذه الغاية ، ثمة عدد من الخيارات المحددة، لكن تنفيذها بنجاح يحتاج إلى إطار استراتيجي من السياسات والقوانين والحوافز والممارسات التي يمكن أن تؤدي إلى الاستخدام الفعال والمستدام لثروات المياه والأراضي في سياق قدرتها على توفير السلع والخدمات البيئية بالشكل المناسب اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً.

- ليس هناك حل واحد جاهز لكل شيء، إنما على الدول العربية أن تقرر الأولويات بالنسبة لتنفيذ الخيارات المتاحة بناء على الإمكانية التقنية والجدوى الاقتصادية والتأثيرات الاجتماعية والبيئية والخيارات المتاحة متعددة، منها ما يلي:

2 - اعتماد الأنظمة الزراعية والسياسات والممارسات التي تؤدي إلى التخفيف من الآثار الجانبية للعمليات الزراعية على البيئة، وإعداد مشاريع لاستصلاح الأراضي المتدهورة وإعادة تأهيلها وتجديد طبقات المياه الجوفية الناضبة.

3 - تحسين كفاءة الري عن طريق تأهيل شبكات نقل المياه والتطبيقات في الحقول باستخدام تقنيات ري حديثة وأساليب لتوفير المياه.

4 - رفع إنتاجية المحاصيل عامل أساسي في تعزيز فرص الاكتفاء

نقص المياه يفرض إيلاء انتاجيتها الأولوية ويجب ترميم موارد المياه الطبيعية

الـذاتـي الـغـذائـي، وخـصـوصـاً في الحبوب ، ولا شك بـأن النقص في المياه يبرز الحاجة لزيادة إنتاجية المحاصيل المطرية، وذلك بتكثيف الاستثمارات في البحث والتطوير في مجال الزراعة من أجل تطوير أصناف بذور عالية الإنتاج ومحاصيل مقاومة للأملاح وللجفاف.

5 – نظراً للنقص في المياه، يصبح من الضروري إيلاء إنتاجية المياه اهـتـمـاماً يمكن أن يـفـوق الاهتمام بانتاجية المحاصيل. وبالإضافة إلى فرض أسعار مناسبة لمياه الري وتبني الأساليب الزراعية المؤدية إلى استخدام كميات أقل من المياه لإنتاج المحاصيل، ينبغي تشجيع المزارعين على الانتقال إلى انتاج محاصيل أعلى

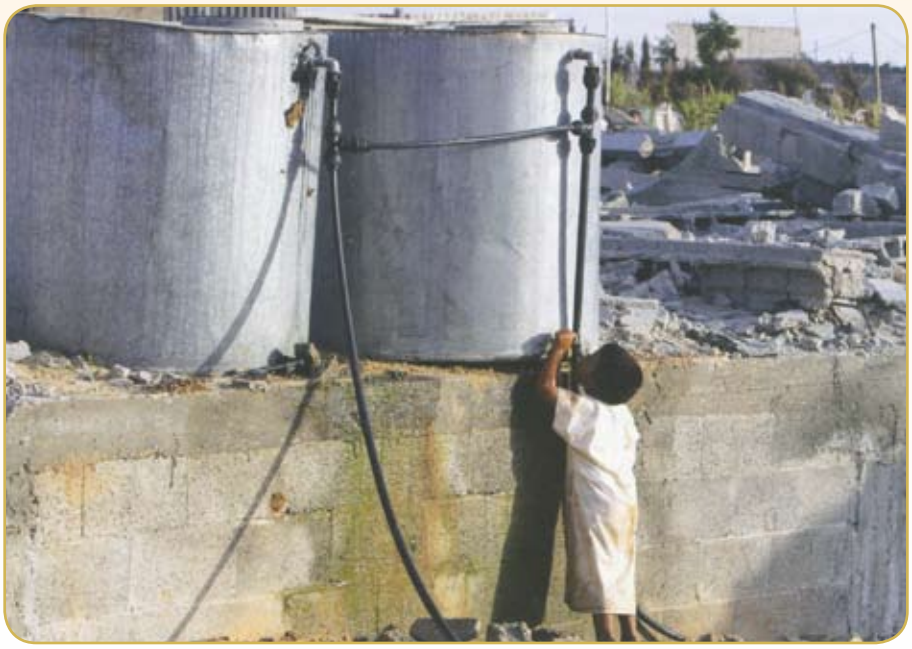

قيمة بدلاً من المحاصيل التقليدية الكثيفة الاستهلاك للمياه.

6 – يعتبر تدعيم موارد المياه الطبيعية بمصادر غير تقليدية مثل مياه البحر المحلاة ومياه الصرف المعالجة خياراً مرغوباً كي تنتهجه السياسات، شريطة أن يستعاض عن الوقود الأحفوري لانتاجه بمصادر الطاقة المتجددة، كما إن زيـادة الـقـدرات المحلية لتطوير وتصنيع التقنيات الشمسية، مثل تركيز الطاقة الشمسية، تعطي فوائد إضافية بتخفيض تكاليف توسع استخدام التكنولوجيا وإيجاد وظائف جـديـدة إلـى جـانـب مساهمتها في الاستدامة البيئية.

7 – نظراً لمحدودية موارد الأراضي والمياه على المستويات الوطنية، فإن المياه الافتراضية تتيح للبلدان العربية فـرص الـتـعـاون حـول مسائل الأمن الغذائي على أساس المزايا النسبية فـي الـمـوارد الـزراعـيـة. كما ينبغي تسهيل وتعزيز التجارة الإقليمية في السلع الغذائية.

بـالإضـافـة إلـى تـبـني السياسات الـصـحـيـحـة وأفـضـل الممارسات الزراعية، فإن البلدان العربية تحتاج إلى حشد الموارد لتمويل استثماراتها الـزراعـيـة. وسـواء أكـان تمويل مثل تلك الاستثمارات يأتي من مصادر محلية، أو مساعدات تنمية رسمية، أو من القطاع الخاص، أو مزيج من تلك المصادر، فمن الـضـروري أن يتم التأكد من أن الاستثمارات مبنية على دراسات جدوى جيدة الإعداد لا تقتصر على جوانب الانتاج وحدها، وإنـمـا على التسهيلات الأخـرى في سلسلة القيمة المضافة مثل النقل والتخزين والتوزيع.

ينبغي تقييم جميع خيارات السياسات والاستثمارات على أساس منهج لإدارة الطلب قـادر على صيانة استدامة ثروات الأرض والمياه.

دور الزراعة المروية في مكافحة التصحر

د. عبدالرضا بهمن

تجتاح ظاهرة التصحر أجزاء كثيرة من الكرة الأرضية لأسباب عديدة منها طبيعية كتغيرات مناخية وأخرى بشرية كالرعي والاحتطاب الجائرين.

يمكن تعريف التصحر بأنه «عملية تحويل أراض خصبة إلى جرداء «كتحويل الأراضي الزراعية والرعوية إلى غير منتجة وفقد التنوع الحيوي فيها، حيث تفقد الطبقة السطحية من تربتها ومن ثم تدهورها، وهو الأمر الذي يؤدي إلى خطورة على الأمن الغذائي في المدى الطويل. ومن ضمن مفهوم التصحر انجراف التربة والتعرية الناتجة من هبوب الرياح وتدهور المراعي وتملح الأراضي.

تمر ظاهرة التصحر بعدة مراحل أو درجات منها تصحر شديد حيث تنعدم قدرة الأرض الإنتاجية وتصبح جرداء تسودها كثبان رملية، وهناك تصحر خفيف فيه تغيرات في كميات وأنواع الغطاء النباتي، بينما التصحر المتوسط يسوده تملح التربة بسبب عمليات انجراف وتعرية التربة السطحية.

وحسب بعض الاحصائيات الدولية فإن التصحر يساهم في فقد خصوبة حوالي 12 مليون هكتار من الأراضي في العالم سنوياً، إذ تصبح هذه المساحة غير صالحة للزراعة مما تسبب في هجرة سكان الأرياف إلى المدن. كما

تقدر نسبة المساحات التي يجتاحها التصحر بحوالي 70 ٪ من المراعي الطبيعية، وحوالي 45 ٪ من الأراضي البعلية وحوالي 30 ٪ من الأراضي المروية، وتفقد هذه الأراضي سنوياً ما بين 2 مليون هكتار من الأراضي المروية، و4 مليون هكتار من الأراضي المزروعة مطرياً وحوالي 35 مليون هكتار من المراعي الطبيعية.

أسباب التصحر

يعتبر التصحر من أكبر المشاكل البيئية التي يواجهها العالم، خاصة في المناطق الجافة وشبه الجافة التي تشكل حوالي 40 ٪ من مساحة اليابسة ويقطنها حوالي 2 مليار شخص، و90 ٪ منهم يعيشون في الدول النامية ويعانون من ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة، إذ يقدر معدل وفيات الأطفال الرضع في هذه المجتمعات لكل ألف مولود بحوالي 55 طفلاً، ما يعادل حوالي 10 مرات ما هو في الدول المتضررة، ناهيك عن أن ظاهرة التصحر والجفاف تؤدي إلى المجاعة والفقر.

تقدر المساحات المتأثرة فعلياً بظاهرة التصحر سنوياً ما بين 6 - 12 مليون كم2، وإن حوالي 10 ٪ - 20 ٪ من إجمالي مساحة الأرض تعتبر متدهورة حالياً، فعلى سبيل المثال أن الصحراء الكبرى آخذة في التمدد جنوباً بمعدل 45 كم سنوياً. وقدرت بعض الاحصائيات أن العالم يفقد سنوياً حوالي 24 مليار طن من الطبقة السطحية من التربة الصالحة للزراعة بسبب عوامل الرياح وظاهرة الغبار التي تساهم في عمليات التصحر. وهناك عدة أسباب وعوامل تساهم في ظاهرة التصحر ويمكن تلخيص أهمها:

1 - موجات الجفاف: يؤثر الجفاف على زيادة هبوب العواصف الرملية والترابية مما يساهم في استمرار ظاهرة التصحر، وعلى سبيل المثال فإن الرياح الشديدة تنقل سنوياً حوالي 100 مليون طن من الغبار من منطقة غرب أفريقيا التي يسودها مناخ جاف إلى منطقة البحر الكاريبي عبر المحيط الأطلنطي. كما أن حوالي 60 ٪ من الأراضي الواقعة في المناطق الجافة وشبه الجافة تتعرض للتصحر بشكل مستمر.

2 - التغير المناخي: يعتبر التغير المناخي أحد إفرازات ظاهرة الاحتباس الحراري التي تؤدي إلى زيادة الجفاف. والتغير المناخي هو ارتفاع حرارة الأرض نتيجة الانبعاث الحراري كغازي ثاني أوكسيد الكربون والميثان في الغلاف الجوي الناتجين من النشاطات الصناعية المختلفة، وبالتالي فأي زيادة أو نقصان في درجات الحرارة يؤثر سلباً على النشاط الحيوي للكائنات الحية. وتتمثل التأثيرات المناخية استمرار مشاكل التصحر ومن ثم تأثيرها السلبي على الانتاج الزراعي والسلع الغذائية ومن ثم معدلات الجوع والفقر.

3 - التضخم السكاني: تساهم زيادة عدد السكان السريعة في الضغوط علي الموارد الطبيعية كالأراضي الخصبة والمياه، مما تؤدي إلى استنزافها خاصة موارد الغابات واستغلالها للزراعة حيث الحاجة إلى المواد الغذائية . وتعاني كثير من المناطق الصحراوية شح الموارد المائية المتجددة خاصة تلك الواقعة في محيط المناخ الجاف وشبه الجاف الذي يحد من هطول الأمطار، ويعيش حالياً حوالي 3 مليار شخص في مناطق تعتبر فقيرة في الموارد المائية. كما أن الامتداد العمراني لحاجة التضخم السكاني ودون تخطيط يساهم في تفاقم مشاكل التصحر على حساب المناطق الزراعية والرعوية.

700 مليون دينار إجمالي القروض الزراعية المقدمة من الصندوق إلى مختلف الدول منذ إنشائه حتى نهاية 2012

الصندوق الكويتي ساهم في تمويل حوالي 127 مشروعاً زراعياً أكثر من 90 ٪ منها تتعلق بالزراعة المروية

4 - الزراعة العشوائية: يساهم النشاط الزراعي غير المبني على تقييم المردود البيئي، وعدم الالتزام بالمعايير الفنية ودون تخطيط حسب الحاجة الفعلية، ومن ضمنه الرعي الجائر الذي يقضي على الغطاء النباتي الصحراوي، في تدهور الأراضي المنتجة وتحويلها إلى قاحلة على المدى البعيد.

الزراعة المروية ومكافحة التصحر

مواجهة تحديات مشاكل التصحر تحتاج إلى جهود كبيرة من قبل الجهات الرسمية وتطبيق القرارات السياسية بقوة القانون، وتوفير موارد مالية ضخمة لعمليات المكافحة، ونقل التكنولوجيا لتطبيق طرق زراعة حديثة ذات مردود إنتاجي وبيئي وتسخيرها لتحسين

التصحر يفقد العالم 12 مليون هكتار من الأراضي سنوياً وهو ما يزيد من تفاقم المجاعة والفقر

الزراعة المروية تلعب دوراً تاريخياً في توفير الغذاء على مستوى العالم

المستوى المعيشي لسكان الصحراء.

بعد التطرق إلي العوامل التي تساهم في انتشار ظاهرة التصحر منها طبيعية وأخرى بشرية، هناك عدة وسائل لدرء والحد من مخاطر التصحر، منها الحفاظ على المراعي الطبيعية وتحسين الغطاء النباتي فيها، وزراعة أحزمة خضراء من مصدات الرياح حول المناطق المدنية والزراعية، والحد من تقدم حركة الرمال وتثبيت كثبانها، وصون المحميات الطبيعية وحماية التنوع الحيوي فيها، وهي مناطق تفرض حمايتها من تعديات الإنسان أو التغيرات المناخية والبيئية الضارة لما تحتوي من النباتات والحيوانات والطيور والحياة البرية المختلفة.

لمشاريع الزراعة المرورية وما تشملها من استصلاح الأراضي دور مهم في التصدي لمشكلة التصحر، حيث يمكن استغلال مساحات شاسعة من الأراضي المتروكة بوراً أو ذات انتاج هامشي، عن طريق توفير الاستثمارات لاستصلاحها وتنميتها وزراعتها ورفع انتاجيتها لتوفير الاكتفاء الذاتي من الغذاء. ومن الإمكان استرداد انتاجية المناطق الزراعية والرعوية المستنزفة، وهذا لا يتحقق بسهولة بل بوضع وتطبيق برامج مقنعة لديمومة الإنتاج على المدى الطويل ويمكن تعريف عملية الري بأنها وسيلة توفير المياه للأراضي لاستمرارية نمو النبات وزيادة انتاجية المحصول، حيث مياه الأمطار غير كافية لتغطية الاحتياجات الفعلية. وهناك عدة مصادر لمياه الري وأهمها المياه الطبيعية منها السطحية كالأنهار ، والبحيرات، وخزانات السدود اضافة إلى المياه الجوفية والعيون، وأخرى غير تقليدية كالمياه المعالجة وتلك الناتجة من تحلية المياه المالحة، وإعادة استعمال مياه الصرف الزراعي.

تلعب الزراعة المروية دوراً تاريخياً كبيراً في توفير الغذاء على مستوى العالم، إذ كانت المساحات المروية في عام 1800 حوالي 8 ملايين هكتار ، وارتفعت إلى حوالي 40 مليون هكتار في عام 1900، ثم زادت إلى أكثر من 100 مليون هكتار عام 1950 ، بينما تقدر المساحات المروية حالياً بأكثر من 280 مليون هكتار، وحوالي 68 ٪ من هذه المساحات المروية تتوفر في القارة الآسيوية، و17 ٪ في القارة الأمريكية و 9 ٪ في قارة أوروبا، و5 ٪ في قارة أفريقيا، وحوالي 1 ٪ في أوقيانوسيا، وتستحوذ الصين علي أكثر من 80 مليون هكتار من المساحات المجهزة للري، بينما نصيب الهند حوالي 40 مليون نهكتار والولايات المتحدة الامريكية حوالي 20 مليون هكتار، و15 مليون هكتار في باكستان و13 مليون هكتار في روسيا والباقي في دول أوروبا وأفريقيا وآسيا.

يعتمد أكثر من 2.5 مليار شخص من سكان العالم علي الزراعة المروية، وسوف يعتمد الأمن الغذائي مستقبلاً على ما تحققه مشاريع الري من نجاح، إذ تساهم زراعة المروية في زيادة انتاجية الأراضي والانتاج المحصولي بفضل التطور التكنولوجي في أنظمة الري وتحسين كفاءة استخدام المياه، ومن أهم المعوقات التي تعانيها كثير من الدول النامية حالياً هي ارتفاع تكاليف الاستثمار في مشاريع الري.

هناك عدة طرق وأنظمة تمارس في عمليات الري حسب ظروف كل منطقة، ويشكل الري السطحي التقليدي بأنواعه المختلفة ما نسبته حوالي 75 ٪ من المساحات المروية، وبكفاءة متدنية لا تزيد عن 45 ٪ ، بينما يغطي الري بالرش بأنواعه حوالي 15 ٪ وبكفاءة ما بين 60 ٪ – 70 ٪ ، اما الري بالتنقيط فيقدر بحوالي 10 ٪ من المساحات المروية وبكفاءة تصل إلى ما بين 80 ٪ – 95 ٪ ، وبشكل عام فإن هناك إهدار ما بين 50 ٪ – 60 ٪ من المياه التي تستخدم للري في العديد من الدول، حيث تتسرب المياه إلي الطبقات السفلى من الأراضي المروية مما يؤدي إلى مشاكل التغدق والملوحة في بعض أنواع التربة، وذلك بسبب تدني كفاءة شبكات الري والصرف اضافة إلى أن النشاطات الزراعة المكثفة في الأراضي المروية تؤدي إلى تلوث المياه جراء استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية في كثير من الأراضي المزروعة.

دعم مشاريع الزراعة المروية

تلعب مشاريع الزراعة المروية دوراً كبيراً في استمرارية التنمية الزراعية حول العالم ولكنها بحاجة إلي ترشيد استخدام المياه، إذ أن إنتاج الحبوب والأعلاف في الوقت الراهن يعتمد بصورة كبيرة على الزراعات المطرية. ومن الأهمية بمكان زيادة الرقعة المروية وزيادة معدلات الكثافة المحصولية والانتاجية للنهوض وتحسين وضع المجتمعات الريفية خاصة في المناطق الجافة، التي تعاني من عدم انتظام هطول الأمطار، وانه من الضروري توفير الادارة الجيدة في مشاريع الري وتطبيق المواصفات

والمعايير الفنية، وادخال انظمة حديثة كفيلة بتقليل الفاقد من المياه، وتحسين الكفاءة الادارية لتطوير منظومات الري يساهم في تقليص المشاكل الناتجة من نشاط عمليات الري كملوحة التربة وتغدق الأراضي وتلوث المياه الجوفية.

تستحوذ مشاريع الزراعة المروية في الدول النامية على نسبة ما بين 40 ٪ - 70 ٪ من الانفاق الحكومي على الاستثمارات الزراعية. كما تساهم المعونات الانمائية الدولية بتوفير مخصصات مالية لتنفيذ مشاريع الزراعة المروية في شتى دول العالم، كانشاء شبكات الري والصرف الزراعي واستصلاح الاراضي ، وبناء السدود لتخزين المياه وحصادها.

كثيراً ما يصاحب مشاريع الزراعة المروية عمليات استصلاح الأراضي التي يتم فيها استغلال وتطوير وتحسين الأراضي وموارد المياه لأغراض زراعية، ومن خلال القيام بالأعمال المدنية كشق القنوات وبناء السدود وملحقاتها، وإنشاء الطرق الحقلية والريفية، اضافة إلى توفير الخدمات الاجتماعية والمدخلات الأساسية، مما يساهم في استقرار السكان والحد من الهجرة إلى المدن. كما لا تخلو هذه المشاريع من بعض الاثار السلبية على البيئة المحيطة، كأي مشروع تنموي منها أثناء التنفيذ كأعمال الحفريات والبناء، وأخرى اثناء التشغيل كاستعمال المخصبات الكيماوية والمبيدات، وتملح التربة وتغدق الأراضي احياناً، وتأثير ذلك على الحياة البرية كهجرة الطيور وكائنات أخرى، ومن المشاكل المصحوبة مع مشاريع الري في المناطق الجافة زيادة تركيز الاملاح على سطح التربة بسب معدل البخر العالي ما يجعل الأراضي بحاجة إلى غسيل تربتها بكميات من المياه العذبة، يمكن تعريف استصلاح الأراضي بأنه تحويل مساحات غير مزروعة إلى أراض منتجة ، حيث يمكن اعتبار أن التربة مستصلحة إذا ما تم التوصل بحالتها إلى درجة تلائم المحاصيل التي تم اختيارها في منطقة ما.

تعاني كثير من الدول من تدني كفاءة الري بسبب أساليب استخدام وإدارة المياه والممارسات التقليدية في الري الحقلي، وهناك استعمال زائد من المياه عن الحاجة الفعلية للمحاصيل المروية، إذ يقدر الفائد ما بين 40 % - 60 %، من المياه خلال جرها ونقلها وتوزيعها إلى الحقول خاصة وأن الري السطحي التقليدي يشكل أكثر من 75 ٪ من المساحات المروية، إذ يتسم هذا النظام بتدني الكفاءة مما يؤدي إلى فقدان كميات كبيرة من المياه.

والمقصود بكفاءة الري هي النسبة بين كمية الماء الفعلية التي يستهلكها المحصول المروي وبين كمية الماء الإجمالي المستخدمة في عملية الري. ويمكن تخليص أهم مشاكل استغلال مصادر المياه في المناطق الجافة وشبه الجافة كالتالي:

- تدني كفاءة الري السطحي مما يؤدي إلى تملح وتغدق الأراضي الزراعية.
- الاسراف في استعمال مياه الري.
- استنزاف مخزون المياه الجوفية.
- تلوث مياه الأنهار والمياه الجوفية بسبب تحويل مياه الصرف الزراعي والصناعي والصحي إليها دون معالجة فعالة.

يساهم نشاط الزراعة المروية بأكثر من 50 ٪ من الإنتاج الغذائي العالمي، مما يدلل على أهميتها لمقابلة الطلب على المنتجات الأساسية وتقليص الفجوة الغذائية في كثير من الدول، خاصة في ظل التطور التكنولوجي في مجال أنظمة الري وتحسين كفاءة استخدام المياه في شبكات التوزيع في الحقول الزراعية. وحوالي ثلثي المياه المسحوبة من أنهار العالم تستغل في عمليات الري المختلفة، والجدير بالذكر أن أغلبية المساحات المزروعة على مستوى العالم تعتمد على الامطار، اي رزاعة بعلية وتقدر مساحاتها بحوالي مليار هكتار اي حوالي 80 % من اجمالي المساحات المزروعة والتوسع في مجال الزراعة المطرية محدود بسبب شح هطول الامطار في المناطق الجافة شبه الجافة بشكل خاص وما بين 65 % - 85 % من المياه المتاحة تستخدم في النشاط الزراعي، مما يجعل الامن الغذائي مرتبطا مع اهداف القطاع الزراعي في تحقيق الامن الغذائي وهو هدف استراتيجي لجميع الدول ولتحقيق ذلك فمن الاهمية استغلال الموارد المتاحة من المياه والاراضي القابلة للزراعة بصورة فعالة وهناك فرص كبيرة للتوسعة والتطوير في الزراعة المروية بعد توفر الشروط اللازمة ومن اهمها الادارة الجدية لحصاد المياه المتوفرة أو تدريب الكفاءات الادارية والفنية اللازمة للتشغيل والصيانة ناهيك عن توفير التمويل اللازم.

المقصود بحصاد مياه الامطار هو تجميعها خلال فترة هطولها ومن ثم حجزها عن طريق الوسائل والمنشات المتاحة والمناسبة لاستخدامها في اغراض انتاجية نافعة لتامين حياة الانسان والنبات والحيوان ومن اهم الاسس التي يجب اتباعها عند تجميع المياه السطحية لغرض استغلالها في عمليات الري في المناطق الجافة وشبه

2.5 مليار شخص في العالم يعتمد على الزراعة المروية

مشروع 400 الف فدان في مصر

الجافة حيث بعض السيول الموسمية لفترات محدودة والتي تتاثر بالتقلبات المناخية ما يلي:

- اجراء دراسات ذات اسس علمية فيما يتعلق بمصادر المياه.
- تطبيق التقنيات ذات كفاءة ري عالية في استخدام الموارد المائية.
- من الاهمية ان يكون غرض الحصاد المائي هو ري تكميلي وليس المصدر الوحيد لزراعة المحاصيل خاصة تلك ذات الاحتياجات المائية العالية.

مشاريع الصندوق الكويتي في الزراعة المروية ومكافحة التصحر

تغطي المساهمات التمويلية التي يقدمها الصندوق للمشاريع الزراعية في الدول المنفية ما بين 15 و17 ٪ من اجمالي مساهمات التمويلية في توفير القروض الميسرة للدول النامية ومن بينها مشاريع الزراعة المروية واستصلاح الأراضي واحياء المراعي الطبيعية و وبناء سدود لتخزين المياه.

بلغ إجمالي القروض الزراعية المقدمة إلى مختلف الدول من قبل الصندوق منذ انشائه حتى نهاية 2012 حوالي 700 مليون دينار كويتي لتمويل حوالي 127 مشروعاً زراعياً واكثر من 90 ٪منها تتعلق بالزراعة المروية وفيما يلي موجز لبعض المشاريع الزراعية التي قام الصندوق بتمويلها في السنوات الأخيرة لها علاقة بالري واستصلاح الاراضي ودورها في مكافحة التصحر ضمن اهدافها الرئيسية.

مشروع ننغشيا للتنمية الريفية المتكاملة الصين

تعاني الاراضي الصينية بشكل عام من ظاهرة التصحر وتدهور التربة اذ ان 30 ٪ من أراضيها تعاني من التحصر التي توثر سلباً علي حياة اكثر من 15 ٪ من أراضيها تعاني من تدهور التربة.

تبذل الجهات الرسمية جهودا كبيراً لتنمية المناطق الجافة وشبه الجافة من البلاد وتشمل مشاريع وبرامج تحريج وغرس الأشجار ومصدات الرياح على نطاق واسع وزراعة نباتات وشجيرات لتثبيت الكثبان الرملية وحماية المناطق الزراعية وأكثر من 5 مليون هكتار من المراعي الطبيعية وغرس أكثر من 20 مليون هكتار من الأشجار لمكافحة التصحر ويعتبر مشروع شابيتو الواقع في غرب مقاطعة ننغشيا في شمال غرب البلاد نموذجا عالميا لمكافحة التصحر حيث التحكم في حركة الكثبان الرملية واستصلاح الاراضي لحماية المدن والاستغلال الزراعي.

يعتبر إقليم ننغشيا ضمن المناطق الجافة وشبه الجافة ومن المناطق الفقيرة من ناحية مستوى معيشة السكان وساهم الصندوق الكويتي في تمويل مشروع التنمية الريفية في سهل ننغشيا لتطوير أكثر من 130 ألف هكتار

60 ٪ من الأراضي الواقعة في المناطق الجافة وشبه الجافة تتعرض للتصحر بشكل مستمر

من الأراضي الصالحة للزراعة ويسود المنطقة تلال وأراضٍ رملية وحوالي 60 ٪ من أراضيها صحراوية ويشمل المشروع استصلاح وتنظيم الاراضي لاستغلالها في انتاج المحاصيل الغذاية والأعلاف وغرس الاشجار الحرجية والمثمرة لزيارة مساحة الغابات وتحسين التربة وحمايتها من التدهور الطبيعي إضافة إلى توفير الخدمات للسكان المستفيدين ويقدر عددهم بأكثر من 800 الف نسمة.

ومن الناحية البيئية فقد ساهم المشروع في زيادة المساحات الحرجية من 1 ٪ قبل المشروع إلى 20 ٪ من المساحة الكلية بعد المشروع، مما لها تأثير بيئي واقتصادي، خاصة وأن الأشجار تساعد على التخفيف من عوامل التعرية الطبيعية الناتجة من الرياح الشديدة والعواصف الرملية والأمطار، كما تساهم في التقليل من ارتفاع حرارة المناخ وآثار زحف الكثبان الرملية وللمشروع دور في حل مشاكل بعض الأراضي التي تعاني من مشكلة التملح. وأهم عنصر في المشروع هو انشاء وتمديد شبكات الري و الصرف الزراعي لتنظيم علميات الري واستغلال المياه بكفاءة للإنتاج الغذائي، ويتم استغلال مياه النهر الأصفر وبصورة مستمرة لغسل التربة من الملوحة.

مشروع استصلاح 400 ألف فدان في شمال سيناء/ مصر

يساهم الصندوق في تمويل المشروع

الذي أحد أهدافه الرئيسية مكافحة التصحر عن طريق الاستفادة من مياه الصرف الزراعي، التي كانت تضيع سدى في البحر، وخلطها بمياه النيل لتصبح صالحة للزراعة المروية ، الأمر الذي يمكن من استصلاح مساحات كبيرة لغرض الانتاج الزراعي بشقية النباتي والحيواني، ويسود منطقة المشروع مناخ صحراوي يندر تساقط المطر فيها، ويشمل المشروع توفير الخدمات اللازمة لتوطين حوالي مليون شخص وإيجاد فرص العمل لهم.

هناك تعاون بين الجهاز التنفيذي والفني للمشروع ومعاهد البحوث لأجل الأمور البيئية الناتجة عن المشروع وأهمها تملح التربة، حيث أجريت عدة تجارب تطبيقية في هذا المجال نتج عنها دليل إرشادي لغسيل التربة واستصلاح الأراضي الملحية، وساهم المشروع حتى الآن في استغلال بعض المناطق الصحراوية في التوطين والانتاج الزراعي، كما يهدف المشروع إلى استغلال مياه الصرف الزراعي في زراعة الأشجار المثبتة للتربة لحماية وتقليل تأثير الكثبان الرملية على المنطقة.

مشروع مجمع سدي أعالي عطبرة وستيت/ السودان

تقع منطقة المشروع في وسط المنطقة الشرقية من البلاد، ويسودها مناخ شبه جاف وتتنوع بيئتها بين صحراوية وشبه صحراوية ذات أمطار قليلة غير منتظمة، وتعاني منشآت الري من تدني كفاءتها المقدرة بأقل من 40 ٪، ويعمل كثير من السكان بالري والزراعة غير المنتظمة.

يهدف المشروع إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة عن طريق توفير مياه الري لحوالي 190 ألف هكتار ورفع كفاءة الري إلى 70 ٪ ومن ثم زيادة كثافة انتاج المحاصيل النباتية والإنتاج الحيواني لغرض الأمن الغذائي نتيجة لتوفير المياه في مواسم الجفاف، كما يهدف المشروع إلى حماية الأراضي من الفيضانات التي تجتاح المنطقة بين فترة وأخرى، وذلك عن طريق تنظيم تدفق الأنهار التي تمر في المنطقة، ومن منافع المشروع توفير فرص العمل في المنطقة والحد من هجرة سكانها إلى المدن، وكذلك يساهم المشروع في توفير كميات اضافية من مياه الري في مواسم الجفاف مما يشجع القطاع الخاص على زيادة الاستثمار واستخدام التقنيات الحديثة للإنتاج.

مشروع سد كنداجي/ النيجر

يسود البلاد مناخ صحراوي حار وجاف، وتعتبر المناطق المستفيدة من المشروع شبه صحراوية محاذية لنهر النيجر، وأراضيها منبسطة تتخللها منخفضات وكثبان رملية تشكل أودية، وتعاني من انخفاض في خصوبة التربة بسبب نقص المياه التي تصل إليها وتعرية الطبقات السطحية نتيجة هبوب الرياح الشديدة والعواصف الرملية وتقلص الغطاء النباتي، اضافة إلى نشاط الرعي الجائر مما يساهم في تدهور التربة الزراعية. كما أن تدفق مياه النهر تأثر سلباً بسبب التغير المناخي في منطقة السهل الإفريقي التي تواجه موجات جفاف متكررة من ضمنها المنطقة المستفيدة من المشروع، وقد قل المعدل السنوي لتصرف مياه النهر في أجزاء من البلاد من 1040 م3 / ث سابقاً إلى حوالي 670 م/ ث حالياً بسبب موجات الجفاف.

ويساهم المشروع في تخزن حوالي 1.5 مليار م3 من المياه ويضمن تدفقها في مجرى النهر في مواسم الجفاف بمعدل 120 م3/ ث على أقل تقدير بالمقارنة مع الوضع قبل المشروع المقدر بحوالي 20/م3 / ث، وهذا كاف لري حوالي 40 ألف هكتار من الأراضي الزراعية الصالحة للري، دون الاعتماد على الأمطار غير المنتظمة، ويشمل المشروع استصلاح الأراضي وحواجز للحماية من فيضانات النهر التي تحدث بين فترة وأخرى كظاهرة طبيعية لسلوك الأنهار بشكل عام، والهدف العام للمشروع هو المساهمة في إعادة تجديد المنظومة البيئة لنهر النيجر وبالتالي إلى توفير المياه اللازمة لأغراض الري والشرب للإسهام في تحقيق الأمن الغذائي ومحاربة الفقر في البلاد.

مشروع ري وادي دانجارا/ طاجيستكان

تتصف مناطق المنطقة بالصحراوية شبه الجافة ويسودها المناخ القاري حار صيفاً وبارد شتاءً، وتعاني المنطقة من تدهور حالة أراضيها بسبب تملح وتغدق التربة وغياب الحماية من فيضانات الأمطار الموسمية. كما أن عوامل التعرية

مشروع مجمع سدي أعالي عطبرة وستيت بالسودان الذي ساهم الصندوق في تمويله يهدف إلى رفع كفاءة الري إلى 70 ٪

الصندوق الكويتي ساهم في تمويل مشروع سد كنداجي بالنيجر لتحقيق الأمن الغذائي ومحاربة الفقر

مشروع ري المرجة في المغرب

الناتجة من الرياح لها تأثير سلبي على المساحات المزروعة لدرجة أن حوالي 60 ٪ من الأراضي المروية تعاني من المشاكل الناتجة من العوامل الطبيعية. وكذلك تعاني أراضيها من تلوث التربة الزراعية الناجم عن استخدام الأسمدة والمبيدات بكثافة عالية خلال السنوات الماضية من حقبة الاتحاد السوفييتي، إضافة إلى الكفاءة المتدنية لشبكات الري والصرف ما ساهم في تلوث التربة على مر السنين، والمنطقة بحاجة إلى إعادة تأهيل لكثير من منشآت الري التي أهملت صيانتها منذ الاستقلال، وهذا ما يهدف إليه المشروع الممول من الصندوق لتحسين وتطور الوضع الحالي، ويشمل استصلاح وتطوير أكثر من 2000 هكتار في وادي دانجارا لتحسين الوضع الزراعي وتطبيق أنظمة أنظمة ري حديثة منها الري بالتنقيط. ويعتبر المشروع هو أحد المشاريع التي يتم من خلالها تحويل أراض تعتمد على الأمطار وذوبان الثلوج إلى الاعتماد على الري النهري الدائم لزيادة مستوى الأمن الغذائي للبلاد، والجدير بالذكر أن كميات التربة الزراعية التي تخسرها أراضي البلاد بحوالي 50 مليون طن سنوياً وتشمل المواد العضوية النافعة، وذلك بسبب العوامل الطبيعية.

مشروع ري المرجه بمنطقة اللوكوس / المغرب

تتصف منطقة المشروع بالحرارة العالية والجفاف صيفاً والمطر المتذبذب وسوء التوزيع شتاءاً، ما يسبب خسائر في إنتاج المحاصيل، الأمر الذي يعزز الحاجة إلى الزراعة المروية، وهذا ما يهدف إليه المشروع لتوفير مياه الري بصورة دائمة واستخدام أساليب الزراعة الحديثة. يغطي المشروع مساحة مروية قدرها 4 آلاف هكتار ويشمل إنشاء محطة ضخ لسحب المياه من نهر سبو. ويقوم نظام نقل المياه لري الأراضي الواقعة في سهل المرجة من خلال شبكة من قنوات الري الخرسانية المرفوعة ذات مقطع نصف دائري، وتهذيب مجرى نهري لاستيعاب مياه الصرف الزراعي وإعادة استخدامها في الزراعة مستقبلاً. ويساهم المشروع في زيادة الإنتاج الغذائي والعلفي، وتصل الكثافة المحصولية إلى 130 ٪ بالمقارنة مع الوضع قبل المشروع والمقدرة بحوالي 95 ٪ وذلك بسبب توفر مياه الري وتحسين الخدمات وتوفير المدخلات الأساسية. ويستفيد من المشروع مباشرة حوالي 2000 أسرة فلاحية، يشكلون حوالي 14 ألف شخص، ويساهم المشروع في تكوين جمعيات مستخدمي المياه، وذلك لتمكين المستخدمين في تسيير وصيانة المنشآت وتنظيم توزيع المياه المعدة للري.

مشروع متكامل لتطوير إقليم توسا/ مالي

يقع المشروع في منطقة شبه صحراوية

توفير المياه بصورة دائمة واستخدام أساليب الزراعة الحديثة أهم أهداف مشروع ري المرجة بالمغرب

يقطنها حوالي 700 ألف نسمة يعمل أغلبهم في الأنشطة الزراعية كانتاج المحاصيل، وتربية المواشي والرعي وصيد الأسماك النهرية. تتميز أراضي المنطقة بالوديان المنبسطة تتخللها انحدارات ومنخفضات وكثبان رملية باحجام مختلفة، على ضفتي نهر النيجر. ويعاني هذا الجزء من البلاد من موجات الجفاف المتكررة وقلة سقوط الأمطار، ويساهم المشروع على المدى البعيد في التنمية المتكاملة لمناطق شاسعة يخترقها نهر النيجر ، لمساحات تقدر بأكثر من 180 ألف هكتار. وسوف يتم توفير المحاصيل الغذائية الرئيسية كالحبوب والخضراوات والأعلاف لتغطية الاستهلاك المحلي وتصديرها إلى مناطق أخرى، وكذلك من المتوقع أن تزيد كميات المنتجات الحيوانية من اللحوم والحليب والأسماك.

تعتمد مناطق المشروع حالياً على مياه الأمطار الموسمية والمتذبذبة ومياه نهر النيجر الذي يمر فيها، وبعد تنفيذ المشروع واستصلاح الأراضي وتحسين شبكات الري والصرف فالنهر هو المصدر الرئيسي للري وبشكل دائم. والهدف الرئيسي للمشروع هو المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والاستقرار السكاني في المنطقة الشمالية من البلاد، وذلك من خلال إنشاء وسط تنظيمي على النهر يعمل على تأمين جريان المياه بكميات كافية على مدار العام.

مشروع باكل في السنغال

مشروع التنمية الزراعية في باكل/ السنغال

تعتبر منطقة المشروع من المناطق النائية، على بعد 1000 كم شرق العاصمة، وتفتقر إلى كثير من الخدمات، يسود المنطقة مناخ السهل الإفريقي ذو الطبيعة الحارة والجافة ويمر فيها نهر السنغال، يتكون المشروع من إنشاء وتجهيز قنوات الري والصرف، ومحطات ضخ، وحواجز حماية وآبار مياه الشرب.

يهدف المشروع إلى زيادة الانتاج الزراعي عن طريق استصلاح الأراضي الزراعية موزعة في عدة قرى ريفية يقطنها حوالي 50 ألف نسمة. ويساهم المشروع في تهيئة وتنظيم الأراضي وتطورها وتوفير الاحتياجات اللازمة. وتقدر المساحات التي تزرع فيها قبل تنفيذ المشروع بحوالي 300 هكتار فقط وأغلبها في موسم الأمطار. وبعد تنفيذ المشروع زادت المساحة المزروعة إلى حوالي 2400 هكتار اعتماداً على الري المستمر حيث زادت انتاجية المحاصيل الغذائية من 1.2 – 2.0 طن للهكتار قبل المشروع إلى حوالي ما بين 4 – 6 طن للهكتار للحبوب الرئيسية، إضافة إلى توفير الأعلاف لتغذية المواشي والإنتاج الحيواني، كما يساهم المشروع في تدريب المزارعين على أساليب الزراعة الحديثة وكيفية المحافظة على الموارد المائية.

يتضح مما جاء أعلاه أهمية مشاريع الزراعة المروية في توفير الغذاء ومكافحة التصحر.

ويتوقف على حكومات الدول والتي تسودها مجتمعات صحراوية أن تعطي الأولوية لهذه المشاريع لاستقرار سكانها، وذلك عن طريق تشجيع النشاط الزراعي المتعدد لتحويل الصحراء جزئياً إلى مصدر منتج للغذاء ، والحد من الهجرة إلى المدن، وبلا شك فإنه لا يتم الاستقرار ومن ثم الإنتاج إلا بعد توفير وتطور مصادر المياه لأغراض الشرب والري بواسطة إيجاد الطرق العملية والمناسبة لحصاد مياه الأمطار غير المنتظمة، وجر مياه الأنهار إلى المناطق الصحراوية الملائمة لأغراض مشاريع الزراعة المروية، بدلاً من زراعة الكفاف التي يعيشها كثير من المجتمعات.

مشروع باكل في السنغال الذي ساهم الصندوق في تمويله يهدف إلى زيادة الانتاج الزراعي ويستفيد منه 50 ألف مواطن سنغالي

44 مليون دينار من « الصندوق العربي» لمشروع كهربة خط سكك حديدية في مصر

وقّع وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور أشرف العربي، مع المدير العام ورئيس مجلس إدارة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي عبد اللطيف الحمد، على اتفاقية قرض بمبلغ 44 مليون دينار، للمساهمة في تمويل مشروع كهربة أشارات أحد خطوط السكك الحديدية.

وأوضح العربي أن هذا التوقيع جاء خلال مشاركته في أعمال الاجتماعات السنوية المشتركة لهيئات ومؤسسات التمويل العربية التي عقدت في (دبي) بدولة الإمارات العربية المتحدة، لافتا إلى الدور الذي يقوم به الصندوق في مجال دعم ومساندة عملية التنمية الاقتصادية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة.

وأعرب عن تطلعه لاستمرار التعاون مع الصندوق والتركيز في المرحلة المقبلة على البرامج التي تستهدف التغلب على التحديات التي تواجه مصر ودول الربيع العربي، وفي مقدمها قضية البطالة بين الشباب، واهمية دعم القطاع الخاص، وذلك لما لهاتين القضيتين من مردود إيجابي على مستقبل عملية التنمية.

واضاف العربي انه تم على هامش الاجتماعات مع الصندوق الاتفاق على عقد اجتماع تنسيقي لتمويل مشروعات في مصر من خلال مجموعة التنسيق العربية التي تضم حاليا عشر مؤسسات من بينها أربع مؤسسات وطنية هي (الصندوق الكويتي للتنمية) و(الصندوق السعودي للتنمية) و(صندوق ابو ظبي للتنمية) و(صندوق قطر للتنمية). كما تضم ست مؤسسات اقليمية هي (الصندوق العربي) و(البنك الاسلامي للتنمية) وصندوق الأوبك للتنمية الدولية (أوفيد) و(المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا) وبرنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند) وصندوق النقد العربي.

يذكر إن مصر تعد من أولى الدول المستفيدة من (الصندوق العربي) منذ بدء التعاون في ما بينهما منذ عام 1974 وحتى عام 2012 حيث بلغ إجمالي محفظة التعاون مع الصندوق حتى عام 2013 حوالي 1. 4 مليار دولار، والتي قدم الصندوق من خلالها عدة قروض استخدمت في تمويل العديد من المشروعات التنموية.

كما قدم أخيراً معونات لاصلاح وترميم المباني من جراء الأحداث التي أعقبت ثورة 25 يناير وقام بشراء العديد من الاجهزة للمعهد القومي للأورام.

3 مليون دينار لتطوير كهرباء موريتانيا

... و30 مليون دينار لتمويل مشروع مجمع سدي عطبرة وستيت

أعلن السودان توقيع اتفاقية قرض اضافي مع الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والتنمية يقدم الصندوق بموجبها قرضا قيمته 30 مليون دينار كويتي للمساهمة في تمويل مشروع (مجمع سدي اعالي عطبرة وستيت).

وقالت وزارة المالية والاقتصاد السوداني إن إتفاقية القرض وقعها نيابة عن حكومة جمهورية السودان وزير المالية والاقتصاد الوطني علي محمود محمد عبدالرسول ووقعها نيابة عن الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والتنمية المدير العام ورئيس مجلس الإدارة عبداللطيف يوسف الحمد وذلك بمقر الصندوق بدولة الكويت. وحضر توقيع إتفاقية القرض وزير الموارد المائية والكهرباء السوداني أسامة عبدالله ومحافظ بنك السودان المركزي محمد خير الزبير وسفير السودان بالكويت يحيى عبدالجليل والمستشار الاقتصادي بالسفارة عمر فرج الله. وأوضح البيان أن المشروع يهدف إلى تنظيم واستغلال مياه نهري (اعالي عطبرة وستيت) من خلال انشاء سدين متصلين ومحطة توليد كهرومائي في موقع يبعد حوالي 20 كيلومترا اعلى ملتقى النهرين وذلك للاسهام في تطوير وتنمية المنطقة الشرقية من جمهورية السودان عن طريق زيادة الانتاج الزراعي وتوليد الكهرباء وتوفير مياه الشرب. ويوفر المشروع نحو 6 مليار متر مكعب من المياه إلى جانب الطاقة الكهربائية والمساهمة في ري الأراضي المروية بالمياه التي تبلغ مساحتها 1.5 مليون فدان في أعالي مدينة (عطبرة) و(حلفا) كما يوفر 220 وظيفة عمل لسكان المنطقة.

من جهة أخرى وقع الصندوق العربي في نواكشوط على اتفاقية قرض مع حكومة الجمهورية الاسلامية الموريتانية بقيمة 3 مليون دينار للمساهمة في تمويل مشروع تطوير محطات توليد الكهرباء في المدن الداخلية في جمهورية موريتانيا ومنها سيدي ولد ببها ولد التأه وزير الشؤون الاقتصادية والتنمية ووقعها نيابة عن الصندوق العربي عبداللطيف يوسف الحمد، المدير العام رئيس مجلس الادارة.

الصندوق العربي للإنماء يموّل مشاريع حيوية في اليمن بـ203 مليون دولار

وقع اليمن والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ثلاث اتفاقات تمويل بقيمة 203 مليون دولار، لمشاريع إعادة إعمار المناطق المتضررة في أبين، وإنشاء المستشفى التعليمي في جامعة عدن وتجهيزه، وتحسين طريق صنعاء - الحديدة وتوسيعها.

ويقضي الاتفاق الأول بأن يقدم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 10 مليون دينار كويتي (35 مليون دولار)، للمساهمة في تمويل إعادة إعمار المرافق والخدمات والبنية الأساسية للمنشآت العامة والخاصة، ومساعدة الضحايا والمتضررين والمهجرين في مدينة أبين، فضلاً عن المساهمة في ترميم معاهد فنية وصناعية وزراعية وإعادة تأهيلها أو بنائها، ومدارس ابتدائية، وكلية التربية في جامعة أبين، إضافة إلى محطة البحوث الزراعية، ومحلج القطن في مدينة الكود، والمجمع المركزي للخضر والفاكهة واللحوم في مدينة لودر، وثانوية مشتركة في مدينة جعار.

ويقدم الصندوق وفق الاتفاق الثاني، 18 مليون دينار كويتي (63 مليون دولار) للمساهمة في إنشاء المستشفى التعليمي في جامعة عدن وتجهيزه، بهدف تحسين الخدمات الصحية في مدينة عدن، وتأهيل خريجي كلية الطب في جامعة عدن، ودعم البحوث الطبية فيها.

ونصّ الاتفاق الثالث على تخصيص الصندوق العربي 30 مليون دينار كويتي (105 مليون دولار)، للمساهمة في تمويل مشروع تأهيل طريق صنعاء - الحديدة الهادف إلى تحسين الاتصال البري بين العاصمة والمنطقة الغربية من اليمن، من خلال تأهيل جزء من الطريق الممتدة من صنعاء إلى ميناء الحديدة. ويساهم المشروع في تنشيط التجارة وتنمية المناطق الممتدة على طول الطريق وتحسين أوضاع سكانها.

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي ينجز إعداد مسودة دراسة الاستثمار الزراعي في السودان

انتهى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي من إعداد مسودة دراسة متكاملة خاصة بالاستثمار الزراعي في السودان لتحقيق الأمن الغذائي العربي.

أعلن ذلك مستشار الشؤون الزراعية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي د.أسعد مصطفى خلال مشاركته في اجتماع مؤسسات العمل العربي المشترك لتقديم مقترحاتها بشأن تنفيذ مبادرة رئيس جمهورية السودان خلال قمة الرياض يناير 2013 حول تحقيق الأمن الغذائي العربي الذي عقد بمقر جامعة الدول العربية برئاسة د. إبراهيم تويجري الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية. وقال ان الصندوق أعد الدراسة التي تمثل شروطا مرجعية لبرنامج عمل متكامل يتضمن خططا قطاعية للتنمية الزراعية في السودان.

ومن المقرر أن تطرح الدراسة بعد الموافقة العربية عليها على شركات عالمية لاختيار استشاري عالمي لوضع الدراسة في صورتها النهائية لتكون قابلة للتنفيذ العملي مشيرا إلى أنه سيتم توقيع العقد مع الاستشاري العالمي خلال شهر نوفمبر العام الحالي على أن تكون في صورتها القابلة للتطبيق نهاية عام 2014.

وزير المالية وقع وثيقة إطارية مع البنك الإسلامي للتنمية

ترأس نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية مصطفى الشمالي وفد الكويت المشارك في الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس محافظي البنك الاسلامي للتنمية، الذي عقد في دوشنبه بجمهورية طاجيكستان.

وتعتبر الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الاسلاني للتنمية محفلاً دولياً واقليمياً مهما، يشارك فيها وزراء المال والاقتصاد في الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاسلامي وعددها (56) دولة، كما يشارك فيها ممثلين عن المؤسسات التمويلية الوطنية والاقليمية والدولية، كما يعد فرصة مهمة

مصطفى الشمالي

يقوم بها ممثلو الدول بتبادل وجهات النظر وتجاربهم تجاه ما يستجد من القضايا الاقتصادية التي تشهدها الساحة الدولية.

وقام وزير المالية بالتوقيع على وثيقة اطارية لتعزيز الشراكة القائمة حالياً بين الكويت ومجموعة البنك الاسلامي للتنمية مدتها (3) سنوات يمكن تجديدها، وتشمل العديد من القطاعات مثل (تدريب الشباب الكويتي – دعم عملية تنمية القطاع الخاص – استفادة الدول الأعضاء من بعض التجارب الناجحة لدولة الكويت) والتي تتماشى مع الخطة الخمسية لدولة الكويت.

50 مليون دولار من «البنك الإسلامي» لدعم تشغيل الشباب اليمني

وقعت وزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمنية، و«مجموعة البنك الإسلامي للتنمية» اتفاقية يقدم المصرف بموجبها 50 مليون دولار لدعم جهود تشغيل الشباب من خلال أشغال عامة تتطلب أيدي عاملة كثيفة.

وقع الاتفاق في لندن على هامش اجتماع مجموعة أصدقاء اليمن، رئيس المجموعة أحمد محمد علي، ووزير التخطيط والتعاون الدولي اليمني محمد سعيد السعدي. وهذا الاتفاق سيعزز جهود الحكومة اليمنية الرامية الى تحقيق التمكين الاقتصادي للشباب والأسر اليمنية المحتاجة من طريق المساهمة في بناء قدرات الشباب وتشغيلهم وخلق فرص عمل مدرة للدخل لهم من خلال مشاريع الأشغال العامة ومشاريع الطرق الريفية، واستصلاح

د. أحمد علي

الأراضي الزراعية، وشق قنوات للري، وزراعة البن، وتربية النحل.

قال مصادر مطلعة إن الفقراء سيكون لهم نصيب كبير في المشروع، كما أن نحو 60 في المئة من التمويل سيدفع في شكل أجور للشباب المنخرطين في هذه الأشغال العامة.

ويأتي توقيع الاتفاق في إطار برنامج تشغيل الشباب الذي أنشأه «البنك الإسلامي للتنمية» عام 2011 وخصص له 250 مليون دولار لمساعدة الدول الأعضاء في المنطقة العربية التي تأثرت بالاضطرابات الأخيرة، والمساهمة في تأهيل الشباب فيها وتشغيلهم. وسبق للبنك توقيع اتفاقات تمويل مماثلة مع كل من تونس ومصر وليبيا.

البنك الإسلامي للتنمية يصدر صكوكاً بقيمة مليار دولار

أعلن البنك الإسلامي للتنمية عن اصداره صكوكا بقيمة مليار دولار في إطار خطته الرامية الى توفير المزيد من الموارد موضحا أن هذا الاصدار هو الأكبر في تاريخ البنك بأجل استحقاق مدته خمس سنوات وعائد سنوي 1.535 في المئة.

وقال البنك في بيان ان الإصدار الذي تم بالتعاون مع بنوك عربية ودولية يأتي في إطار برنامج إصدارات الصكوك متوسطة الأجل الخاصة بالبنك البالغ حجمه 6.5 مليار دولار.

وأكد نائب رئيس البنك للشؤون المالية عبدالعزيز الهنائي ان الإصدار الجديد حقق أهدافه الرئيسية ومنها تحقيق هامش ربح وحجم إصدار قياسيين لهذه الصكوك التي تعتبر تكملة لإصدارات البنك السابقة.

وقال «بحسب البيان» أن هذا الإصدار لقي اهتماما كبيرا من المستثمرين على الرغم من بيئة السوق المتقلبة ما أتاح للبنك تحقيق تسعير جذاب.

واوضح ان « البنك استطاع طرح حجم أكبر من الصكوك وبهامش ربح أقل فوق معدل أسعار المبادلة الخمسية للدولار مقارنة بالإصدرات السابقة على الرغم من الأوضاع الهشة التي تسود أسواق العالم في الوقت الحالي».

وتوقع الهنائي أن يعزز نجاح هذا الإصدار جهود البنك من أجل الاقتراب أكثر من تسعيرات البنوك الإنمائية متعددة الأطراف المماثلة.

للعام 2013 ومن بين 53 مشروعا تم ترشيحها

3 مشاريع تنموية تفوز بجائزة برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)

اعلن برنامج الخليج العربي للتنمية (اجفند) المشروعات الفائزة بجائزته العالمية للمشروعات التنموية الرائدة لعام 2012، في مجال "الأمن الغذائي للفقراء" بعد أن أقرتها لجنة الجائزة خلال اجتماع عقد برئاسة الأمير طلال بن عبد العزيز في العاصمة الفلبينية.

وفازت ثلاثة مشروعات بالجائزة من بين 53 مشروعا تم ترشيحها للجائزة في فروعها الأربعة قدمت من 37 دولة تمثل أربع قارات.

وحصل مشروع "غامبيا بخير" على جائزة الفرع الأول وقدرها 200 ألف دولار المخصصة لمشروعات المنظمات الدولية والإقليمية في مجال دور المنظمات الأممية والدولية في دعم سياسات الدول النامية وبرامجها الوطنية من أجل أمن غذائي مستدام، المخصص لمشاريع المنظمات الأممية أو الدولية، فيما حصل مشروع "حصاد المياه" على جائزة الفرع الثاني وقدرها 150 ألف دولار المخصصة للمشروعات التي نفذتها الجمعيات الأهلية في مجال جهود الجمعيات الأهلية في تطوير مهارات الفقراء وقدراتهم لزيادة إسهاماتهم في أنشطة الأمن الغذائي في المجتمعات الفقيرة المخصص لمشاريع الجمعيات الأهلية.

أما الفرع الثالث، الذي يعنى بالمشروعات التي نفذتها أجهزة حكومية في مجال دور الحكومات في توطين برامج ريادية "تطبيقات ناجحة من أجل تحقيق الأمن الغذائي للفقراء" المخصص لمشاريع الوزارات والمؤسسات العامة، فحقق الجائزة الثالثة ومقدارها 100 ألف دولار، مشروع "برنامج القرية للتكيف الغذائي واستعادة الحيوية" الذي نفذته في اندونيسيا الوكالة الوطنية للأمن الغذائي.

طلال بن عبد العزيز

وحجبت الجائزة عن الفرع الرابع المخصص للمشروعات المنفذة بمبادرات من أفراد وقدرها 50 ألف دولار لعدم استيفاء المشروعات المقدمة لهذا الفرع شروط الجائزة ومعاييرها.

وكان الأمير طلال بن عبد العزيز رئيس "أجفند" رأس أعمال الاجتماع الرابع عشر للجنة جائزة "أجفند" بحضور رئيسة منظمة "الجميع من أجل أوروغواي" مرسيدس منافرا دي باتلي ممثلة لقارتي أميركا الجنوبية وأميركا الشمالية، وعضو البرلمان الأوروبي البريطانية إيما نكلسون أوف ونتربورن ممثلة لقارة أوروبا ورئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية أحمد محمد علي، والمدير الإداري لبنك "غرامين" في بنغلاديش محمد يونس ممثلا لقارة آسيا، والمدير العام السابق لصندوق "أوبك للتنمية الدولية" يوسف سيد عبد الله ممثلا لقارة أفريقيا.

يذكر أن عدد المشروعات التي تم ترشيحها للجائزة منذ إطلاقها بلغ 1602 مشروع من 130 دولة، غطت 25 موضوعاً تنموياً في مجالات مكافحة الفقر والمياه والبيئة وتنمية الريف والصحة والتعليم والتدريب وتنمية الطفولة المبكرة ومكافحة الظواهر السالبة وتطوير الزراعة، وتمكين الشباب.

مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية يقر زيادة رأسمال البنك إلى 150 مليار دولار

أقر مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية في ختام اجتماعاته السنوية في العاصمة الطاجيكية دوشنبه اليومالاربعاء زيادة رأسمال البنك من 45 مليار دولار، إلى 150 مليار دولار تنفيذًا للقرار الصادر عن القمة الإسلامية الاستثنائية التي عقدت بمكة المكرمة في ديسمبر 2005م، واستجابة لتوجيه القمة الإسلامية الاستثنائية الرابعة التي عقدت في شهر رمضان الماضي، التي دعت إلى زيادة كبيرة في رأسمال البنك لتمكينه من تلبية متطلبات التنمية المتزايدة في الدول الأعضاء والقيام بدوره التنموي المنشود.

وتضمنت الفعاليات المصاحبة للاجتماع السنوي الـ 38 لمحافظي البنك الإسلامي للتنمية عقد الاجتماع السادس لمجلس محافظي صندوق التضامن الإسلامي للتنمية والاجتماع السنوي الثامن للجمعية العمومية للمؤسسة الدولية الاسلامية لتمويل التجارة والاجتماع الثاني عشر للجمعية العمومية للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص واجتماع المجلس
الأعلى لصندوق الأقصى والقدس.

وشهدت فعاليات اجتماعات دوشنبه عقد العديد من الندوات ومن بينها الندوة السنوية الرابعة والعشرين للبنك حول الابتكار ودوره في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء ومنتدى دوشنبه للأعمال 2013م وندوة التمويل وفرص الأعمال وقصص النجاح في مشاريع البنك الاسلامي.

كما تضمنت الفعاليات التي عقد المنتدى العالمي الثامن للبنك الإسلامي للتنمية عن المالية الإسلامية ودور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية بالدول الأعضاء المنخفضة الدخل إضافة إلى ندوات تطرقت إلى الابتكار في مجالات الزراعة والأمن الغذائي والطاقة المتجددة وصناعة البناء والتمويل المبتكر لعمليات القطاع الاجتماعي.

وعقد على هامش الاجتماعات عدد من ورش وحلقات العمل إضافة إلى تسليم جوائز البنك السنوية للفائزين بها من أفراد ومؤسسات.وتم خلال الجلسة الختامية توقيع 11 اتفاقية تمويل سيقوم بموجبها البنك الإسلامي للتنمية بالمساهمة في تمويل مشاريع إنمائية في عدد من الدول الأعضاء إضافة الى كوسوفو بقيمة 240 مليون دولار لصالح مشاريع إنمائية عديدة.

وأكد رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية الدكتور أحمد محمد علي في تصريح بمناسبة انتهاء أعمال المجلس في دورته 38 في دوشنبه أهمية القرارات الصادرة عن الاجتماع وخاصة الموافقة على زيادة رأس مال البنك المصرح والمكتتب به ووصفه بأنه قرار تاريخي مهم سيدخل البنك في مرحلة جديدة لتطور أعماله ومساهمته بفاعلية بشكل أكبر في تحقيق أهداف التنمية بالدول الأعضاء.

الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ضمت معهد التخطيط وتستهدف تفعيل دور العمل الأهلي العربي في التنمية

أعلنت نائبة رئيس الشبكة العربية للمنظمات الأهلية الدكتورة ميمونة الخليفة العذبي ان اجتماع مجلس الأمناء الذي عقد مؤخراً بالكويت أسفر عن انضمام المعهد العربي للتخطيط إلى المنظمة ودخول مدير عام المعهد د. بدر مال الله إلى عضوية مجلس الامناء، لافتة إلى انه كان ضمن اعضاء مجلس الامناء السابق ممثلا عن الصندوق العربي للتنمية.

وقالت د. ميمونة ان اجتماع مجلس الامناء تمخض عنه انجاز العديد من القضايا والقرارات المهمة.

وأضافت، ان الهدف من المؤتمر هو اعطاء صورة عن الشبكة العربية للمنظمات الأهلية التي سعدت الكويت باستضافة اجتماعها السنوي لمجلس الامناء، مشيرة إلى ان الشبكة تشرفت برئاسة الأمير طلال بن عبد العزيز، مشيرة إلى إنها منظمة عربية إنمائية، غير حكومية، وغير هادفة للربح، مقرها القاهرة - جمهورية مصر العربية، إلا أنها تنشط في مختلف الدول العربية.

وقالت د. ميمونة: تتمحور أهداف الشبكة حول الإسهام في تعزيز علاقات التعاون والتنسيق والتفاعل بين الاتحادات والمنظمات الأهلية العربية العاملة في التنمية البشرية المستدامة واجراء البحوث التي تستهدف تطوير وفهم العمل الأهلي العربي وتفعيل دوره في التنمية.

من جهتها قامت د. أماني قنديل المدير التنفيذي للشبكة العربية للمنظمات الأهلية باستعراض اهداف الشبكة وبرامجها وتقرير موجز عن ما تم انجازه في السنة الماضية والخطة المستقبلية، بدورها تحدثت عضو مجلس الامناء د. خديجة الراقي من المغرب عن المنتدى الذي سيقام في المغرب وهو منتدى يقيمه الاتحاد الوطني لنساء المغرب بالتعاون مع عدة جهات ومشاركات فاعلة للشبكة العربية للمنظمات الأهلية، لافتة إلى انه يتمحور حول دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية البشرية من خلال المؤشرات والتحديات.

البنك الدولي: الدول النامية ستحصل على نصيب أكبر من الاستثمارات العالمية

واشنطن (رويترز) - توقع البنك الدولي أن تزيد نسبة الاستثمارات العالمية التي توجه إلى الدول النامية بدرجة كبيرة في العشرين عاما المقبلة مع لحاق الاقتصادات الناشئة بركب الدول الغنية وتزايد تكاملها في الأسواق المالية.

وقال البنك في تقرير صدر إن هذه الدول وغيرها من الدول ذات الأعداد السكانية الكبيرة والشعوب الصغيرة سنا من المتوقع أن تصبح أيضا أكبر المصادر لرأس المال إذ ستصبح الصين والهند أكبر مستثمرين على مستوى العالم في 2030.

والتحول في خريطة المدخرات والاستثمارات له تداعيات كبيرة على كل شيء من العملات التي ستهيمن على السوق العالمية إلى صعود مراكز مالية جديدة وأنماط التدفقات الرأسمالية وأولويات الاستثمار.

لكن كاوشيك باسو كبير الخبراء الاقتصاديين بالبنك الدولي يقول إن صناع القرار مازالوا غير مستعدين للتغيرات ويركزون بدلا من ذلك على ما سيحدث في الأشهر الثلاثة أو الستة المقبلة.

وقال باسو للصحفيين قبيل صدور التقرير «السؤال الكبير الذي يتعين أن يشغلنا جميعا هو ما الذي سيحدث للمدخرات والاستثمارات وهي المحرك الرئيسي للنمو والتنمية.»

وتابع «بمعنى من المعاني الاضطرابات الاقتصادية العالمية التي نشهدها اليوم هي بعض من المؤشرات المبكرة على الفترة المضطربة التي سيشهدها العالم.»

وتوقعت مؤسسة ستاندرد أند بورز في وقت سابق هذا الأسبوع أن تتجاوز احتياجات الاقتراض للشركات الصينية غير المالية احتياجات نظيراتها الأمريكية في العامين المقبلين.

وبحلول 2030 سيوجه 60 سنتا من كل دولار يستثمر في العالم للدول النامية وهو تغير كبير عن 20 سنتا لكل دولار في عام 2000. وستشكل الصين 30 بالمئة من نشاط الاستثمار الاجمالي والولايات المتحدة 11 بالمئة والهند سبعة بالمئة.

وتفترض هذه التوقعات أن ينمو الاقتصاد العالمي بما بين 2.6 وثلاثة بالمئة سنويا في المتوسط على مدى العقدين المقبلين في حين تنمو الاقتصادات الناشئة بما بين 4.8 و5.6 بالمئة سنويا.

صندوق دولي لتمويل الزراعة في أفريقيا

أطلقت الولايات المتحدة والسويد و «بنك التنمية الأفريقي»، صندوقاً لتشجيع الاستثمار الخاص في البنية التحتية الزراعية في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى، وربط المزارعين الصغار بالأسواق الدولية.

وأُعلن تأسيس الصندوق في كيب تاون خلال المنتدى الاستثماري لمبادرة «نمو أفريقيا»، وسُمّي بالمسار السريع للزراعة، وستموّله الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بقيمة 15 مليون دولار وحكومة السويد بـ10 مليون، كما دعمت الوكالة تطويره، على أن يديره «بنك التنمية الأفريقي».

يركز الصندوق اهتمامه على البلدان التي تشكل جزءاً من التحالف الجديد للأمن الغذائي والتغذية، وهي مبادرة أُطلقت عام 2012 في مؤتمر قمة مجموعة الدول الثماني في كامب ديفيد. وتهدف مجموعة الدول الصناعية الرئيسة الثماني والبلدان الأفريقية والقطاع الخاص من خلال هذا التحالف، إلى المساعدة على إنقاذ 50 مليون شخص في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى من هوة الفقر بحلول عام 2022، من طريق دعم التنمية الزراعية.

ويتوافق التحالف الجديد مع الإصلاحات المتوجهة نحو السوق الحرة في الدول الأفريقية الأعضاء فيه، وهي بوركينا فاسو وساحل العاج وإثيوبيا وغانا وكينيا، وليبيريا وملاوي ومالي وموزامبيق ورواندا والسنغال، وتنزانيا وأوغندا وزامبيا. وسيترافق مع 3.7 بليون دولار من الاستثمارات الخاصة المخطط لها في قطاع الزراعة.

ولاحظ مدير الوكالة الأميركية للتنمية الدولية راجيف شاه، أن بلداناً أعضاء في هذا التحالف حققت منذ تأسيسه الجديد إصلاحات مهمة أفضت إلى تحقيق تقدم حقيقي». واعتبر أن «إطلاق مبادرة المسار الزراعي السريع يتيح للمزارعين الأفارقة الاستفادة من هذه الإصلاحات، من خلال تنفيذ مشاريع البنية التحتية السريعة المسار، للتمكن من توصيل منتجاتها في شكل أفضل إلى الأسواق».

وتوقعت الوكالة الأميركية، أن «ينمو الطلب العالمي على الغذاء بنسبة 60 في المئة بحلول عام 2050»، وأكدت أن أفريقيا «قادرة ليس فقط على إطعام شعوبها، بل أيضاً شعوب أخرى، لأنّ 60 في المئة من الأراضي الصالحة للزراعة غير المستغلة في العالم موجودة فيها، واقتصاداتها قائمة على أساس الزراعة، ومواردها الطبيعية وفيرة فضلاً عن المكاسب الكبيرة في مجالي التكنولوجيا والاستثمارات الخاصة». لكن في هذا المقابل، شدّدت على أن «الحاجة ملحّة جداً لتحسين الطرق والموانئ وخطوط السكك الحديد لتحقيق ذلك».

وتسعى مبادرة «نمو أفريقيا» إلى تسريع وتيرة الاستثمارات والتغيرات في الزراعة الأفريقية على أساس الأولويات الزراعية الوطنية. ورأت الوكالة ضرورة أن «يجدد الشركاء في التحالف التزاماتهم في العمل ويزيدوها، ويدمجوا ما اكتسبوه من معرفة لضمان أن تكون استثماراتهم شاملة ومستدامة وتحويلية، وذلك بهدف تمكين أفريقيا من خفض مستوى الفقر وتقليص انعدام الأمن الغذائي».

يُذكر أن الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ومبادرة «نمو أفريقيا»، تدعمان البرنامج الشامل للتنمية الزراعية الأفريقية للشراكة الجديدة، بهدف تنمية أفريقيا، والذي أنشأه الاتحاد الأفريقي عام 2003.

صنعاء طلبت إليه تقديم دعم فني لقطاع النقل

206 مليون دولار من البنك الدولي لتمويل 3 مشاريع جديدة باليمن

أعلنت مجموعة «البنك الدولي» تمويل ثلاثة مشاريع في اليمن كلفتها 206 مليون دولار تشكّل الدفعة الأولى من مبلغ 400 مليون دولار تعهدت المؤسسة الدولية بتقديمها في مؤتمر مانحي اليمن العام الماضي.

وأوضح بيان أن مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي وافق على المشاريع الثلاثة التي ستموّل من خلال المنح المقدمة من «المؤسسة الدولية للتنمية»، إضافة إلى برنامج قيد التنفيذ بقيمة 700 مليون دولار لمساندة جهود الإعمار.

وأشارت مصادر في مكتب البنك في صنعاء إلى أن هذه المشاريع تهدف إلى توسيع نطاق التغطية لمرافق البنية التحتية الأساسية وتحسين الأحوال المعيشية لأشد فئات المجتمع حرماناً. وقالت نائب رئيس البنك لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إنغر أندرسن «نتحرك سريعاً للوفاء بوعودنا ونحن على يقين بأن شركاءنا الدوليين سيحذون حذونا لأنهم يشعرون بإلحاح هذا الأمر، إذ إن العملية السياسية لن يكتب لها الاستمرار ما لم يرَ شعب اليمن تحسناً في مستويات معيشته وموارد رزقه».

من جهة أخرى طلبت وزارة النقل اليمنية من البنك الدولي دعماً استشارياً فنياً، لتطوير مطار صنعاء وميناء عدن، في إطار المساعدة على تحديث قطاع النقل في اليمن.

مليار فقير في العالم رغم ما أحرز في إطار الأهداف الإنمائية للألفية

قالت مديرة برنامج الأمم المتحدة الانمائي هيلين كلارك في بوغوتا مؤخراً إنه لا يزال "مليار شخص في العالم يعيشون في الفقر"، بالرغم من التقدم الذي أحرز في إطار الاهداف الانمائية للألفية. وخلال مؤتمر دولي بشأن الأهداف الانمائية للألفية نظم في العاصمة الكولومبية وضم أكثر من مئة خبير من 50 بلدا، دعت هيلين كلارك الدول إلى "تسريع" مكافحة البؤس.

وتضم الاهداف الانمائية للألفية ثمانية اهداف اتفق عليها على الصعيد العالمي لتخفيض نسبة الفقر إلى النصف بحلول العام 2015، من خلال مكافحة الجوع والامراض والتدهور البيئي والتمييز الذي يطال النساء، فضلا عن محو الامية.

وقد أشادت مديرة برنامج الامم المتحدة الانمائي بالتقدم الذي أحرز في الصين "حيث خرج ملايين الاشخاص من دوامة الفقر"، ونوهت أيضا بإنجازات البرازيل والمكسيك والهند.

غير أن التقدم لا يزال متفاوتا في هذا المجال، لا سيما في المناطق التي تواجه نزاعات مسلحة، مثل كولومبيا التي تنتشر فيها منذ نصف قرن الميليشيات والعصابات غير الشرعية.

وخلال هذا المؤتمر، قدمت مجموعة من السكان الأصليين في كولومبيا الذين يبلغ عددهم 1،3 مليون نسمة، أهدافها الخاصة بالألفية، باعتبار أن الاهداف الاممية تركز أكثر مما يلزم على الحقوق الفردية.

يتزامن مع جهود الأمم المتحدة لوضع استراتيجية مكافحة الفقر لما بعد 2015

البنك الدولي يحدد عام 2030 للقضاء على الفقر المدقع

صدر عن اجتماعات صندوق النقد والبنك الدولي نصف السنوية في واشنطن موقفان، الأول يقوّم وضع الاقتصاد العالمي، والثاني يحدد عام 2030 هدفا للقضاء على الفقر المدقع.

أقرّ مسؤولون ماليون من أنحاء العالم هدف البنك الدولي بالقضاء على الفقر المدقع بحلول عام 2030، وحضّوا على ضرورة أن «ينصب الاهتمام على ضمان استفادة الفقراء من النمو القوي والرخاء المتزايد في الدول النامية». وقال رئيس البنك جيم يونج كيم بعد اجتماع لجنة التنمية، أنها «المرة الأولى في التاريخ التي نلتزم فيها وضع هدف للقضاء على الفقر، ولم يعد تحرير العالم من الفقر مجرد حلم بل حددنا مهلة نهائية للقضاء عليه».

ويرمي الهدف، إلى خفض نسبة الذين يعيشون في فقر مدقع إلى ثلاثة في المائة على مستوى العالم، ويستهدف أفقر 40 في المئة من سكان كل دولة نامية على حدة، وتنمو الاقتصادات النامية بنحو ستة في المائة سنويًا، وتنتشل سنويًا الملايين من الفقر، ما يساعد في تكوين طبقة وسطى جديدة على مستوى العالم.

وأوضحت لجنة التنمية، أنها تدرك «حاجة النمو الاقتصادي المستدام إلى الحد من التفاوت»، وأشارت إلى أن الاستثمارات التي تهئ فرصًا لجميع المواطنين ودعم المساواة بين الجنسين، «هدف مهم في ذاته فضلاً عن كونه جزءًا لا يتجزأ من تحقيق الرخاء».

غالبية الفقراء يتركزون حالياً في جنوب الصحراء الأفريقية وجنوب آسيا

استراتيجية دولية

ويسعى الهدف الجديد، إلى توجيه أعمال البنك الدولي، ويتزامن مع جهود الأمم المتحدة لوضع استراتيجية لمكافحة الفقر لما بعد عام 2015 تحل مكان الأهداف الحالية. وأظهرت أرقام أصدرها البنك الدولي الأسبوع الماضي، أن نسبة الفقر في العالم «انخفضت إلى 21 في المئة عام 2010 في مقابل 43 في المائة عام 1990»، وبيّنت أن غالبية الفقراء «يتركزون حالياً في منطقة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى وجنوب آسيا، في حين نجحت الصين في خفض نسبة الفقر المدقع».

وأوضح كيم، أن الوزراء «بحثوا في التغيرات المناخية والحاجة إلى مزيد من الاستثمارات في الصحة والتعليم».

واعتبرت مديرة صندوق النقد الدولي كريستين لاجارد، أن «أفضل فرصة لمكافحة الفقر المدقع هي في الفترة التي تسجل خلالها الاقتصادات النامية، انتعاشًا قويًا»، وأوضحت أن «التوقيت مهم»، ولاحظت أن التعافي الاقتصادي العالمي «يسير بسرعة كبيرة بفضل نمو قوي في اقتصادات ناشئة ونامية».

وأعلنت، أن الصندوق «سيعزز استشاراته للدول النامية في شأن السياسات الخاصة بالموارد الطبيعية، وتوفير فرص عمل وتطوير القطاع المالي ودعم السلع والحاجات الأساسية».

اتفاق على قرض بقيمة 1.75 مليار دولار من صندوق النقد الدولى إلى تونس

اعلن صندوق النقد الدولي، انه توصل الي اتفاق مبدئي مع السلطات التونسية بهدف منح هذا البلد تسهيلات ائتمانية يمكن ان تصل إلى 1.75 مليار دولار.

واوضح الصندوق في بيان له ان الاتفاق الذي يفترض ان يقره مجلس ادارته، سيكون صالحا لسنتين.

وأضاف ان هذا الاتفاق "سيدعم البرنامج الاقتصادي للسلطات التونسية الذي يهدف إلى حماية موازنة البلاد والتشجيع على نمو أقوى ويعود بفائدة اكبر على أكبر عدد عبر معالجه الثغرات الكبرى في القطاع المصرفي".

«ثمن عدد من الرؤساء والوزراء والسفراء وكبار المسؤولين الدور الكبير الذي تقوم به دولة الكويت عبر ذراعها التنموي وهو الصندوق الكويتي للتنمية في خفض معدلات الفقر في الدول النامية، وتحسين الظروف المعيشية والصحية في هذه الدول. وأشادوا بالمواقف التاريخية لدولة الكويت ووقوفها إلى جانب أشقائها في مختلف المواقف وفيما يلي مقتطفات مما قالوه».

وزير الاستثمار السوداني مصطفى إسماعيل: ممتنون للكويت

وزير الاستثمار السوداني مصطفى إسماعيل: تاريخياً فإن الصندوق الكويتي للتنمية كان اول من قدم قرضا للسودان في عام 1962 وكان هذا القرض لصالح انشاء سكك حديد في السودان، والاستثمار الكويتي من انجح الاستثمارات في السودان سواء استثمار القطاع الخاص او العام وهو يدعم بناء علاقة اقتصادية وتنموية مستدامة، مع وجود رغبة للارتقاء بالعلاقات بين البلدين بما يحقق مصالح شعبيهما ومضامين التضامن العربي المنشود.

وفي هذا المقام أقدم تقدير السودان وامتنانها للكويت ودعمها السخي خصوصا لما قدمته في مؤتمر المانحين بنصف مليار دولار وهذا الامر لاقى استحسان الشعب السوداني وهذا دليل على الجهود الجبارة والاتصالات والتحركات التي يقوم بها صاحب السمو الامير الشيخ صباح الاحمد لدعم السلام والتنمية والاستقرار.

السفير السنغالي: العلاقات الاقتصادية بين الكويت والسنغال في تقدم مستمر

ثمن عميد السلك الدبلوماسي وسفير السنغال لدى الكويت عبدالاحد إمباكي العلاقات الاقتصادية بقوله انها في تقدم مستمر وذلك من خلال وجود الصندوق الكويتي للتنمية الذي ساهم في تمويل نحو 26 مشروعا في السنغال بقيمة 300 مليون دولار، إذ تعتبر السنغال الدولة الاولى المستفيدة من استثمارات الصندوق الكويتي في جنوب الصحراء.

السفير اللبناني: الكويت هي السند السياسي والاقتصادي والانمائي للبنان

اكد السفير اللبناني الجديد لدى دولة الكويت د. خضر حلوي ان الكويت لم تترك لبنان يوما خاصة ايام محنته وشدائده، مشيرا الى ان دولة الكويت لطالما كانت السند السياسي والاقتصادي والانمائي للبنان، والحاضن الدائم لجاليته.

وقال السفير حلوي لقد تشرفت بتعييني سفيرا فوق العادة ومفوضاً للجمهورية اللبنانية لدى دولة الكويت الشقيقة، معتبرا هذا التعيين في البلد الذي حضن لبنان واللبنانيين، منذ تأسيسه حتى اليوم، امرا يشرفني ويحملني مسؤولية كبيرة، ولطالما كانت دولة الكويت، اميرا وحكومة وشعبا، السند السياسي والاقتصادي والانمائي لبلدي ووطني لبنان ولجميع اللبنانيين على مختلف انتماءاتهم، والحاضن الدائم لجاليته المتجذرة فيها.

السفير الصربي العلاقات الصربية الكويتية قوية بفضل صندوق التنمية

قال السفير الصربي ميهايلو بركيتش: العلاقات بين الكويت وصربيا قوية جداً، وهي في تقدم مستمر، خصوصاً في المجال الاقتصادي، الصندوق الكويتية للتنمية يساهم في التنمية في صربيا من خلال إقامته مشاريع جديدة ساهمت في توطيد واضطراد العلاقات الكويتية العربية على نحو يساهم في زيادة التعاون والاستثمارات في المجالات الاقتصادية الأخرى بين البلدين.

«الصندوق الكويتي» و«التشكيلية».. تعاون وشراكة

45 عاما مرت على تأسيس الجمعية الكويتية للفنون التشكيلية.. وبهذه المناسبة اقامت الجمعية احتفالية شملت معرضا للصور افتتحه نائب مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية هشام الوقيان ورئيس الجمعية عبدالرسول سلمان، حيث جسد المعرض من خلال 60 صورة تقريبا مراحل تطوير الجمعية على مدار تاريخها الطويل.

وبهذه المناسبة قال الوقيان ان هناك تعاونا وشراكة بين الصندوق والجمعية منذ سنوات، حيث قام الصندوق بتمويل الكثير من الأعمال الفنية بالشراكة مع اعضاء الجمعية.

يذكر ان الصندوق قد أطلق بالتعاون مع جمعية الفنون التشكيلية الكويتية مؤخرا مسابقة لتصميم مجموعة من الطوابع البريدية التذكارية في مناسبة الاحتفال بمرور نصف قرن على إنشاء الصندوق الكويتي (اليوبيل الذهبي)، كأول مؤسسة تنموية عربية تساهم في دفع التنمية في العالم النامي.

قص الشريط

لقطة تذكارية

تأمل فى اللوحة

درع تكريمية

الصندوق
مجلة فصلية تصدر عن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العدد (68) أبريل - يونيو 2013

Kuwait fund for Arab Economic Development

Kuwait fund for Arab Economic Development

@Kuwait fund

Kuwait fund

Kuwait fund1